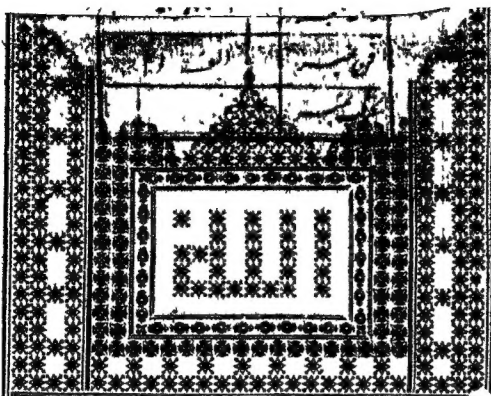


كتاب شرح العالم العلامة والبصائر القامه
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزالي
الشافعي المسمى بفتح القريب المريب على
الكتاب المسمى بالتقريب أو القول المختار
في شرح غاية الاختصار على مذهب الإمام
الشافعي رضي الله عنه وتفعنا به آمين

وبها مشه النثر المذكور للإمام أبي الطيب
شهاب الملقب بالدين أحد بن الحسين بن أحمد
الاصفهاني الشهير بأبي شجاع قدس - مدد الله
رحمته وأسكنه فسيح جنته

طبع

بالطبعة الأخيرة



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين
صلى الله عليه وسلم

عمر بن

قال الشيخ الامام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن تميم الشافعي رحمه الله رحمة الله وبركاته
آمين الحمد لله رب العالمين الذي لا يبدؤنا في الكتاب لاننا ابتداء في أمر ذي بال وثاقه كل دعاء جميل وآخوه
المؤمنين في الجنة دار الثواب أحده أي وفق من أراد من عباده للشفقة في الدين على وفق مراده وأما
وأسلم على أفضل خلقه محمد سيد المرسلين القائل من ردا لله به خير بأخيه في الدين وعلى آله وصحبه
مودة كرا إذا كرمين وهو العاقلين (وبعد) هذا كتاب في غاية الاختصار والمهذب وضمت
على الكتاب المسمى بالتقريب ليتفهم به المحتاج من المبتدئين لفروع الشريعة والدين وليكون وسيلة
للمتأخرين في يوم الدين ونفع العباد المسلمين أنه جميع دعاء عباده وقريب محبب ومن قصد له لا يحجب وإذا
سألت عباده عن خلفي غريب وأعلم أنه وجد في بعض نسخ هذا الكتاب في غير خطبته نسخة تارة
بالتقريب وتارة بغاية الاختصار فلذلك سميت به بأعين أحدها فتح القريب المحبب في شرح
التقريب والثاني القول المختار في شرح غاية الاختصار قال الشيخ الامام أبو الطيب وشتم
بأي طبع شهاب الملقب بالدين أحمد بن الحسين بن أحمد الأصماني سقى الله رداءه صيب الرحمة والبر
وأستكنه أعلى فرديس الجنان (بسم الله الرحمن الرحيم) أشد كفاي هذا والله له الحمد والثناء

الربود والرحمن أبلغ من الرحيم (الحمد لله) هو الله تعالى بالجليل على جهة

ملك (الملك) وضع الاسم وهو كقول ابن مالك اسم جرح تخلص بن يعقوب لاجمع ومنه

اسم عام للمسوي الله والجمع تخلص بن يعقوب (وصلى الله) وسلم (على سيدنا محمد

أناس أوصى الله به شرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر بتبليغه فتن

الصلوة والسلام عليه محمد منقول من اسم مقبول المصنف العين والذ

(و) على (آله الطاهرين) هم كقول الشافعي آله الطاهرين من بني

النوري أنهم كل مسلم ولعل قوله الطاهرين منقرض من قوله تعالى وبما

اللا

همز وزر

حاو الحق ينشر

وحظف بيان على

لمسوق قبل واخشا

(و) على (هنا) ٢

[illegible][illegible]

التي لا تلام لها ما تلي حذفتها أو شيء يخصومها كذا باب إذ لم يطر حذفتها وكذا الصلة التي
لا تلامها الطرف لكل منهما لا يمس المانع يستثنى أيضا ومن كونه في الميسولات وأما القسم
الثاني من القسم الرابع قوله (أو كان) كثيرا (فحين) كثيرا (فحين) كثيرا (أو كان) كثيرا (أو كان) كثيرا
وطل بقدره أي تقريري في الأصح) فيها والطل البغادي عند التوروي ماله وغاية وهشرون ودرهما
وأربعة أسباع ودرهم وتلك المصنف قمتا أسباعه والماء المظهور الحرام كالوضوء بما يخصب أو
مسل للشرب

فصل في ذكر من من الاعيان المتنجسة وما يطهر منها بالباطن والظاهر (وحذفت الميتة) كلها (ظاهر
بالباطن) سواء في ذلك ميتة ما كثر اللحم وغيره وكيفية الدبغ أن ينزع فضول الجلد بما يقفنه من دم
ونحوه بشئ حر في كقص ولو كان الخريف حيا كلقز حمام كوفي الدبغ (الاحاد) الكتب والخزير
وملوقد منها أومن أحدهما) سم حيوان طاهر فلا يطهر بالدباغ (وعظم الميتة وشعرها منس) وكذا
الميتة أيضا نجسة وأرديم الزا لثة الحياة بقدره كقمة عينة فلا يستثنى حيثما جثنت المذكاة إذ أخرج من
بطن أمه ميتا لا تذك كقطة كانه وكذا غيره من المستثبات المذكرة وفي الميسولات ثم استثنى
من شعر الميتة قوله (الا لا ذهي) أي ذات شعر طاهر كيتته

فصل في بيان ما يحرم استعماله من الاواني وما يجوز به أبا الأول فقال (ولا يجوز) في غير ضرورة لرجل أو
امرأة (استعمال) شئ من (أواني الذهب والفضة) لاني لم يوافق شرب ولا غيرهما ولا يصح استعمال
مذكرة كصبرم اتخاذ من غير استعمال في الأصح ويحرم أيضا الأواني المثلية ذهب أو فضة أن حصل من
الطلاء ثم يرش على النار (ويجوز استعمال) اياه (غيرهما) أي غير الذهب والفضة (من الاواني)
النجسية كالاباقير ويحرم الاواني المذهب بفضة فضة كبيرة غير لازمة فان كانت كبيرة لم حاجة تازم
الكرامة أو صغيرة غير لازمة كرهت أو لم حاجة فلا تكره أمانته الذهب فيقسم مطلقا بحصه النوروي
فصل في استعمال آلة السواك وهو من سنن الوضوء يطلق السواك أيضا على ما يستاك به من
أواك ونحوه (والسواك) مستحب في كل حال ولا يكره تنزهها (الابعد الزوال للصائم) فرضا أو نفلا ونزولا
الكرامة بغروب الشمس واشتاء النوروي عدم الكرامة مطلقا (وهو) أي السواك في ثلاثه مواضع
أشد استحبابا (من غيرها) أحدها (عند تغرب الفم من أديم) قبل هوسكوت طويل وقيل ترك الاكل وانما قال
(وغيره) ليشمل تغرب الفم من أديم ككل ذي رجع كمن يؤم ويصل وغيرهما (والثاني) (عند القيام)
أي الاستيقاظ (من النوم) الثالث (عند القيام إلى الصلاة) فرضا أو نفلا وتما كذا أيضا غير الثلاث
المذكورة مما هو مذكور في المطولات كقراءة القرآن أو سقار إلى الصلاة أو يس أو ينوي السواك
السنة وأبستاك بعينه ويبدأ بالجنب الايمن من فم وأجره على سقف حلقه امر الطيقا وعلى
كرامتي أضراسه

فصل في فروع الوضوء وهو فروع الوضوء في الشهر اسم للفعل وهو المراد هنا وبفتح الواو اسم لما يتوضأ
به ويشال الأول على فروع وضوء ذكرنا المصنف الفروع في قوله (وفروع الوضوء ستة أشياء) أحدها
(التبسة) وحقيقتها ثم قصد الشئ مقترا بفاعله فان تراخى عنه متى عزما وتكون التبسة (عند غسل)
أول جزء من (الوجه) أي مقترنة بذلك الجزء لا يجيبه ولا يعاقبه ولا يعاينها فبنو الوضوء عند غسل
مذكرة وضوء حديث من أحداثة أو ينوي استحبابه مقترا بالوضوء أو ينوي فروع الوضوء أو الوضوء فقط أو
المطهرة من الحدث فان لم يخل من الحدث لم يصح وإذا فوى ما يضر من هذه التباين وشمل معية تنظف
أوتبع وضوءه (و) الثاني (غسل) جميع (الوجه) وحده وطول ما بين عناتين شعرا إلى أسنانيا لا ياتر
الصبيغ وهما العظامان اللذان ينت عليهما الأسنان السفلي يمتنع مقدمهما في الفم ومؤثرهما
الأدنى وحده عن شامائين الأذنين وإذا كان على الوجه شعر خفيف أو كثيف وجب بصل الماء

أو كان تغيب تغيبه والفتاح
نجسما ثم رطل بغدادى
تقرى على الأصح
فصل في جواز الميتة طهر
بالباطن الإجماع الكتب
والخزير ومالوقد منها أر
من أحدهما وعظم الميتة
وشعرها منس الا لا ذهي

في جواز استعماله من الاواني
من الاواني
فصل في السواك مستحب
في كل حال الا بعد الزوال
للصائم وحرق ثلاثه مواضع
أشد استحبابا عند تغرب الفم
من أديم وغيره وعند القيام
من النوم وعند القيام إلى
الصلاة
فصل في فروع الوضوء
سنة أشياء التية عند غسل
الوجه

ثم المشرة التي تحتها وأما طلبة الرجل الكسفة في باقيها فطالب بشرتها من يجلها لها فيمكن غسلها
بجلافي الخليفة ومن عارى الخفاط بشرتها فيجب إصصال الماء بشرتها وبجلافي طلبة أمر أو تخلق فيجب
إصصال الماء بشرتها ولو كلفنا ولا يجمع غسل الوجه من غسل جزء من الرأس والرقبة وما تحتها
(و) الثالث غسل اليدين إلى المرفقين في المرفقين فيمكن أن يكون له من يغتسل اعتقادهما ويجب غسل ما على اليدين
من شعر وسلعة وأصبع وأظفارهم ويجب أن لا يمتنعها من وضع غير رسول الماء إليه (و) الرابع
(صمغ بعض الرأس) من ذكر أو أنثى أو متشقق أو مسطح بعض شعر في حذاء الرأس ولا تعين اليد المسح
بل يصرح بغيره وغيره ولو غسل رأسه بدل مسحا يان ولو وضع يده اليد لولا أنه لم يصرح بها بل (و) الخامس
(غسل الرجل إلى الكعبين) أن لم يكن المرفق إلى الساقين فإن كان لا يساهم في عليه صمغ الخفين
أو غسل الرجلين ويجب غسل ما علىهما من شعر وسلعة وأصبع وأظفارهم في اليد (و) السادس
(الترتيب) في الوضوء (على ما) على الوجه الذي (ذكرناه) في هذه القروض فلو تيسر الترتيب لم يكف
ولو غسل أربعة أصابع دفعة واحدة أو دفعة واحدة أو دفعة واحدة فقط (وسنة) أي الوضوء عشرة
أشياء وفي بعض نسخ المتن عشر اتصال (التسمية) أولها ألقها باسم الله أو قلها باسم الله الرحمن الرحيم
خاتمة التسمية أوله أي ما في آياته من الوضوء ثلاث مرات (و) غسل الكفين إلى الكوعين قبل
المضمضة يغسلها ثلاثا ثم يرد في ظهرها (قبل إدخالها إلى الماء) المشتغل على ما حدثت الكفتين فأنه
يغسلها كرهه غسلها في الأمان وأن يغسل ظهرها إلى كرهه غسلها (والمضمضة) بعد غسل الكفين
و يحصل أصل السنة فيها إدخال الماء في الفم سواء أدره فيه ومجه أم لا فإن أراد أن لا يكمل عمله
(والاستنشاق) بعد المضمضة يحصل أصل السنة فيه إدخال الماء في الأنف سواء اجتنبه بنفسه إلى
خياشمه وتره أو لا فإن أراد أن لا يكل شروا والجمع بين المضمضة والاستنشاق ثلاث خرف تنقص من في
مقامه مستثنى أفضل من الفصل بينهما أو صمغ جميع الرأس وفي بعض نسخ المتن واستجاب الرأس
بالمسح أو مسح بعض الرأس فواجب كسقي ولو لم يرد في صمغ الرأس من عمامة وهو كما كل بالمسح عليها
(وصمغ) جميع (الأيدي) ظهرها وباطنها بما يجيد أي غير بلل الرأس والسنة في كيفية مسحها
أن يدخل مسحيتها في صمغها ويدبرها على المعاطف ويرجها به على ظهرها ثم يلعن كفيه وهما
مبغروران بالأيدي استظهارا (وتحليل اليد الكفة) بثلاثة من الرجل أما طلبة الرجل الحفيضة وليلة
المراة والنخس فيجب تحليلها وكيفية أن يدخل لرجل أصابعه من أسفل اليد (وتحليل أصابع
اليدين والرجلين) أن وصل الماء إلى ما من غير تحليل ما لم يصل إليه كالأصابع المتشعبة فوجب تحليلها وأن
لم يأت تحليلها حرم فتحليلها وكيفية تحليل اليدين باليد شيئا والرجلين باليد شيئا
يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدأ بجمصر الرجل اليمنى فحقا بجمصر اليسرى (وتقديم اليمنى) من يديه
ورجله (على اليسرى) منها أما العضوان اللذان يسول غسلهما ما كانا من غير غسلهما بل
بظهره أو دفعة واحدة أو دفعة واحدة كرا المصنف سببه تثليث العضو الممسوح والممسوح قوله (والطهارة ثلاثا)
ثلاثا وفي بعض النسخ والتكرار أي العضو الممسوح (والمواواة) ويبرعها بالتتابع وهي أن
لا يحصل بين العضوين تفرق كثير بل يظهر العضو بعد العضو بحيث لا يحجب العضو قبله مع اعتدال
الحوار المزاج والامان وإذا ثبت الاعتبار بحرقلة وأغما تشدب المواواة في غير وضوء صاحب
الضرورة أما هو فلو ألتوا في حقه وبق الوضوء سن آخره مذ كونه في المطولات
(فصل في الاستقباء وأداب قضائ الحاجة) (والاستقباء) وهو من ثبوت الشيء أي خلعتة فكان
المستحب يقطع بالأيدي من نفسه (واجب من) خروج (البول والغائط) باليد أو بالرجل أو بأي مما
كل جامد طاهر فاعلم غير محترم (و) لكن (الأفضل أن يستنبي) أولا (بالأجار ثم يبعثها) ثانيا (باليد)
والواجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف جروا واحد (ويجوز أن يقتصر) المستنبي (على الماء أو على

وغسل اليد إلى المرفقين
ومسح بعض الرأس وغسل
الرجلين إلى الكعبين
والترتيب على ماذا
وسنة عشرة أشياء
وغسل الكفة
ادخالها إلى الماء
والاستنشاق ومسح
رأس ومسح الأيدي
ظاهرها وباطنها
جديدا وتحليل اليد الكفة
وتحليل أصابع اليدين
والرجلين وتقديم اليمنى
على اليسرى والطهارة
ثلاثا ثانيا المواواة
(فصل في الاستقباء وما
مسح البول و
والأفضل أن ي
بالأجار ثم يبعثها
ويجوز أن يقتصر على
أولى

ثلاثة أحجار ينق من الحمل (الخصال) الأنثى بهل الأذاهل على شق ومن بعد ذلك التثليث (وهو)
 أراد الانتصار على أحد حسا فلهذا أفضل) لأنه من قبل عين القاصدة وأنها شرط الانتصار بالمرحون
 لا يجب الخارج القيس ولا يتقبل من هل خرجه لا طرا عليه ليس آخر اجني عنه فالتثليث شرط
 من ذلك عين الماء (ويجب) ويوجب في الحامية (استقبال القبة) إلا وهي الكعبة (واستدبارها
 في الصعاء) إذا لم يكن بينه وبين القبة سارا أو كان في بينه فليطعن في ذراع أو يلجأ أو بعده أو كثر من ثلاثة
 أربع ذراع أو في الذي كثره بعضهم والبيان في هذا كالتصريح بالشرط المذكور إلا البناء المعد لبقاء
 الحامية فلا حرم فيه مطلقا وخرج شرطا إلا كما عتقته أولا كبيت المقدس فاستقبله واستدبره
 مكروه (ويجب) (أدب) في الحامية (البول) والفاط (في الماء) (أو كذا) أما الجاني فيجب كره في استقباله
 دور الكثير لكن الأولى اجتنبه وبحث النووي في حرمه في القليل يلوي أو كذا (و) يجب أيضا
 البول والفاط (نحت الشجرة المثمرة) ونحت الشجرة غير (و) يجب كذا (في الطريق) المبلو للناظر
 (و) في موضع (القل) سيقا في موضع الشمس شدة (و) في (القب) في الأرض وهو التزلزل المستدبر فقط
 التقب ساقط في بعض نسخ المتن (ولا يكتم) أدب الفير ضرورة فاض الحامية على البول والفاط (فان
 دعيت ضرورة إلى الكلام كن رأي سية قصدنا نسا للبركة الكلام جيلد) (ولا استقبال الشمس
 والقب ولا يستدبرها) أي بكره ذلك حال قضاء حاجته لكن النووي في الرضة وشرع المذهب قال ان
 استدبرها ليس بكم وموتى في شرح الوسيط ان ترك استقبالها واستدبرها سواء أي يكون مباحا

ثلاثة أحجار ينق من
 الحمل فإذا أراد الانتصار
 على أحد هذه الثلاثة أفضل
 ويجب استقبال القبة
 واستدبارها في الصعاء
 ويجب البول في الماء
 الرأكد ونحت الشجرة
 المثمرة في الطريق والقل
 التقب ولا شك على البول
 شخص

وقال في التفتي ان كراهة استقبالها الأصل لها وقوله لا يستقبل الخ ساقط في بعض نسخ المتن
 (فصل) في فرائض الوضوء الحامية أيضا بأسباب الحدث (والمنى ينقض) أي يبطل (الوضوء) خمسة
 أشياء أحدها (المخرج من) أحد (السيلين) أي القبل والفر من متوضي أو وضوء متعديا كان
 الخارج كبير أو فاط أو نادرا كدم وحى لحي كذا الأمانة أو طاهر كدود الإلاني الخارج باحلام
 من متوضي ممكن مقصده من الأرض فلا ينقض والمشكل إنما ينقض وضوءه بالخارج من فريجه جيعا
 (و) الثاني (الترو على غيره عتق المتكفن) وفي بعض نسخ المتن زيادة من الأرض مقصده والأرض ليست
 بقيد وخرج بالمتكفن ما لو تأخذ غيره ممكن أو نام قافا أو على قضاء ولو متكفنا (و) الثالث (زوال
 العقل) أي الغلبة عليه (بسكر أو مرض) أو جنون أو أغماء أو غير ذلك (و) الرابع (لمس الرجل المرأة
 الأجنبية) غير المحرم ولو ميتة والمراد بالرجل والمرأة ذكر أو أنثى لمّا عدا الشهوة محرما والمراد بالمرء من
 سرم نكاحها لاجل نسب أو رضاء أو مصاهرة وقوله (من غير حائل) يخرج ما لو كان ذلك حائل فلا ينقض
 سبيلد (و) الخامس (هو أو التوافق) من فرج إلا الذي يبطل الكف من نفسه وغيره ذكر أو
 أنثى متبرا أو كبير أصبا أو ميتا فقط إلا الذي ساقط في بعض نسخ المتن وكذا قوله (ومن حلقه ذمير) أي
 الذي ينقض (على) القول (الجديد) وعلى القديم لا ينقض من الحلقه والمراد به ما لم يمتنع
 ويبطل الكف إلا أنه مع بلون الأصابع وخرج يبطل الكف ظاهره وهو حقه وذو الأصابع وما بينهما
 فلا ينقض بذلك أي بعد التعامل اليسير

وهو (والذي ينقض
 الوضوء خمسة أشياء ما يخرج
 من السيلين والدم على
 غير حيشة المتكفن وزوال
 العقل بسكر أو مرض أو
 الرجل المرأة الأجنبية
 من غير حائل ومن فرج
 إلا الذي يبطل الكف
 من حلقه ذمير على الجديد
 (فصل) هو الذي يوجب
 الفسل ستة أشياء ثلاثة
 تشترك فيها الرجال والنساء
 وهي التقاء الختانين وإزال

(فصل) في موجب غسل لغة سيلان الماء على المثني مطلقا وشرط بلان على جميع البدن
 بنية مخصوصة (والذي يوجب الفسل ستة أشياء ثلاثة منها) تشترك فيها الرجال والنساء وهي التقاء
 الختانين (ويخرج من هذا الانتداب بالإجماع) واضح غيب شفعة الذكروته أو قلوها من مقطوعها في فرج
 وسبيل أو الذي الموجب فيه جنبيا بالإجماع عا كرا ما ليست فلا عا ذمه بالإجماع فيه وأما الفسل المشكل فلا
 فصل عليه بالإجماع شفته ولا بالإجماع في فيه (و) من المشرك (إزال) أي خروج (المني) من شخص غير
 الإجماع وإن قل المثني كقطرة ولو كانت على لون الدم ولو كان الخارج جيعا أو غيره في قطرة أو قوم شهوة أو
 غيرهما من طرقه المتعاد أو غيره كذا أنكره عليه نخرج منه (و) من المشرك (الموت) (الآفي) الشهيد

ليس يتخلل في خوف شدة البرد مثلاً كان الاهل حاطا بالمسحوق الاقل مع المسحوق من الاهل وان
كان الاقل حاطا بالمسحوق من الاهل فمع الاقل مع اهل الاهل فيقولون ان الاقل مع اهل الاهل
الاقل او قد صعدوا مع الاهل فمع الاهل فمع الاهل فمع الاهل فمع الاهل فمع الاهل فمع الاهل
الاصح (ويعني المقهور مولود) (يعني المسافر ثلاثة أيام بلياليين) المتصلة بها سواء تقدمت أو تأخرت
(وانتدأ المدة) تعصب (من عين يحدث) أي من اقتضاها خلعت الكثرة (بعد) تمام (ليس الخائف) لا من
ابتداء المدة ولا من وقت المسحوق ولا من ابتداء المسحوق والاهل بالسر والاهل بالسر والاهل بالسر والاهل بالسر
المختلف اذا خلعت بعد ليس الخائف حاداً أو مع حدثه انه اثم قبل ان يخلع بالسر والاهل بالسر والاهل بالسر
يستجيبه في ظهور الذي ليس عليه خفيه وعرفه ووقا في فحولي ظهره فرغابته ان يخلع مع
واسياح فيقول قط (كان مع) القنص (في المسحوق) في المسحوق (أو مع) في المسحوق (أو مع) في المسحوق
(أو مع) في المسحوق (أو مع) في المسحوق (أو مع) في المسحوق (أو مع) في المسحوق (أو مع) في المسحوق
المسحوق على باطنه ولا على عقب الخائف ولا على حرفه ولا أسفله ولا سقفه مسحه ان يكون خطوطاً بين
يخرج المسحوق من أسفله ولا يذهبها (وسط المسحوق) على الخائف (ثلاثة أسابيع بلياليها) أو نخل أحداهما
أو الخلع أو خروج الخلع من صلبه المسحوق كقرفة (أو اقتضا المدة) في بعض النسخ مائة المسحوق من
يوم وليلة قفيم وثلاثة أيام بلياليها المسحوق (و) بروض (طوبى بـ) (الفسل) كجاءه أو حبس أو نقص
ألا من الخلف

فصل في التيميم وفي بعض نسخ المتن تقدم هذا الفصل على الدعاء والتيميم لما قصدوا فيه من إصلاح
 زواجر الجوارح والبدن بدلا من وضوء أو غسل أو غسل عضو بشرى أو عضو مخصوصة (وشرب الماء التيميم
 خمسة أشياء) وفي بعض نسخ المتن حصل استحصالها (وشرب الماء بمسح أو مسح) (والثاني دخول
 وقت الصلاة) فلابغ التيميم ما قبل دخول وقتها (و الثالث طلب الماء) بعد دخول الوقت بنفسه أو
 عن أذن له في طلبه فطلب المأمون وحده وقتنه فإن كان مقرا فتنظر حاله من الجهات الأربع إن
 كان مستويا من الأرض فإن كان في جهة أو انقضا فزدد على قدره (و الرابع) (بعد استحصاله) أي
 المايان يتحاشى من استعمال الماء على ذهاب نفس أو تخفيف عضو ويدخل في الطهر ما لو كان بغير ماء
 ونحو لو قصد على نفسه من مسيح أو عدو أو على ما منه سارق أو غصب ويوجد في بعض نسخ المتن في
 هذا الشرط زيادة بعد تعذر استعماله (و أحواله بعد الطلب) (و الخامس) (شرب الماء) أي
 الطهور غير المندى يصدق الطهارة في وضوء زواجر مقبرة تنبش ويوجد في بعض النسخ زيادة في هذا
 الشرط (و هـ) (تعمير ما خلفه جس أو مل الجرح) وهذا موافق لما في التورى في شرح المذهب
 والتصحيح لكنه في الروضة والفتاوى يجوز أن لا يصح تيميم أو ما قبله فيه غير ما خرج شرب المصنف
 التراب غيره حكى في موضع آخر في شرحه فخرج ما ظهر القس وأما التراب المستعمل فلا يصح التيميم
 (و فوائده أربعة أشياء) أحدها (النسيه) وفي بعض النسخ أربع أشياء نية الغرض بأن قوى التيميم
 الغرض وانقل استحبابه أو الغرض فقط استحباب معه الغفر وسلاحة المنازاة أو بقاء أو انقل فقط بمسح
 معه الغرض أو كالأدوى الصلاة ويحقر نية التيميم بنقل التراب بالوجه والبدن واستدانة هذه
 البية إلى مسح من الوجه ولوا حدث بعد ذلك في مسح بذلك التراب بل ينقل غيره (و الثاني) (أنه
 وإثبات مسح الوجه ومسح البدن من الغفرين) وفي بعض نسخ المتن الذي الغفرين ويكون مسحا ما
 بغير بدن ولو وضع يده في ماء لم يعلق بها زواجر من غير بدن كقول (و الرابع) (الترتيب) يجب تقديم
 مسح الوجه على مسح البدن سواء تيميم من حدث أو مسح أو كغير ذلك (و الخامس) (الترتيب) يجب مسح
 الوجه والبدن فلا يشترط فيه ترتيب فخر بدمه على زواجر ومسح يمينه وشماله ويساره ويمينه
 على (بدنه) أي (تيميم ثلاثة أشياء) وفي بعض نسخ المتن الثلاث استحصال (الشبهة وتقدم الغنى) من

البدين (عليه السلام) منها وقد علم أهل الوجه على أسفله (والموازنة) ينطبق معناه في الوضوء في
 التيمم من أخرى مذ كوفي في المطولات منها ترغيب التيمم خلفه في القسرة الأولى أنه لا ينعيب في غير المطامير
 فيها (والذي يطل التيمم ثلاثة أشياء) أحدها كل (ما يطل الوضوء) ويسبقه في أسبابه الحديث
 فمن كان متيمماً أحسدت بطلان تيممه (و) الثاني (زق الماء) وفي بعض نسخ الحديث وسوء الماء (في غير
 وقت الصلاة) فمن تيمم لشدة الحاجة ثم رأى الماء وتيممه قبل دخوله في الصلاة بطل تيممه فان أراد بعد
 دخوله فيها وكانت الصلاة جملة لا يسقط فرضها بطلان الصلاة مقترنة بطلان الحلال أو ما يسقط فرضها
 بالتيمم كصلاة مسافر لا يطل فرضها كانت الصلاة أو تقلاوان كان تيمم الشخص لوضوئه ثم رأى
 الماء فلا أثر لونه بل تيممه باقي به (و) الثالث (الردة) وهي قطع الإسلام وإذا امتنع شرط استعمال
 الماء في وضوءه فإن لم يكن عليه ما وجب عليه التيمم فبطل التيمم ولا ترتيب بينهما التيمم أو ما لم يحدث
 فإضاة تيمم قد تدخل غسل العضو الملبس فإن كان على العضو ما تركه كذا في قول المصنف
 (وصاحب الجائر) جميع جيرة قطع الطيم وهي أشباه أو نصب نسوي وقد علم موضع الفكر ليعلم
 (جميع عليها) بالماء إن لم يكن زرعها طوفان وضوءه على (وتيمم) صاحب الجائر في وضوءه وبه كسب
 (ويصل) ولا إعادة عليه إن كان وضوءها أي الجائر (على طهر) أو كانت في غير أعضاء التيمم أو الأجزاء
 وضوءها في التنوير في الروضة كسب على الجميع إن اطلاق الجهور يقتضي عدم الفرق أي بين
 أعضاء التيمم وفيها هو بشرط أن لا تأخذ من الصبح إلا ما لا يستعمل في الصلوة
 والمصباح بقوله هو ما على الجرح كالجيرة (وتيمم لكل فرضة) ومنشورة فلا يصح بين صلوات
 فرض تيمم واحد ولا بين طوافين ولا بين صلاة وطواف ولا بين جبهة وخطبتها والبراءة إذا ثبتت فكيف
 الجليل أن دفعه مردوا جميعه وبين الصلاة بذلك التيمم قوله (ويصل تيمم واحد ما من التوافل)
 ساقط من بعض النسخ
 فصل في بيان القياسات وأزالتها وهذا الفصل مذ كوفي بعض النسخ قبل كتاب الصلاة والقباسة
 لغة الشيء المستقدر وشروطها كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار مع سهولة التيسير لا لحرمتها
 والاستعداد أو لاعتبارها في أوقاف ودخل في الإطلاق قليل القياس وكثيرها يخرج بالاختيار
 الضرورة فانها تخرج تناول القياس مع سهولة التيسير أو كل النود الميت في جيب أو فاكهة تصدق وخرج
 بقوله لا لحرمتها بل لأن عدم الاستعداد التي يتصوره بشرط الضرر والحرر والنبات المضر ببدن أو
 عقل ثم ذكر المصنف ما على القيس الخارج من قبل والبر بقره (ولما خرج من السيلين نجس)
 هو صائد بالخارج المحتاذ كالبول والماء والتادر كذا هو الصحيح (الا أي من أدنى أو حيوان غير كلب
 وشغور يوافقه منها) ومن أحدهما مع حيوان طاهر يخرج جماع النور وكل متصل بالنجاسة المصلحة
 فليس نجس بل متنجس بطهر الفصل وفي بعض النسخ وكل ما يخرج بلقظ المضارع أو إسقاط مانع (وغسل
 جميع الأجزاء والأجزاء) ولو كان من مأكل أو شرب أو كسب (واجب) وكيفية غسل القياسات إن كانت مشاهدة
 بالعين وهي المسماة بالعينه تكون بوزل عينا ومحاولة زوال أو دفعها من طم أو لون أو جود فان بقي طم
 القياسة فمألول أو جود عسر زواله لم يضر وإن كانت القياسة غير مشاهدت وهي المسماة بالخطية
 فيمكن جرى الماء على المتنجس ما لو مرة واحدة ثم استقى المصنف من الأجزاء قوله (الأجزاء) الذي
 لم يأكل الطعام أي لم يتناول مأكولا ولا مشروبا على جهة التخذى (فانه) أي بولي الصلوة (بطهره) الذي
 الماء عليه ولا يشترط في الرش سيلان الماء فإن أكل الصبي الطعام على جهة التخذى غسل يديه قطعا
 ويخرج بالصبي الصبيته وانطق بغسل من ولها ما يشترط في غسل المتنجس وروى الماء عليه إن كان
 قلسا فإن عكس لم يطهر أم الكثير فلا فرق بين كونه المتنجس واردا أو موروذا (ولا يفي عن شيء من
 القياسات إلا البير من الدم والقيح) فيقع معناه في ثوب أو بدن ونصح الصلاة منهما (و) (الاما) أي شيء

غسل الصبي والموازنة
 والذي يطل التيمم ثلاثة
 أشياء أحدها كل الوضوء وروية
 الماء في غير وقت الصلاة
 والردة وصاحب
 جميع عليها وتيمم وجعل
 ولا إعادة عليه إن كان
 وضوءها على طهر وتيمم لكل
 فرضة ويصل فيها واحد
 من التوافل
 (فصل) هو قوله ما من
 من السيلين نجس
 وغسل جميع الأجزاء
 والأجزاء واجب الأول
 الصبي الذي لم يأكل الطعام
 فانه يطهر برش الماء عليه
 ولا يغسل عن شيء مضر
 القياسات إلا البير من الدم
 والقيح وما

لا يكتسب بالحيوان كله
 طاهر الا الكلب والتغيز
 ويقتل منهما اومن
 احدهما والحيته كلها حسة
 الا العسل والجراد
 والا دهم وبسل الاله
 من ولوغ الكلب والتغيز
 سبع مرات احدها
 بالتراب وبسل من سائر
 العساكن سبع ثمان عليه
 والثلاثة افضل واذا تحقت
 الخمرة بنسها ظهرت وان
 شلت بطرشي فيها لم تظهر
 (فصل) يخرج من الفرج
 ثلثة دعادم الحيش
 والنفاس والاستحاضة
 قاطب هو ان يارب من
 فرج المرأة على سبيل العضة
 من غير حب الولادة ولونه
 اسود ويحتمل لاجل النفاس
 حواطم الفرج عقب
 الولادة والاستحاضة هو
 الدم الخارج في غير ايام
 الحيض والنفاس واقل
 الحيض يوم ويلة واكثره
 خمسة عشر يوما وثالبه
 ست اوسبع واقل النفاس
 لطفوا واكثره ستون يوما
 وثالبه اربعون يوما واقل
 الطهر بين الحيضتين خمسة
 عشر يوما ولا حد لاكثره
 واقل زمن تحيض فيه المرأة
 تسع سنين واقل الحمل ستة
 اشهر واكثره اربع سنين
 وثالبه تسعة اشهر ويحرم
 بالحيض والنفاس ثمانية
 اشياء الصلاة والصوم وقراءة
 القرآن ومن العصف وحده

(فصل) في النفاس كذا في بعض النسخ
 والنفاس هو ما يخرج من الرحم في كل شهر
 من ولوغ الكلب والتغيز سبع مرات احدها
 بالتراب وبسل من سائر العساكن سبع ثمان عليه
 والثلاثة افضل واذا تحقت الخمرة بنسها ظهرت وان
 شلت بطرشي فيها لم تظهر (فصل) يخرج من الفرج
 ثلثة دعادم الحيش والنفاس والاستحاضة قاطب هو ان يارب من
 فرج المرأة على سبيل العضة من غير حب الولادة ولونه
 اسود ويحتمل لاجل النفاس حواطم الفرج عقب الولادة والاستحاضة هو
 الدم الخارج في غير ايام الحيض والنفاس واقل الحيض يوم ويلة واكثره
 خمسة عشر يوما وثالبه ست اوسبع واقل النفاس لطفوا واكثره ستون يوما
 وثالبه اربعون يوما واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره
 واقل زمن تحيض فيه المرأة تسع سنين واقل الحمل ستة اشهر واكثره اربع سنين
 وثالبه تسعة اشهر ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية اشياء الصلاة والصوم وقراءة القرآن
 ومن العصف وحده (فصل) في النفاس كذا في بعض النسخ والنفاس هو ما يخرج من الرحم في كل شهر
 من ولوغ الكلب والتغيز سبع مرات احدها بالتراب وبسل من سائر العساكن سبع ثمان عليه
 والثلاثة افضل واذا تحقت الخمرة بنسها ظهرت وان شلت بطرشي فيها لم تظهر (فصل) يخرج من الفرج
 ثلثة دعادم الحيش والنفاس والاستحاضة قاطب هو ان يارب من فرج المرأة على سبيل العضة من غير حب الولادة ولونه
 اسود ويحتمل لاجل النفاس حواطم الفرج عقب الولادة والاستحاضة هو الدم الخارج في غير ايام
 الحيض والنفاس واقل الحيض يوم ويلة واكثره خمسة عشر يوما وثالبه ست اوسبع واقل النفاس
 لطفوا واكثره ستون يوما وثالبه اربعون يوما واقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره
 واقل زمن تحيض فيه المرأة تسع سنين واقل الحمل ستة اشهر واكثره اربع سنين وثالبه تسعة اشهر
 ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية اشياء الصلاة والصوم وقراءة القرآن ومن العصف وحده (فصل) في النفاس
 كذا في بعض النسخ والنفاس هو ما يخرج من الرحم في كل شهر من ولوغ الكلب والتغيز سبع مرات احدها
 بالتراب وبسل من سائر العساكن سبع ثمان عليه والثلاثة افضل واذا تحقت الخمرة بنسها ظهرت وان
 شلت بطرشي فيها لم تظهر (فصل) يخرج من الفرج ثلثة دعادم الحيش والنفاس والاستحاضة قاطب هو ان يارب من
 فرج المرأة على سبيل العضة من غير حب الولادة ولونه اسود ويحتمل لاجل النفاس حواطم الفرج عقب الولادة
 والاستحاضة هو الدم الخارج في غير ايام الحيض والنفاس واقل الحيض يوم ويلة واكثره خمسة عشر يوما
 وثالبه ست اوسبع واقل النفاس لطفوا واكثره ستون يوما وثالبه اربعون يوما واقل الطهر بين الحيضتين
 خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره واقل زمن تحيض فيه المرأة تسع سنين واقل الحمل ستة اشهر واكثره اربع سنين
 وثالبه تسعة اشهر ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية اشياء الصلاة والصوم وقراءة القرآن ومن العصف وحده

(و) الخامس (دخول المسجد) لما مضى ان غلبت الحرة (و) السادس (الطواف) فربما أو نقلا
 (و) السابع (الوطء) يوسن ان وطئ في اقبال الهم المتصلق بدنار وبن وطن في ابداءه التجدد ونصف
 دينار (و) الثامن (الاستنجام بين السرعة والركبة) من المرأة لا يصح الاستنجام بها ولا في غير موضعها
 على المختار في شرح المهذب ثم استظهر المصنف كراهته أن يدركها سابق في فعل وجوبه الفصل
 قتال (ويصير على الجانب خمسة أشياء) أحدها (الصلوة) فربما أو نقلا (و) الثاني (حرارة القرآن) فغير
 منسوخ الثلاثة آية كانت أو مفسرا أو مجرأ أو نحو ذلك القرآن أو لا يجبل أما إذا كل القرآن قتل
 لا يصدق القرآن (و) الثالث (مس المصنف وجهه) من باب أولى (و) الرابع (الطواف) فربما أو نقلا
 (و) الخامس (القبض في المسجد) بنفس مسلم الضرورة كن احتلم في المسجد فلهن خروج منه تلوق
 على نفسه أو ماله أما بصور المسجد مارا بمن غير مكث فلا يحرم بل ولا يكره في الأصح وزد الجانب في
 المسجد عترة البشور خرج بالمسجد المدارس والبط ثم استظهر المصنف أنضام أحكام الحدث الأكبر
 إلى أحكام الحدث الأصغر فقال (ويصير على الحدث) حدثا أصغر (ثلاثة أشياء) الصلاة والطواف ومن
 المصنف وجهه (وكذا غيره) وقد صدق فيها مصنف ويحل وجهه في أربعة وفي تفسير أكثر من القرآن وفي
 دواهم ودناهم ونحوها ثم غلب على كل منها قرآن ولا يعم الميز المحدث من مس مصنف ولو لم يحرمه وتعلم

● (كتاب أحكام الصلاة) ●

وهي الله ما عورثها كآل الرضى أقوال وأفعال مقبلة بالتكبير مقبلة بالسلم بشرائط مخصوصة
 (الصلاة المفروضة) وفي بعض النسخ المصلوات المفروضة (خمس) يجب على منها بأول الوقت وجوبا
 موعده إلى أن يبق من الوقت ما يسعها فليس حينئذ (الظهر) أي صلاة قال النووي سميت بذلك لأنها
 ظاهرة وسط النهار (وأول وقتها زوال) أي ميل (الشمس) عن وسط السماء لا بالتأخر من الأمر بل لما
 ظهر لنا عرف ذلك الميل دخول الظل إلى جهة المشرق بعد تنهاى قصره انتهى هو غاية ارتفاع الشمس
 (وآخره) أي وقت الظهور (إذا صار ظل كل شيء مثله) أي غير (ظل الزوال) والظل لغة الستر تقول
 أناني ظل فلان أي ستره ليس الظل عدم الشمس فكأنه يقول بل هو أمر وجودي يحققه الله تعالى لنفع
 البدن وغيره (والعصر) أي صلاتها وصمت بذلك لمعاصر نها وقت الغروب (وأول وقتها الزيادة) على نال
 (المثل) والعصر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو فعلها أول الوقت والثاني وقت الاختيار وأشاره
 بقوله (وآخره) في الاختيار إلى ظل المثلين (والثالث وقت الجواز وأشاره بقوله (وفي الجواز إلى غروب
 الشمس) والرابع وقت جواز بلا كراهة وهو من مصداق مثلين إلى الاصقار والخامس وقت تحريم
 وهو تأخيرها إلى أن يبق من الوقت ما يسعها (والغروب) أي صلاتها وصمت بذلك لفعلها وقت الغروب
 (ووقتها واحد وهو غروب الشمس) أي يصح فتح سرها ولا يضرق شعاع بعده (وبعد دار ما يؤذن
 الشخص (ويشأ) أي نيم (وبسما العروة ويقيم الصلاة) يعلى خمس ركعات) وقوله بتقدير أراخ
 سافط في بعض نسخ المصنف فان اتقى المقدار المذكور هو وقتها هذا هو القول الجديد القديم ووجه
 النووي أن وقتها عند أي غيب الشفق الأحمر (والعشاء) بكسر العين بعدد اسم لا أول انقلابها وصمت
 الصلاة بذلك لفعلها فيه (وأول وقتها انقلب الشفق الأحمر) وأما البلد الذي لا ييب فيه الشفق فوق
 العشاء حتى أهله أن يغيب بعد الغروب من يقب فيه شفق أقرب البلاد إليه يوليها وقتان أحدهما
 اختياريا وأشاره بقوله (وآخره) عند في الاختيار إلى ثلث الليل (والثاني جواز وأشاره بقوله (وفي الجواز
 إلى طلوع الفجر الثاني) أي الصادق وهو المنتشر ضوءه معتزلا بالافق أما الفجر الكاذب فيظل قبل ذلك
 لا معتزلا بل مستبلا إذا هباني السماء ثم زول وتغيب ظلمة ولا يتعلق بمحكمة ذكر الشيخ أبو حسان في
 ثلثا وقت كراهة وهو ما بين الفجرين (والصبح) أي صلاتها وهو لفته أول النهار وصمت الصلاة بذلك
 لفعلها في أولها كالصبر خمسة أوقات أحدها وقت الفضيلة وهو أول الوقت والثاني وقت الاختيار

ودخول المسجد الطواف
 والوطء والاستنجام بها
 بهن السرور على صكية
 ويصير على الجانب خمسة
 أشياء الصلاة وقراءة
 القرآن ومن المصنف
 وجه والطواف والكسوف
 المسجد يصح على الحدث
 ثلاثة أشياء الصلاة
 والطواف ومن المصنف
 وجه

● (كتاب الصلاة) ●

الصلاة المفروضة خمس
 الظهر وأول وقتها زوال
 الشمس وآخرها إذا ساء ظل
 كل شيء مثله بعد ظل الزوال
 والعصر وأول وقتها الزيادة
 على ظل المثل وآخره في
 الاختيار إلى ظل المثلين وفي
 الجواز إلى غروب الشمس
 والمغرب ووقتها واحد وهو
 غروب الشمس وعقد أوما
 يؤذن ويشأ ويستتر
 العودة ويقيم الصلاة
 وبسلي خمس ركعات
 والعشاء وأول وقتها إذا
 غاب الشفق الأحمر وآخره
 في الاختيار إلى ثلث الليل
 وفي الجواز إلى طلوع الفجر
 الثاني والصبح

ومعجوده ويكوي معجوده أنقص من ركوعه وأما الثاني فيتم ركوعه ومعجوده وسبق تقبل القبلة فيها ولا يجزئ إلا قيامه وتشهده

في فصل كفي أركان الصلاة هو تقدم معنى الصلاة لله وشعره أو أركان الصلاة ثمانية عشر ركناً (أولها) النية (أي قصد الله مقترناً فعله وبهذه القلب فإن كانت الصلاة فرب واجب نية القربة فرب قصد فعلها وتبينها من صبح أو ظهر مثلاً أو كانت الصلاة فلا ذات وقت كراتية أو ذات سبب كالاستسقاء وجب قصد فعله وتبينها لنية الإجابة (و) الثاني القيام مع القدرة عليه فإن هز من القيام بقصد كفي شامو قوده مقترناً أفضل (و) الثالث (تكبيره الاحرام) ليس من على القادر بالنطق بها أي يقول الله أكبر فلا يصح الركن أكبر وهو ولا يصح فيها تخدم الخبر على المشدأ كقولها أكبر لا تقوم من هز من النطق بها بالبرية ترجع عنها بأي لغة شاء ولا يعدل عنها إلى ذكر آخر ويصح قول النية بالتكبير وأما النوى فاختار لا اكتشافاً لمقارنة العرفية بحيث يصدر عنها أنه مستغفر الصلاة (و) الرابع (قراءة الفاتحة) أو بدلهما من يصفها فرضاً كانت الصلاة أو فلا (و) بسم الله الرحمن الرحيم آيةتها كاملة تون أسخط من الفاتحة حرفاً أو تشدية أو بدل حرفاً عنها حرف لم قصص قراءته ولا صلته تعدد ولا واجب عليه إعادة القراءة ويصح ترديدان يقرأ آياتها على قطعه المعروف عجب أيضاً والاحتجاب يصل بعض كتابتها ببعض من غير فصل إلا أخذوا التنفس فإن قللوا كمن موالاة قطعه إلا أن يتنقل الأكره مصلية الصلاة كتاباً من المأمومين أن تافقته لقراءة أمه فانه لا قطع الموالاة من جهل الفاتحة وتعددت عليه لعدم علم مثلاً أسن غيرهما من القرآن وجب عليه سبع آيات متوالية عوضاً عن الفاتحة أو متفرقة فإن هز من القرآن أي بدكره لا عنها بحيث لا ينقص عن حرفها فإن لم يحسن قراءاً لا ولا ذكره وقصدوا الفاتحة وفي بعض النسخ وقراءة الفاتحة بعد بسم الله الرحمن الرحيم أي منها (و) الخامس (الركوع) وأقل ركعة لقائم فادخل على الركوع معتدلاً خلفه سليم يديه وركبته أن يقضي بغير القنص قدر بلوغ احتبيه وركبته لو أراد وضعهما عليه ما كان لم يفسد على هذا الركوع الخفي مقصور ومأمراً بطرفه أو كل الركوع تسوية إذا ركع ظهره ومنه بحيث يصيران كصفيحة واحدة وتصب سابقه وأخذ وركبته يسديه (و) السادس (الطمأنينة) وهي سكوت بعد ركعة (فيه) أي الركوع والمصنف يجعل الطمأنينة في الركعات كما مستقلاً ومشى عليه النوى في التحقيق وغير المصنف يصحها حيث تامة للركوع (و) السابع (الرفع) من الركوع (والاعتدال) فاعلم على الهيئة التي كان عليها قبل ركوعه من قيام فادخله وقوده حاز من القيام (و) الثامن (الطمأنينة فيه) أي الاعتدال (و) التاسع (السجود) مرتين في كل ركعة أو ثمة مباشرة بعض جبهة المصلي موضع معجوده من الأرض وأضربها أو كنه أن يكبر للهوية السجود بلا قيد يعرض وركبته ثم يديه ثم بجهته وأخه (و) العاشر (الطمأنينة فيه) أي السجود بحيث ينال موضع معجوده قبل وأسه ولا يكتفئ أساساً أو سه موضع معجوده بل بفاسل بحيث لو كان تحته فطن مثلاً لا تكبش وظهر أثره على بدلو فرضت تحته (و) الحادي عشر (الجلوس بين السجدين) في كل ركعة سواء أصلى قائماً أو مضطجاً وأقله سكوت بعد ركعة أعضاء أو كنه الزيادة على ذلك بأداء الوادية في كل جلوس بين السجدين بل صار إلى الجلوس أقرب لم صبح (و) الثاني عشر (الطمأنينة فيه) أي الجلوس بين السجدين (و) الثالث عشر (الجلوس الأخير) أي الذي يقبضه السلام (و) الرابع عشر (التشهد) أي الجلوس الأخير وأقل الشهادتين أن يقول اللهم صل على النبي وآله وسلم الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله (و) الخامس عشر (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي الجلوس الأخير بعد الفراع من الشهود أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وأشرع كلام المصنف أن الصلاة على الأنبياء أحب وهو كذلك بل هي سنة (و) السادس عشر (التسليم الأولي) ويجب إتمام السلام حال القعود وأقله السلام

● (فصل) في أركان الصلاة ثمانية عشر ركناً
النية والقيام مع القدرة
وتكبيره الاحرام وقراءة
الفاتحة بسم الله الرحمن
الرحيم آيةتها أو الركوع
والطمأنينة فيه والرفع
والاعتدال والطمأنينة
فيه والسجود والطمأنينة
فيما جلوس بين السجدين
والطمأنينة فيه والجلوس
الأخير والتشهد فيه والسلام
على النبي صلى الله عليه
وسلم فيه والتسليم الأولي

وَتَبَا لِمَنْ لَمْ يَحْمِلْ ثِقَلِ الصَّلَاةِ
 وَتَرْتِيبِ الْأَرْكَانِ عَلَى
 مَا كَرِهَ وَسَمِعَهَا يَسْبِقُ
 دُخُولَ قُبُعَاتِهَا إِلَى الْأَدَاةِ
 وَالْإِقَامَةَ بِهِ دَاخِلًا
 فِيهَا شَيْئًا مِنَ التَّهَنُّدِ الْأَوَّلِ
 وَالْقُنُوتِ وَالصَّغِيرِ فِي الرَّفْعِ
 فِي تَعَدُّهُ، الثَّانِي فِي شَهْرِ
 وَمُضَادِّهَا «تَخَاصُّةٌ»
 عَشْرُ خُصْلَةٍ وَلَوْ بِلَيْدَيْنِ
 عَنْ ذَلِكَ كِبَرُ الْأَحْرَامِ وَعَدُّهُ
 الزَّوْجُ وَالرَّغْفَةُ وَوَضْعُ
 الْيَدَيْنِ عَلَى الشَّامِلِ وَالْوُجْهِ
 وَالْإِسْنَدِ فَذَلِكَ وَالْمُهْرُ
 فِي حُجَّتِهِ، وَالْأَسْرَادُ
 فِي وَجْهِهِ وَالْيَأْسَنُ
 وَقُرْأَةُ الْمَدِينَةِ حَيْثُ
 انْفِصَالِهَا مِنَ الْمَكِينَةِ حَيْثُ
 الْخَفْضُ وَالرَّوْعُ وَأَوَّلُ مَعَ
 الْقِدْلِ حَيْثُ بِئْنَاكَ الْخَدَّ
 السَّامِ فِي الرُّكُوعِ
 وَدَوْنُ الْيَدَيْنِ
 عَلَى الْفُذَيْنِ وَالْمَخَافِ
 عَلَى الْإِسْرِي وَتَقْبِصُ
 إِلَ الْإِلَاحَةِ طَوِيلُهُ بِشَرِّ
 جِهَتِهِ وَأَقْرَبُ فِي
 جَمِيعِ الْجِلْبَانِ وَالْتَوَلَّى فِي
 الْجِلْبَانِ الْأَشْبَعِ وَالسَّائِفَةِ
 الثَّانِيَةِ
 (مُصَلِّ) وَالْمَرْءُ خَالَفَ
 الرِّجْلَ فِي خُصَّةِ أُنْيَاءِ
 وَالرِّجْلَ بِجَانِبِي قُبْعِهِ
 بِدَبْصِهِ وَجَلَّ بِطَنِهِ
 تَحْدِيقَ الرُّكُوعِ عَنِ الصُّبُورِ
 وَبِجَهْرِ مَوْضِعِ الْجَهْرِ وَإِذَا
 نَامَ شَيْئًا مِنَ الصَّلَاةِ

عَلَيْكُمْ مِنْ صَلَاتِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّهُ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ وَرَحِمَهُ يَمْلِكُ الْأَرْوَاحَ وَالنَّجْمَ وَالْجَبَلِ وَالْأَشْيَاءَ كُلَّهَا

من الصلاة) وهذا ذكره من وجوه قبل لا يجب ذلك أي أنه الخروج وهذا الوجه هو الأصح (و) الثامن عشر (ترتيب الأركان) حتى بين المشقة لا يخرج الصلاة على التي صلى الله عليه وسلم فهو في الصلاة (عليه) ما ذكرناه) يستثنى منه وجوب مقدار الثانية لتكبيره لا الحرام ومقدار ثلثي الأجزاء لثقلها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (و) الصلاة: استنها قبل المثل قبل شيئا من الأذان أو هو صلاة الأهل والشرع لا مخصوص بالأهل من دخول وقت الصلاة متروكة وأما ثلثي التكبير أوله فغير صحيح ولا توجد أدلة فواحد (والأمانة) وهي مصدر أو أمان من شيء بله كالمخصوص لأنه يقع إلى الصلاة وأما شيء من كل من الأذان والأقامة لم يكتبوه وأما شيء ما فتدلى لها الصلاة جامعة (و) منها (بعد المثل) فيها شيئا من التهجيد الأول والثاني في الصبح) أي في اعتدال الركعة الثانية منه وهو صلاة المأمور بها في ركعتين وهو اللهم اهدني فيمن هديت وما غفلت فيمن غفلت الخ (و) القنوت (في) آخر (الوتر) في نصف الثاني من شهر رمضان) وهو قنوت الصبح المتقدم في محله وظنه ولا يتعين كقنوت السابقة فلو قنيت أمة تتخير بداء وقعد القنوت حدثت سنة القنوت (وهي أتم) أي الصلاة وأدبها أنها ما ليس بركن أو لا بضابطه يصحود السهو (خمس) عشر خصه برفع اليدين عند تكبيرة الأحرار (الركعة) حلت وتكبيره (و) رفع اليدين (عند السهو) عند الرفع منه ووضع اليدين على التمام) ويكره أن يحدوه ورفع يديه (والوجه) أي قول المصنف في الركعة الأولى ووضع يديه على التمام) والارواح (والمراد بالروح المعنوية) بدلتهم بما لا يقتضيه ذلك وأما رفعه مما يورث الاقتناع (والاستعاذة) بدلتهم وتحميل كل لفظ بغيره على التوصل إلى الأفضل أو هو ما يقع من الشيطان الرجيم (والطهر في موضعه) وهو الصبح وأما المغرب والعشاء والجمعة والعيدان (والأشياء في موضعه) وهو ما عدا ذلك (و) التأمين) أي قول آمين عقب الصلاة فإما في صلواته أو ما كان في الصلاة لا كدونه من المأمور مع تأمين تأمده ويحجر به (وقراءة السورة بعد الفاتحة) لا ما هو مفرد في ركعتي الصبح وأما غير ما ذكره قراءة السورة بعد الفاتحة فلو قدم السورة عليها لم يحسب (والتكبيرات عند الخفض) للركوع (والرفع) أي رفع الصلب من الركوع (وقول مع الله من حده) بين رفع رأسه من الركوع وقول من حده الله مع كل معنى مع الله من حده قبل الله من حده مع كل معنى مع الله من حده وقول (و) (التكبير) إذا تكبعت في (والسجدة في الركوع) وأما الكافي في التسليم سبحانه في (الغنيمة) لأن (و) (التسليم في السجدة) وأما في الكافي في سجدة في الأمان لا كل في تسليم الركوع والسجدة وسهوه (ووضع اليدين على الخدين في الجالوس) فتشهد الأول والأخير (يبدأ) اليد اليسرى) بحيث كانت مرفوعة أركان (و) (يقبض) اليد (الغنيمة) أي أصابعها إلا الإصبع من اليمن فلا يقبضها (فانه يشير بها) وهذا حال كونه (متشهد) أدلة عند قوله لا يجرها كما في ركعتي كرمه ولا يبطل صلواته في الصبح (والاقتراح في جميع الجلوسات) أو أوصاف الصلاة بجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدة بين وجس تشهد الأول والاقتراح أن يجلس ألتفت على كعب اليسرى جاهلا طمها للارض وحبس قدمه التي وضع بالارض أطراف أصابعها جهة القبلة (والوقوف في الجلوس) الأخيرة) من جلوسات الصلاة وهي جلوس تشهد الأخير والوقوف مثل الاقتراف الأول المصلي يخرج يدايه عن جيبه في الاقتراف من جهة يمينه يمسر السجدة بالارض المسبوق والمساوي فيقترافها ولا يتروك (والسجدة الثانية) أم لا يركب في أمان أركان الصلاة

(فصل في أمور تقتضي فيها الرأفة على من الصلاة) وكما تصدق في قوله (والرأفة) تصاحف الرجل في خمسة أشياء لا رجل يحن) أي رفع رقبته من بينه وقل) أي رفع يديه من تحت يديه في الركوع والصعود ويحجر في موضع الجهر أو حده من أي موضعه (وإذا ناله) أي أصابه (من في الصلاة) (ص) والصعود ويحجر في موضع الجهر أو حده من أي موضعه (وإذا ناله) أي أصابه (من في الصلاة) (ص)

فيكون بالمرء (لا يورث) النكاح (التيما جازي) كولا لا يحد له سهم (سواء) كان هذا أو سواه (أو إذا
 شئت) النكاح (في عدمه) التي بمن (أو كمن) كمن شئت حل حتى ثلاثاً أو أربعاً (من بين اليقين وهو الأقل)
 كالثلاثة في هذا المثال (أو كمن) (ووجد السهم) ولا ينفعه ثلثة ألقن أنه صلى أو بما ولا يعمل شول غيره
 له صلى أو بأولو (أو قل) القائل عدداً التواتر (ووجود السهم ستة) كسابق (وهو قبل السلام) ذات
 سلم النكاح (أو لا يورث) بالمرء أو ناسي أو طلاق الفصل من فرائض المرأة (أو قصر النكاح) من فرائض الزوجين
 في المهر (أو قصر)

قبل السلام
 (الفصل) في الأوقات التي تكرر الصلاة فيها غيرها كالزواجر وشرح المذهب هنا ترتيباً على الصلوة
 وشرح المذهب في أوقات الوضوء ووجه أوقات لا يصل فيها إلا الصلاة (ساجد) أما تقدمت كالقائمة
 أو ما قرأت كصلاة الكسوف والاستسقاء فالأول من خمسة الصلوات التي لا يصل فيها إلا الغسل (بعد صلاة
 الصبح) أو تسبق الركعة (حتى تطلع الشمس) والثاني الصلاة (عند طلوعها) إذا طلعت (حتى تتكامل
 وترفع قدر روم) في رأي العين (و) الثالث الصلاة (إذا استوت حتى تزل) من وسط السماء ويقع من
 قلبها بجمعة فلا تكرر الصلاة فيه وقتاً استواء وكذا من مكة المحظوظة فلا تكرر الصلاة
 فيه في هذه الأوقات كلها سواء أصل سنة الطواف أو غيرها (و) الرابع من (بعد صلاة العصر) حتى تغرب
 الشمس (عند الغروب) خمس فإذا دانت الغروب (حتى تتكامل غروبها)

فصل وصلاة الجماعة في الرجال في الفرائض غير الجمعة (سنة مؤكدة) عند المصنف والراي والاصح
 عند النووي أنها فرض كفاً في يدرك المأموم بالجماعة مع الإمام في غير الجمعة ما لم يسلم التسليمة الأولى
 وأول مقدمة أمال الجماعة في الجبهة ففرض حينئذ يحصل باقل من ركعة (د) يجب على المأموم أن
 ينوي الاتساع أي الاقتصاد بالامام ولا يجب تعيينه بل يمكن الاقتصاد بالحاضر اتم بصره فان عينه
 وأخطأ طلعت صلاته الا ان انقضت اليه اشارة فقرة في ثبوت الاقتصاد يزيد هذا فان حرقا قطع (دول
 الامام) فلا يجب في هذه الاقتصاد في غير الجمعة تلبية الامامة بل هي مقبوضة في حقه فان لم ينفصلاته
 فرادى (ويجوز أن يأتم الحاضر باليدوي البائع بالمراعي) أما العبي غير الامم فلا يصح الاقتصاد به ولا تصح
 قعوده وحده (بما) ولا يفتي في مشكل ولا يفتي في مشكل بما رآه ولا في مشكل (ولا غرض) وهو من يحسن
 الفاتحة أي لا يصح اقتداؤه (بأي) وهو من يخل بحرف أو تشديد من الفاتحة ثم أشار المصنف للشرط
 القدوة قوله (وأي موضع صلى في المسجد بعد صلاة الامام فيه) أي في المسجد (وهو) أي المأموم (عالم
 بصلاته) أي الامام بعد الصلاة أو موله أو جاشده بعض صف (أجزاء) أي فقامت في هذه الاقتداء به
 (ما لم يمتد عليه) بان قد تم عليه بعضه في جهته في تصدق سلاماً لا ضرراً لمساواة الامام وينسب نقله
 عن امامه قليلاً ولا يصير هذا اقتداءً مقروءاً من نفسه حتى لا يجوز فضيلة الجماعة (واما من صلى) الامام
 (في المسجد والمأموم خارج المسجد) حال كونه (قريباً منه) أي الامام بأن تم زم مسافة ما يمكنها على
 ثلاث اقتراف تقريباً (وهو) أي المأموم (عالم بصلاته) أي الامام (ولا حال هناك) أي من الامام
 والمأموم (جاء) (الاقتداء بغير المسافة المذكورة من آخر المسجد وان كان الامام والمأموم في غير المسجد
 امتضاء وبناء الطريقة أن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراعاً ولا يكون بينهما حائل

فصل في قصر الصلاة وجها (و يجوز لدا سفر) أي التمس بالسفر (قصر الصلاة إلى اربعة) الا قصرها من ثمانية وثلاثة يجوز قصر الصلاة إلى اربعة (جنس شرائط) الاولى (أن يكون سفره) أي الشخص (في غير محبة) هو شامل للواجب كضادين والذنوب كصلة الرجم والنجاس كفر بجارة أو ما سفر الحصة كالسرق قطع الطريق فلا يترفع فيه بخسر ولا جمع (و) الثاني (أن يكون مسافته) أي السفر (سنة عشر فرسا) بعيدا في الاعمال لا تصب مدة الرجوع منها الفرح ثلاثة أميال ويثبت مجموع الفرح غاية وأربع موبلا والميل أو رسة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام والمراد

بالأعمال الهامة (و) الثالث (أن يكون) بالقصر (مؤدبا للصلاة الرابعة) أما الثانية فبعضها
تختص فيه معصومة والثالثة في السفر تختص فيه معصومة لاقى القصر (و) الرابع (أن يكون) المظفر
(القصر) الصلاة (مع الاحرام بها) (و) الخامس (أن لا يأثم في جزئ من صلاته) (بضم) أي بجمع بين صلاتي صلاة
تامة لا يشل المسافر المقيم (و) يجوز للمسافر سقراط ولا يباح (أي بجمع بين صلاتي) (الظهور والعصر)
تدعيه أو غيرا وهو معنى قوله (في وقت أحدهما) أي بجمع (بين صلاتي) (المغرب والعشاء) فليجاء
وأخذوا وهو معنى قوله (في وقت أحدهما) (وشروط جمع التقديم ثلاثة) الأولى (أن يسد الظهر قبل
العصر) وبالحرب قبل العشاء فلو عكس كذا في باب العصر قبل الظهر متلازم وهو يجب دها بعد أن أراد
الجمع وهو الثاني في الجمع أول الصلاة بأن تقدر نية الجمع ثم يقرأ لا يمكن تقديمها على العزم ولا تأخيرها
عن السلام من الأولى ويجوز في انتشارها على الظهور والثالث الموالاة بين الأولى والثانية بأن لا يطول
الفصل بينهما فإن طال صرفا ولو بعد ركوعه وجب تأخير الصلاة الثانية الموقتها ولا يضرك الموالاة بينهما
فصل بينهما ولو أمجد في غير ذلك فيجب فيه أي يكون فيه الجمع ويكون الثانية حادثة في وقت الأولى ويجوز
تأخيرها إلى أن يبين من وقت الأولى ومن لوازمه أنه كانت أمرا لا يجب في جمع التأخير ترتيب ولا
موالاة لثبته بجمع على الصحيح في الثلاثة (و يجوز للعاصر) أي المقيم (في وقت) (الظهران بجمع بينهما)
أي الظهور والعصر والمغرب والعشاء لاقى وقت الثانية بل (في وقت الأولى منهما) أن بل الظهران على الترتيب
وأقبل التعلل ووجدت الشروط السابقة في جمع التقديم وشروطها وجود الطرفين أول الصلاةين
ولا يكون وجوده في أثناء الأولى منهما بشرط أن يكون وجوده عند السلام من الأولى سواء استخرا المظفر بعد
ذلك أم لا تختص خمسة الجمع المظفر بالمصلي في جماعة بمجده وغيره من مواضع الجماعة بعد صرفه
و يتأذى الذهاب المسجد وغيره من مواضع الجماعة المظفر طريقه
والفصل وشروط وجوب الجماعة خمسة أعيان: الإسلام والبالغ والعقل وهذه شروط أعضاء الجماعة من
الصلوات (والمراد بتوابعها كقوله بقرعة والاشتغال) فلا تصح الجماعة على كافر أو سبي ومجنون
ورقيق وأعمى ومنه ويحرم مسافر (وشروط خمسة) (فصلها ثلاثة) الأولى دار الإقامة التي يستوطنها
العدد المضمون سواء في ذلك المدنى والقرى التي تتخذ وطنا وهما المصنف في ذلك قوله (أن تكون البلد
مصر) كانت البلد (أو قرية) (الثاني) (أن يكون المدنى) في جماعة (الجمعة) أربعين (أو
الجمعة) وهم المكلفون الذكورا الأحرار المستوطنون بحيث لا يظنون مما استوطنوه
الإحالة (و) الثالث (أن يكون الوقت باقيا) وهو وقت الظهر فبشرط أن تقع الجمعة كلها -
خارج وقت الظهر منها بأن لم يبق منه ما عدا الذي لا بد منه فيها من خطبتها أو كعتبها صليت ظهرها (فإن
خرج الوقت أو عدلت الشروط) أي جميع وقت الظهر فيها أو طنا وهم فيها (صليت ظهرها) بناء على
ما قبل منها وقت الجمعة سواء ذكر أو أنها ركعة أم لا ولو شكوا في خروج وقتهم وهم فيها أو جماعة
على الصحيح (و فرأى فيها) ومنهم من جبر عنها بالشرط (ثلاثة) أحدها ثابتهما (خطبتان بجمع) الخطيب
(فيهما ويجلس بينهما) قال المتولي فسد الطائفة بين المسجدين ولو هرغ من القيام وخطب فاعاد أو
مضططعا صح (وجاز الاقتداء به ولو مع الجلب بل بماله حيث خطب فاعاد الفصل بين الخطيبين بسكتة
لا ياطيعا وأركان الخطيبين خمسة بعد الله تعالى ثم الصلاة على رسول الله إلى الله عليه وسلم ولقائهما
تسعين ثم القراءة بالتكوير ولا تنعير لفظها على الصحيح وقراءة آية في أحد أركانها الصلاة للمؤمنين والمؤمنات
في الخطبة الثانية وبشرط أن يسمع الخطيب أو كان الخطبة لا يسمع تنعدهم الجمعة وبشرط الموالاة
بين كائنا الخطبة وبين الخطيبين ففترق بين كلماتها ولو بعد بطلت بشرط عدم ماستار العودة وطهارة
الحل سواء ثبت في وقتين ومكان (و) الثالث من فرائض الجمعة (أو تصلى) ضم أوله (ركعتين)
جماعة تنعدهم الجمعة وبشرط وقوع هذه الصلاة بعد الخطيبين بخلاف صلاة الدجاء في الخطيبين

وأما يكون
الرابعة وأما
مسح الأيدي
بضم
بجمع بين الظ
وقت أحدهما
والعشاء في
ويجوز للعاص
يجمع بينهما
منها
(و) القصر
وجوب الجمعة
السلام وال
والطرية وال
والصحة و
وشروط فعله
تكون البلد
وأن يكون العا

أو عدم التمس
ظهوره ورائحه
خطبتان بجمع
ويجلس بينهما
ركعتين في جماعة

(فصل) وصلاته الاستسقاء مستوفيا من هم الامانة والبر والصلة فخرج من الخلق وصالحه الاعداء اوسيا من الله
 يومه اليوم الى اربع في سبب ذلك انما استوفى من هم على وجه كنهين
 كسلالة العبد من ثم غشيبه

وتحولوا ادمو وصفتهم
 من القمار والاستغفار
 ويدعوهم اوسيا رسول الله
 على الله عليه وسلم اللهم
 اجعلها سقيا حسيه ولا
 تجعلها سقيا عذاب ولا يحرق
 ولا يلا بولا هدم ولا يفرق
 اللهم على القسراب
 والا كما هو منات التجبر
 وطول الادوية اللهم
 حوالنا ولا علينا اللهم
 اسقنا سقيا غيثا هينا
 مريثا مريثا ما ماضيا
 طيفا بجلا دائما
 الذين اللهم اسقنا الله
 ولا يصعدنا من القاطنين
 اللهم اصب الصباد والبلاد
 من الجهد والجرع والضلة
 ملا تشكروا الا اليك اللهم
 آيت لنا الزرع واذ لنا
 الصرع وانزل علينا من
 بركات السماء وآيت لنا
 من بركات الارض
 واكشف عنا من البلاء
 ملا يكشفه غيرك اللهم
 اننا نسفرك انك كنت
 غفارا وارسل السماء علينا
 مدراوا ويسقلى الوادى
 ادسالى ويسج للرعده
 والبرق

فلا تفتوت الصلاة
 (فصل) في أحكام صلاة الاستسقاء أى طلب السقيان الله تعالى وصلاته الاستسقاء مستوفية التام
 وسائر هذا الحاجة من الخطأ فثبت اربع مناه وتوكلت وتوكلت الصلاة الاستسقاء ثانيا اكرم من ذلك
 ان لم يسقوا حتى ينقسموا انفسهم الى اقسام (في الامام) وهو (يالتوكل) ويدعوهم امثال امره كما تاتي به
 التورى والتورى من التمسك واجبة امر الامام بها (ولا) والمصلحة تخرج من المظالم للعباد (ومصلحة
 الاعداء اوسيا من الله) قبل ميعاد الخروج فيكون به اربعة (ثم يخرجهم في اليوم الرابع) سببا فيه
 منطيقه ولا مقررين بل مخرج (في ثياب بيضاء) بوجهه مكسورة وذلك مجبة ما كنهه ما ليس من
 ثياب الهندسة وقت العمل (واستسقاء) أى خشوع (وتضرع) أى خضوع وذلك وهو يخرجهم معهم
 الضحايا والاشيخوخ والباقرات الهائم (ويصل بهم) الامام اوائيه (وتكثرت كسلالة العبد) في كفيتهما
 من الاقتراح والتعذر والتكثير بما في الكفة الاولى وخسافى الكفة الثانية برفع يديه (ثم خطب) خطبا
 خطبتين خطبتى العبد في الاركان وغيره ولكن يستغفر الله تعالى في الخطبتين بل التكبير اولهما في
 خطبتى العبد فيفتح الخطبة الاولى بالاستغفار ثم الخطبة الثانية بعبارة صيغة الاستسقاء استغفر
 الله العظيم الذى لا اله الا هو على القوم واقرى اليه وتكون الخطبتان (بعدها) أى التي تكثرت
 (ويحول) الخطيب (رداه) فيعمل به ساروه اعداء أسفه ويحول الناس اوديتهم مثل تحويل
 الخطيب (ويكونون الله) مروا بها واخذت امر الخطيب امر القوم باللهاء وحيث سهر انما على
 دعائه (ويكثر الخطيب من الاستغفار) ويقرأ قوله تعالى استغفروا ربكم ان كان غفارا يرسل
 السماء عليكم مدرورا الآية (وبعض نسخ المخطوطة يذو) (ويدعوهم اوسيا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اللهم اجعلها سقيا حسيه ولا تجعلها سقيا عذاب ولا يحرق ولا يلا بولا هدم ولا يفرق اللهم على الطراب
 والا كما هو منات التجبر وطول الادوية اللهم حوالنا ولا علينا اللهم اسقنا سقيا غيثا هينا مريثا
 مريثا ما ماضيا طيفا بجلا دائما الذين اللهم اسقنا الله ولا يصعدنا من القاطنين
 اللهم اصب الصباد والبلاد من الجهد والجرع والضلة ملا تشكروا الا اليك اللهم
 آيت لنا الزرع واذ لنا الصرع وانزل علينا من بركات السماء وآيت لنا من بركات الارض
 واكشف عنا من البلاء ملا يكشفه غيرك اللهم اننا نسفرك انك كنت غفارا وارسل السماء
 علينا مدراوا ويسقلى الوادى ادسالى ويسج للرعده والبرق) انتهى الزيادة وهي لفظها لا تناسب حال الحق من الاختصار والله اعلم
 (فصل) في كيفية صلاة الخوف وانما أفرد هذا المصنف عن غيره من الصلوات بترجعه لا يمتثل في
 إقامة القصر في الخوف لا يمتثل في غيره (وصلاة الخوف) أوضاع كثيرة تلغى عنه أصرب كل من يصح مسلم
 اقتصر المصنف بها (على ثلاثة) أصرب أحدها أن يكون له نوى في وجهه القبلة (وهو قائل على المسلمين
 كفرة بحيث تقوم كل فرقة منهم العدو) فيفرقهم اهلهم فرقتين فرقة تفرق في وجهه العدو) تحرسه
 (وفرقة) تفتن (خلفه) أى الامام (بعد فراغ صلاتها) (والوجه العدو) تحرسه (ونأى) الطائفة الاخرى (تم
 لنفسها) بجهة صلاتها (وتفتن) (بعد فراغ صلاتها) (والوجه العدو) تحرسه (ونأى) الطائفة الاخرى (تم
 التي كانت طرسة في الكفة الاولى) (فيصلى) الامام (بها ركعة) يادجلس الامام للشهد بقاء فرقة (وتتم
 لنفسها) ثم ينظره الامام (ويصل بها) بوجهه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاب حيث ذلك
 لاهم بوضعها واياهم وقيل في ذلك (واثنان) أن يكون في جهة القبلة) في مكان لا يستريح من عين
 المسلمين ثم في المسلمين كفرة فتعمل بفرقة (فيصنعهم الامام مثنى) مثلا (ويجزمهم) جبا (ولا
 العدو وفرقة خلفه فصل التي خلفه ركعة ثم تتم لنفسها وعلى الوجه المذكور في الطائفة الاخرى فيصلى بركعة وتتم لنفسها
 وسلمها واثنان أن يكون في جهة القبلة فتصنعها امام مثنى ويحرمهم بها

مستقبل القبول وتوضيح مستقبل لها (الكل) هو مجرد عمل الرجال ليس المحرم

(٢٠)

سعد) الامام في الركعة الاولى (سجدته أحد الصلوتين) مجدين (وقد انصف الشتر بصرهما قد
 (في) الامام (س) (مجهول الوقت) ويؤكد الامام والفقير وسبب هذه صلاة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ستاد في قرية في طريق الحاج المصري ينهون بين مكة حلتان حيث بلغ الصلابة
 السبل عليها (والثالث ان يكون في شدة الخوف والاحكام الحرب) هو كناية عن شدة الاختلاط بين اليوم
 حيث يلقى علم بعضهم بعضا فلا يتكلمون من زلة القتل ولا يجلوس على القتل ان كانوا في
 زلا في الاشراف ان كانوا امة (فصل) كل من القوم (كيف امكنه اجلا) أي ماضيا (أو اجبا
 مستحب القبة غير مستقبل لها) وهو دون في اجمال الكثرة في الصلاة كصراحت متولية
 (الفصل) في الباس ويحرم على الرجال لبس الحرير والفتحة الذهب والقر في حافة الاختيار وكذا يصح
 استعماله اذا كحل جهة الاقتران وغير ذلك من وجوه الاستعمال الا ان يحمل الرجال لبسه الضرورة
 كحرقه ردهم هكنا (وعمل قلادة) لبس الحرير وافتراشه ويحمل المرأة الصبي الحرير قبل سبع
 ويعدا (وقيل الذهب وكثيره) استعمالها في الحرير سواء اذا (لبس بعض الثوب ابيض) أي
 عمرا (وبعضه) الآخر (فصل) او كانتا مثلا (لاز) الرجل (لبسه ما يمكن الا بصره ثيابا) على غير
 ان كان غير الاربع ثيابا حل وكذا ان استوفى الاصم

فإن قيل هل يلحق بالمت من شهده وقتك هو الصلاة عليه وقتك (وإن لم يلحقه) على طريق فرض الكفاية
 في الميت المسلم غير الهرم والشهيد (أرويه أشياء أخره وكيفية الصلاة عليه وقتك) وأن لم يلحق
 الميت إلا واحد من عليهما كقولنا ما لمت الكفن بالصلاة عليه هرا مبريا كان أو ذميا مبرور ضله
 خالفين ويجب تكفين القهر وقتك من الحر والمرد وما الهرم إذا كفن فلا بد من رأسه ولا وجه
 مفرغ منه وأما التشديد على علي كذا ذكره قوله (وإنما لا يخلو ولا يسن عليا) أحدهما (الشهيد
 من غير الكثر من الكثرين) وهو من ملحق قتال الكفار بسببه سراخه كافر مطلقا أو مسلم خطأ أو جاهل
 عليه أو قتل من ياتيه أو هو وقتك أو قتال بعد انقضاء أو قتال بمرأه فيه قطع مومنه ما غير شهيد
 إلا ظهر وكذا أو ملحق في قتال البغاة أو قتال في القتال لأب أو قتال (و) الثاني (السلطان القليل
 يستل) أي لم يرفع صوته (صاروا) أي استل صاروا أو بقره حكمه كالكبير والسقط يتلث السنين
 أو لوله المائل قبل عامه ما عود من القوط (ويصل الميتون) ثلاثا أو نحوها أو أكثر من ذلك
 ويكوف أو أول غسه (سدر) أي من آب يستعين بالعسل في الفضة الأولى من غسلات الميت بسدر
 ونطشى (و) يكون في آخره (أي آخر غسل الميت غير الهرم) قد قيل من (مكثور) بحيث لا يغسل الماء
 الميت أو غسل الميت تنصيص به مما لا يوافق قوله أو أنه قد يكون في الموطأ (ويكفن) الميت
 كرا كالأرثي بالقفا كالأول (في ثلاثة أو أربعين) وتكون كالماء فتغسلها وتطول الأعرضا
 تأخذ على واحدة منها جسد البدن (ليس فيما قبض أو عامه) وأكفن الله كفي خمسة نفوس الثلاثة
 لذلك كونه وقبض عامه أو المرأه في خمسة نفوس أو زوجه وقبض ولثاقات وأقل الكفن وثب واحد
 من ضرورة الميت على الأصغر في الرضوخ المذهب ويصحب بكورة الميت وأوقته وكون الكفن
 من جنس ما يليه الشخص في حياته (ويكبر عليه) أي الميت إذا صلى عليه (أو مع تكبيرات) بتكبيره
 إلا حرام ولو كبر خمساً لم يطل لكن لو صلى عليه لم يتابعه بل مسلم أو مشرك ليس معه وهو أفضل
 المصلي (القائمة بعد التكبير) الأولى يجوز قولها بعد غير الأولى (ويصل على النبي صلى
 عليه وسلم بعد التكبير) الثانية (أو أن الصلاة عليه المأمور على من عهد) وقد عرفت بعد الثالثة

واقف

شُعَاعُهَا الْقُدْسُ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فِي رُوحِ إِسْمَاعِيلَ وَأَنْ كَانَ مُسِيئًا فَجَاوَزَ عَنْهُ وَقَفَرُ حُجَّتِهِ نِزَالُ وَقَفَرِ قَسَمِهِ

اتقوا هذا يوم افرجه في سبيل وجات الارض من جنبيه وقسمه برحمتنا الامن من عبد الله ح. في بعضه آمناني جنتك برحمتك

وأثنى الله على الميت بالهوس اغفره وأكله هذا كور في حقل المستحق بعض تمنع المتبرع هو الهوس ان هذا
 حيدل وان جديت خرج من روح الله بنوسه متواضعا وبوا حياؤه فيها الى تلكه القبر وهو لوجه كل
 يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك ان هذا صلبك ورسولك وانت أعلم به منا الهوس ان كل من
 وأنت خير منزل بهما صبح قبرا الى رحمتك وانت من عذاب قد جئتك واخبرك اليك شفاعة الهوس
 ان كان هوسا في راحة حياه واي كان هوسا في قضاؤه وقهر رحلتك رضاء وقهرته القبر وعذابه
 واخبرك في قبره وياك الارض من جنبيه وقهر رحلتك الا من من هذا بل حتى تبعه آتاني جنسك
 برحمتك واحم الراحمين ويقول في الرابعة الهوس لا تخرجوا لقتابا عده واخبر لنا وله (و يسلم)
 المصلي (بعد الشكيرة) الرابعة) والسلام هنا كالسلام في صلاة غير الحائز في كفيته وعده لكن
 يصعب زيادة وجهه ان هو كانه (ويدفن الميت) في حله مستقبلا القبلة) والحد يرفع اللام وضعا
 وسكون الحامض في أسفل جانب القبر من القبلة كقول ما سمع الميت وبقته والدفن في القبر أفضل من
 انه في الشق ان صلبت الارض والشق ان يصرف وسط القبر كالمزور في جانيه ووضعت الميت بينهما
 ويخفف عليه بلن ونحوه ووضعت الميت عند مؤخر القبر وفي بعض النسخ بعد استقبال القبلة زيادة وهي
 ويسلم من قبل برأسه أي سلا برفق لا ينفص قول الذي يده بسم الله وعلى من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (ويضع في القبر هذا في بعض قامة وسطه) ويكون الاضباع مستقبل القبلة فلا يدفن
 مستند القبلة أو مستقبلا بوجه القبلة في بعض النسخ (ويضع القبر) ولا يسن (ولا يسن عليه ولا
 يصنع) أي يكره فبجيبه بالبحر وهو التوراة المسماة بالبحر (ولا بأس بالبقاء على الميت) أي يجوز
 البقاء عليه قبل الموت بعد موت كما ذكره ويكون البقاء عليه (من قبر فوج) أي عرف صوت بالندب
 (ولا شق قوت) وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب الجلب طوق القميص (ويغزي أمه) أي أهل الميت
 صغيرهم وكبيرهم أو تأثمهم لا الشاة فلا يخرجها الا عمارها والتعز بنسنة قبل الدفن بعده
 (التي لا تامة أيام) احد (دفنه) ان كان العزى والعزى حشر من كان أحد هاتان اثباتا امتد
 التعزى في شهوره والتعزى بقلعة القبلة لمن أسبغ من يغز عليه وشرا لا امر بالصبر والحث عليه بعد
 الاجر والدعاء للميت بالغفرة ولمصاب جبر المعصية (ولا يدفن اثنان في قبر واحد) (الخلاصة) كضيق
 الارض وكثرة الموتى

(كتاب أحكام الزكاة)

والأرحم الراحمين ويقول في
 الرابعة الهوس لا تخرجوا
 أخرجوا لقتابا عده واخبر
 لنا وله وسلم بعد الرابعة
 ودفن في حله مستقبلا
 القبلة ويسلم من قبل
 وأسه برفق ويقول
 يده بسم الله
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ويضع في القبر بعد
 أن يعمق قامة وسطه
 ويسلم القبر ولا يسن
 عليه ولا يصنع ولا بأس
 بالبقاء على الميت من غير
 فوج ولا شق جيب يغزى
 أمه التي لا تامة أيام من
 دنفه ولا يدفن اثنان في
 قبر الخلاصة

(كتاب الزكاة)

تجب الزكاة في خمسة أشياء
 وهي المواتى والاعغان
 والزروع والقطر وعروض
 التجارة فلهذا المواتى تقب
 الزكاة في ثلاثة أجناس
 منها وهي الأبل والبقر
 والغنم وشرايط وجوبها
 ستة أشياء الاسلام والحرية
 والملك التام والتصاب
 والحول والسوم وأما
 الاعغان فتساق الذهب
 والفضة وشرايط وجوب
 الزكاة فيها خمسة أشياء
 الاسلام والحريه والملك
 التام والتصاب والحول
 وأما الزروع فقب الزكاة

وهي لفة النصار شرعاً ممال مخصوصة يؤخذ من ممل مخصوص على وجه مخصوص يصره لما تفت
 مخصوصة (تجب الزكاة في خمسة أشياء وهي المواتى) ولوجوبها التمسك بالزكاة في خمسة أشياء
 والكلام هنا في الاخص والاعغان وأريد بها الممل المقتضى (والزروع) وأريد بها الاقوات (والثمار
 وعروض التجارة) ويساق في كل من خمسة مفضل (وأما المواتى فقب الزكاة في ثلاثة أجناس منها وهي
 الأبل والبقر والغنم فلا يجب في الخيل والرق والمزك ملاين غنم وطيما (وشرايط وجوبها ستة أشياء)
 وفي بعض نسخ المقتضى (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وأما المولى فاصح ان منه موقوف
 فان عاد الى الاسلام وجب عليه والا فلا (والحرية) فلا زكاة على رقيق وأما الميسر فقب عليه الزكاة
 فيما ملكه ببعضه الحر (والمالك التام) أي ماله لا ضيق لاز كانه كاشترى قبل قبضه لا يجب فيه
 الزكاة كاختصه كلام المصنف بتعاقبول القدم لكن الجدي والوجوب (والتصاب والحول) فهو
 نقص على منبها فلا زكاة (والسوم) وهو الرعي فلا مباح فوه علفت الماشية معط الحول فلا زكاة فيها
 وان علفت نصفه فأقل قدر اتيش مدونه لا ضرر وبين وجب زكاة أو الا فلا (وأما الاعغان فتساق
 الذهب والفضة) مضروبين كما لا ورأساً في نصابهما (وشرايط وجوبها) ثلاثة أشياء أي الاعغان
 خمسة أشياء الاسلام والحريه والملك التام والتصاب والحول) ويساق في بيان ذلك (وأما الزروع) وأراد
 المصنفها المقتضى من خنطة وشعير وعدن وأرزوك كما يثبتان تبارا كنز وجس (تجب الزكاة

اذا كان المراح واحد والمسيح واحد والمرحى واحد والعمل واحد
والمشربى واحد والطالب واحد وموضع الطالب واحد

فدخل بواب الذهب حشرو عقلا في قفله يوزن مكبا في القفال ثم هبوا له اسباعا ورم (طيه)
 اربابا من الذهب (ربيع المشروعي) سبعة مثقالا في ميزان (على حشر من عقلا) (بصا) في القفال الزا (الذ)
 (نصاب الورق) بكرس الزا وهو الفضة (حاشا تادوم وقيوم) ربيع المشروعي حشروا هبوا في الزا (الذ) في
 الما تين (بصا) وان قل الزا والذ لا يفي في المشروعي من ذهب اربعة حتى يبلغ خالصه قعلا (لا يجل)
 في الحلح الما حشرو (الذ) اما الحشر كسوا ووزن عقلا رجل ونحو قفله الزا كاذبه

[illegible]

كانت اوسرها وانما سبى القوام عند خالفين عليه خان ادا من مملكتها وقتله ابتداء ليرسط من سبهم
القوامين و غلبه اقسام القوامين على الباسوقات واما بعد اقدوم القوامين الذين لا يسلمون لسلطان
الخرقة بل هم مطعونون بالجهاد واما من السيل فهو من يفتي سفرهم بلدا كذا او يكون مجتازا
بيد حاور وشرط فيه الحاقه بقرودهم المصيرة بقره (والى من يوجد منهم) اى الاستان فيه اشار الى انه
اذا قد بعض الانسايق ووجد بعض تصرف بل ويضيق بقدا قوامهم فظلت فى كذا حق يوجدوا قوام
اى بينهم (ولا يقتصر على اعدادان كذا) على اقل من ثلاثة من كل صنف من الاصناف الثمانية (الا
الحامل) فانه يجوز ان يكون واحدان صلبا به الكفاية والذافر لثنتين من كل صنف فخرم الثالث
اقل مقول وقيل بخرم الثلث (وبخسة لا يجوز دفعها) اى كذا القوام الذى على اوكسب والبعد
اقل واحد منهم (سوا من هو معهم من شخص انتمس اولا كذا صفة او لم لا يجوز دفع اى كذا القوام)
ويجوز نكاح منهم المصلحة المتطوع من المذهب (والكل من) وى بعض النسخ والتصحح لا يجوز دفع اى من
تدبر الميزى ينقته لا يدفعها اى ان كذا القوام باسم القوام او الماسكين) ويجوز دفعها اليهم باسم كونهم
حران او اولا من مثلا (كتب) احكام الصيام

(كتاب الصيام)

الفرج والازال من مباحث
الخص والنفس والجنون
والرد في مفسد الصوم
ثلاثة أشياء عجيب القطر
وأخيرا المحور وزل
المهر من الكلال هو يحوم
سبام خمسة أيام الصدان
وأما التشرنق الثلاثة
ويكره صوم يوم الثلاثاء
أن يوافق عادته

وتحدث

والاخرى أي مخرج شامن الحرم وشبهه (و) السادس (الميت جنس) هذا ما عليه الرافعي لكن جمع التوقيف في زيادة الرضة القبرية (و) السابع (طواف القواعد) هذا ما عليه المذاهب من مكة كغيرها كانت ولا طويلا كان السفر أو قصر أو ما ذكره المصنف من سنيته في كل موضع لكن الظاهر هو (و) ويتردد الرجل حقا كلف من المصنوب عند الاحرام عن الخيط (من الشياطين من يمشي بها ويعتقدوا من غير التيامن من خوفه) (و) بليس أو أرواء أو أبيضين جديين ولا أظفارين

(فصل) في أحكام محرمات الاحرام هو على ما يحرم بسبب الاحرام (و) يحرم على المحرم عشرة أشياء (أحدها) لبس الخيط كقميص وقباض وخف وليس المنسوج كدرع أو الخفون كلبدي جميعه (منه) الثاني (تغطية الرأس) أو بعضها (من الرجل) عابداً أو كاهماً أو طينياً أو لم يعد سائر الزمرك وضع يده على شعر رأسه وكاظمه في ما هو استلزامه ليجعل يده رأسه (و) تغطية الوجه) أو بعضه (من المراء) بما يعد سائر أو يصيب عليها أن تتر من وجهها لما أتى بترجيع الرأس إلا بعد ما لا أن قبل حل وجهها بربا بما فيها عنه جنبه ونحوها والخيط كقطنه القاش أو الطيب بؤمر بالستر وليس الخيط وأما القلدة فلا يلبس عليها لجهوانه أو ستوجهه أو رأسه لم تحب القلدة لثلاثون سترها وجبت (و) الثالث

(ترجيل) أي ترميع الشعر كذا عده المصنف من المحرمات لكن الذي في شرح المذهب أنه مكروه وكذا حلق الشعر بالقنفر (و) الرابع (حلقه) أي الشعر وتبته أو اسرقه والمرداؤه بأي طريق كان ولو ناسياً (و) الخامس (تقليم الأظفار) أي إزالته من يد أو رجل بتقليم أو قصره إلا إذا انكسر بعض ظفره فحرم بترأذي به أو إزالة المنكسر فقط (و) السادس (الطيب) أي استعماله قصد إباحة قصد منه رائحة الطيب فهو مستلوك في قوله بأي يداً يصبغه به على الوجه المعتاد في استعماله أو في بدنه ظاهره أو باطنه كقطنه الطيب ولا فرق في استعمال الطيب بين كونه حلاً أو مراً أنه أعظم كان أو لا يخرج بقصد ما عرفت عليه الرخصة طيباً أو كره على استعماله أو جعل شعوره أو نسي أنه محرم فإنه لا يفتيه عليه

فإن علم قهره جعله القيد وجبت (و) السابع (قتل الصيد) البري المأكول أو ما في أصله ما كثر من وحش وطير أو يحرم أيضاً صيده ووضع اليد عليه وتعرض لجزئه وشعره وشبهه (و) الثامن (مقتل النكاح) فيحرم على المحرم أن يقتل النكاح لنفسه أو غيره وكذلك ولا ية (و) التاسع (الوطء) من حائل عالم التحريم هو الواجب مع فرج أو حمرة فبطل أو بذر من ذكر أو أنثى زوجة أو مملوكة أو أجنبية (و) العاشر (المباشرة) فيما دون الفرج كلس وقلة (شهوة) أما بغير شهوة بغيره (وفي جميع ذلك) أي المحرمات السابقة (القضية) وبما يبيها أنها الواجب المذكو كونه في العورة المحفوفة أما التي في ضمن فرج أو في ثيابها تامة لم يفتيه فساداً وأما الجماع فيفسد المني قبل الفصل الأول بعد الوقوف أو قبله أما بعد الفصل الأول فلا يفسد (الاقتداء) النكاح فإنه لا يفسد به فساداً (الوطء) الفرج) ببل أو المباشرة في غير الفرج فحاشا لا يقصد (ولا يخرج) المحرم منه بالنكاح بل يجب عليه المنى في فساد أو سقط في بعض السخ فبطل في فساد أي القسطن مع أو حمرة بأن يأتي بشبهه أمهاته (ومن) أي أو الحاج الذي (هذه الوقوف) (و) بذر أو غيره (تخلل) سحاً (بعل حمرة) أي أي بطواف وسنن لم يكن به هذا طواف القدوم (وعليه) أي الذي فاته الوقوف (القضاء) فلو فرضنا كان نكاحاً أو تخللاً أو فاحشاً القضاء فوات لم يفتي شامخ من حرم

ما من أصغر شخص وكان طريق غير الوقوف المحصر فيه الزم سلوكها وإن علم الفوات ففواته من غير قصد منه في الأصح (و) عليه مع القضاء (الهدى) أو جود في بعض السخ فبطل (ومن ترك ذلك) مما يتوقف عليه الجماع لم يحصل من إجماعه حتى يأتي به ولا يصح بركه بركه (ومن تركه واجباً من واجبات الجماع) (زمنه) وسبأني بالجماع (ومن تركه سنة) (من سن الجماع) لم يلزمه بتركها حتى يظهر من كلام المتن الفرق بين الزك والواجب والسنة

(فصل) في أنواع العملة الواجبة في الاحرام بترك واجب أو هل حرام (والله) الواجبة في الاحرام خمسة

والميت جنس وطواف القواعد ويصعد الرجل عند الاحرام حصن الخيط ولبس أزار أو قباء أبيضين (فصل) يحرم على المحرم عشرة أشياء لبس الخيط وتغطية الرأس من الرأس قبل الوجه من المرأة وترجيل الشعر وحلقه وتقليم الأظفار والطيب وقتل الصيد عقد النكاح والوطء والمباشرة بشهوة وفي جميع ذلك القضية لا عقد النكاح فإنه لا يفتيه ولا يفسده الا الوطء في الفرج ولا يتحرم منه بالنكاح ومن علم الوقوف عرفه ففواته بطل حمرة وعطه القضاء والمهدي من تركه تركاً يرضى من إجماعه حتى يأتي به يوم تركه أو بإجماله المذموم من تركه سنة لم يلزمه بتركها حتى يتبين

(فصل) في أنواع العملة الواجبة في الاحرام خمسة

اشبهه الله بالدم الواجب بقرته نسل أي تله ما موروثه كترك الأوامر من الميتات (وهو) أي هذا الدم
(على الترتيب) فيجب أولا بترك المأمور به (شاة) فيترى في الأضحية (فان لم يجد) وأصل أو وجدها
يزاد على من مثلها (فحسبها عشرة أيام) لأنه في الحج أنس قبل يوم عرفه ليسوم بغير ذبيحة
وسايعه وقامته (و) (سبعمائة) إذ يرجع إلى أهله ويوطئه ولا يجوز صومها في أثناء المفارقة فان أراد
الأضحية فحسبها سابعها كافي الحرد ولو لم يصر في الثلاثة في الحج ورجع في صوم العشرة وقرق بين الثلاثة
والسبعة بأربعة أيام وسبعة أمكان للسرا إلى الولي ويملك كراه المصنف من كون الله المذ كودم ترتيب
موافق لما في الروضة وأصلها وشرح للهدى بلكن الفتى في المهاجرتين العصور أن عدم ترتيب وتعدل فيجب
أولا شاة فان جهز منها اشترى بقيتها طعاما تصدق به فان جهز مأم من كل مديونيا (والتالي الدم الواجب
بالحلق والقرنه) كالطير والخن والحلق ما لم يمس الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على
القتير) فيصدا (شاة) فيترى في الأضحية (أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أسع على ستة
سكاكين) أو قتر الحلق منهم نصف صاع من طعام فيترى في الطهارة (والتالي الدم الواجب بالاحصار
فيقتل) الحرم بنية القتل بأن قصد الخروج من نكبه بالاحصار (ووجدى) أي ذبح (شاة)
حيث أحصره بصلق رأسه بعد الذبح (والتابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم
(على القتيير) بين ثلاثة أمور (أن كان الصيد جملة مثل) والمراد بقتل الصيد ما يفوق في الصورة
وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي ذبح المثل من النعم وتصديق
به على ساكن الحرم وقترانه فيصيد قتل النعام ذبحه قتل شر الوحش وحله بقره وفي الغزال حصر
وبنية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطول لا تخرج كالتالي في قوله (أو قترمه) أي المثل يدوام
بقية مكة يوم الأضاح (واشترى بقيته طعاما) يجوز في الطهارة (وتصدق به) على ساكن الحرم
وقترانه وذكر المصنف الثالث في قوله (أو صام عن كل مديونيا) بأن في أقل من مديون عتد يوما (وان
كان الصيد جملة مثل) فيقتير به أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج شقته طعاما) وتصدق به
(أو صام عن كل مديونيا) وإن في أقل من مديون عتد يوما (والتابع الدم الواجب بالوط) من مائل
عالمه بالقرن بسوا ما لم يمس قبل أو ذبح كالسبي (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به
أولا (مذبة) وتطلق على الذبح الذي لا يمس من الأبل (فان لم يجدها بقره فان لم يجدها فبيع من النعم فان لم
يجدها قتر المذبة) يترام بعمر مكة وقت الوصوب (واشترى بقيتها طعاما لتصديق به) على ساكن
الحرم وقترانه ولا تغدرفي الذي يدفع لكل قير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجد) طعاما (صام
عن كل مديونيا) وأعلم أن الهدي على قسمين أحدهما ما كان من احصار وهذا الواجب بشاة إلى الحرم
بل يذبح في موضع الاحصار والتالي الهدي الواجب بسب ترك واجب أو فصل حرام أو يخص وجهه
بالحرود كراه المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدي ولا الاطعام بالحررم) وأقل ما يجزى أن يدفع
الهدي إلى ثلاثة سكاكين أو قترانه (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم وغيره (ولا يجوز قتل صيد
الحرم) ولو كان مكره حالي القتل ولو أحرمت ثم من قتل صيد الحرم في الأضحية (ولا) يجوز (قطع
شعره) أي الحرم وتضمن الشعر الكثرة ببقرة والصغيرة بشاة أو ميسا بصفة الأضحية ولا يجوز
أضاقه ولا قطع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل يربت بنفسه أمال الحشيش اليابس فيقبره قطعه
لأقله (والحلق) ضم الميم أي الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولم يفرق المصنف من
معاملة الخلق وهي الصادات أشتى معاملة الخلق يقال

اشبهه الله بالدم الواجب بقرته نسل أي تله ما موروثه كترك الأوامر من الميتات (وهو) أي هذا الدم
(على الترتيب) فيجب أولا بترك المأمور به (شاة) فيترى في الأضحية (فان لم يجد) وأصل أو وجدها
يزاد على من مثلها (فحسبها عشرة أيام) لأنه في الحج أنس قبل يوم عرفه ليسوم بغير ذبيحة
وسايعه وقامته (و) (سبعمائة) إذ يرجع إلى أهله ويوطئه ولا يجوز صومها في أثناء المفارقة فان أراد
الأضحية فحسبها سابعها كافي الحرد ولو لم يصر في الثلاثة في الحج ورجع في صوم العشرة وقرق بين الثلاثة
والسبعة بأربعة أيام وسبعة أمكان للسرا إلى الولي ويملك كراه المصنف من كون الله المذ كودم ترتيب
موافق لما في الروضة وأصلها وشرح للهدى بلكن الفتى في المهاجرتين العصور أن عدم ترتيب وتعدل فيجب
أولا شاة فان جهز منها اشترى بقيتها طعاما تصدق به فان جهز مأم من كل مديونيا (والتالي الدم الواجب
بالحلق والقرنه) كالطير والخن والحلق ما لم يمس الرأس أو ثلاث شعرات (وهو) أي هذا الدم (على
القتير) فيصدا (شاة) فيترى في الأضحية (أو صوم ثلاثة أيام أو تصدق بثلاثة أسع على ستة
سكاكين) أو قتر الحلق منهم نصف صاع من طعام فيترى في الطهارة (والتالي الدم الواجب بالاحصار
فيقتل) الحرم بنية القتل بأن قصد الخروج من نكبه بالاحصار (ووجدى) أي ذبح (شاة)
حيث أحصره بصلق رأسه بعد الذبح (والتابع الدم الواجب بقتل الصيد وهو) أي هذا الدم
(على القتيير) بين ثلاثة أمور (أن كان الصيد جملة مثل) والمراد بقتل الصيد ما يفوق في الصورة
وذكر المصنف الأول من هذه الثلاثة في قوله (أخرج المثل من النعم) أي ذبح المثل من النعم وتصديق
به على ساكن الحرم وقترانه فيصيد قتل النعام ذبحه قتل شر الوحش وحله بقره وفي الغزال حصر
وبنية صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطول لا تخرج كالتالي في قوله (أو قترمه) أي المثل يدوام
بقية مكة يوم الأضاح (واشترى بقيته طعاما) يجوز في الطهارة (وتصدق به) على ساكن الحرم
وقترانه وذكر المصنف الثالث في قوله (أو صام عن كل مديونيا) بأن في أقل من مديون عتد يوما (وان
كان الصيد جملة مثل) فيقتير به أمرين ذكرهما المصنف في قوله (أخرج شقته طعاما) وتصدق به
(أو صام عن كل مديونيا) وإن في أقل من مديون عتد يوما (والتابع الدم الواجب بالوط) من مائل
عالمه بالقرن بسوا ما لم يمس قبل أو ذبح كالسبي (وهو) أي هذا الدم الواجب (على الترتيب) فيجب به
أولا (مذبة) وتطلق على الذبح الذي لا يمس من الأبل (فان لم يجدها بقره فان لم يجدها فبيع من النعم فان لم
يجدها قتر المذبة) يترام بعمر مكة وقت الوصوب (واشترى بقيتها طعاما لتصديق به) على ساكن
الحرم وقترانه ولا تغدرفي الذي يدفع لكل قير ولو تصدق بالدرهم لم يجزئه (فان لم يجد) طعاما (صام
عن كل مديونيا) وأعلم أن الهدي على قسمين أحدهما ما كان من احصار وهذا الواجب بشاة إلى الحرم
بل يذبح في موضع الاحصار والتالي الهدي الواجب بسب ترك واجب أو فصل حرام أو يخص وجهه
بالحرود كراه المصنف هذا في قوله (ولا يجزئه الهدي ولا الاطعام بالحررم) وأقل ما يجزى أن يدفع
الهدي إلى ثلاثة سكاكين أو قترانه (ويجزئه أن يصوم حيث شاء) من حرم وغيره (ولا يجوز قتل صيد
الحرم) ولو كان مكره حالي القتل ولو أحرمت ثم من قتل صيد الحرم في الأضحية (ولا) يجوز (قطع
شعره) أي الحرم وتضمن الشعر الكثرة ببقرة والصغيرة بشاة أو ميسا بصفة الأضحية ولا يجوز
أضاقه ولا قطع نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل يربت بنفسه أمال الحشيش اليابس فيقبره قطعه
لأقله (والحلق) ضم الميم أي الحلال (والحرم في ذلك) الحكم السابق (سواء) ولم يفرق المصنف من
معاملة الخلق وهي الصادات أشتى معاملة الخلق يقال

• (كتاب) أحكام (اليوم وغيره) من المعاملات

كعقراض وشركوا اليوم جمع بيع والبيع لغة مقابلة من يشتق فندخل ما ليس بحال كعقراض وأما شرعا
فأحسن ما قيل في تركه أن عقيل تعين عليه بعارضة يذبح شرعي أو عقيل منقعة مباحة على التأييد

من ملك يخرج بمعاوضة القرض ويؤخذ شره بالبرق على متفقه فليس له في الدنيا مخرج بل لا يخرج
 الا بقرعة لانها لا تسمى شيئا (اليوم ثلاثة اشياء) احدها (بيع عين مشاهدة) أي حاضرة بالزمان
 وبعد الشروط من كون المبيع ظاهرة متفقه بمقتضى اولى تسليمه للعقد عليه ولاية ولا بد من البيع
 من ايجاب وقبول فالاول كقولنا البائع أو القاطن مقامه بطلبه ملكه كذا وكذا الثاني كقول المشتري أو
 القاطن مقامه اشترى وعقدت وكذا هو الحال (الثاني من الاشياء) (بيع شيء موصوف في الآفة) وبيع
 هذا السلم (لما تذاكرت فيه) (الصفة على موصوف به) من صفات السلم السابقة فصل السلم
 (و) الثالث (بيع عين غائبة لم تشاهد) للمعاذين (فلا يجوز) بغيره المراد بالبرق في هذه الآفة
 الصفة وقد يشترط في بيع عين غائبة لم تشاهد بان يكون قد ثبت عند العقد أو يجوز لكن يحصل هذا في عين
 لا يتغير بالبيع المدة المتفق عليها من الزمان أو الشراء (و) (بيع شيء على ظاهر متفقه بمحلله) (وصرح المصنف
 بفهم هذه الاشياء في قوله) ولا يصح بيع عين غائبة (ولا متفقه) كغيره من متفقي وهو مما لا
 يمكن ظهوره (ولا) بيع (ملا متفقه فيه) كغيره من قول ولا يصح
 (فصل) في الزاوية بالمقصود لفظة الزاوية شرط ما يقابل عوضه بالتحصيل التام في معيار
 الشرع حالة العقد أو مع تأخير العرضين أو أحدهما (والزاوية) مراد بها أي يكون (في الغيب والقصة
 (و) في (المطعون) بوجه ما يقصد غايبا لظلم اقتبانا أو وضكها أو أياد أو لا يعبرى إلى باقي غير ذلك (ولا
 يجوز بيع الغيب بالاحول لا الفضة كذلك) أي بالفضة مضروبة كالأنا أو غير مضروبة (الامتثال)
 أي مما لا يتصل فلا يصح بيع شيء من ذلك متفقا لوقوله (تخدا) أي حاله لا يسد للغير شيء من ذلك
 مؤثلا لم يصح (ولا) يصح (بيع ما يتبعه) الشخص (حقه بغيره) سواء باع ما كان أو بغيره (ولا) يجوز
 (بيع الغيب بالحيوان) سواء كان من جنسه كبعض شاة بشاة أو من غير جنسه لكن من ما كقول
 كبعض لحم شاة بشاة (و) يجوز بيع الغيب بالفضة متفقا (لكن) (تخدا) أي حاله لا يقبل ما قبل التفرق
 (و) كذلك المطعون لا يجوز بيع المجلس منها بغيره (الامتثال) أي حاله لا يقبل ما قبل التفرق
 (و) يجوز بيع المجلس منها بغيره متفقا (لكن) (تخدا) أي حاله لا يقبل ما قبل التفرق فالتفرق
 المتبايع قبل قبضه بل هو أو بدقبضه فله قول آخر في الصفقة (ولا يجوز بيع الفرد)
 كبعض عهده من عهده أو طير في الهواء
 (فصل) في أحكام الخيارات (المتبايعان بالخيار) بين اعضاء البيع وقضه أي ثبت لهما خيار المجلس
 في أنواع البيع كالسلم (مالم يتفرقا) أي مدة عدم تفرقهما عن أي ينقطع خيار المجلس أما يتفرق
 المتبايعين بغيره من مجلس العقد أو بان خيار المتبايعان لزوم العقد فاختار أحدهما لزوم العقد ولم
 يختار الآخر أو سقط حقه من الخيار بقى الحق الآخر (ولهما) أي المتبايعين وكذلك إذا أحدهما إذا
 واقعه الآخر (أي بشرط الخيار) في أنواع البيع (التي ثلاثة أيام) أو بحسب من العقد لا من التفرق
 فلو إذا اختار على الثلاثة بطل العقد ولو كان المبيع مما يشق المدة المستقلة بطل العقد (وإذا وجد
 بالمبيع عيب) موجود قبل القبض تنص به الفقيه أو العين قصا بوقت بغيره صحيح (وكان الغالب في
 بعض ذلك المبيع عدم ذلك العيب كزنا أو قوق وسرقته وإما في (ظلمة شريده) أي البيع (ولا يجوز
 بيع الثمرة) المنقذة من الثمرة (مطلقا) أي من شرط القطع (الاجدعي) أي ظهور (سلاها) وهو
 عدم التعلق انتهاء مالها إلى ما قصد منها بالكلية وتصب وحرسة ومات ولين يبرو فيما يتلوق بان
 يأخذ في حرة أو سواد أو سفرة كالغائب والواجب والمأمول من الإصلاح فلا يصح بيعها مطلقا لأن
 صاحب الثمرة ولو لم يحره الا بشرط القطع وسارت المادة بقطع الثمرة أو لا ولو قطعت ثمرة مالها
 ثمرة جاز بيعها لا بشرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الأخضر في الأرض الا بشرط قطعها أو قلعه فإن بيع
 الزرع مع الأرض أو منفردا عنها بعد اشتداد الحب جاز لا بشرط ومن باع غرا أو زواجا بعد صلاحه زمه

اليوم ثلاثة اشياء: بيع عين
 مشاهدة لجاز بيع شيء
 موصوف في الآفة لجاز
 انوار حدث الصفقة على ما
 وصف به يوم بيعه جائز
 لم تشاهد فلا يجوز وبيع
 بيع كل ظاهر متفقه به
 محله ولا يصح بيع عين
 غائبة ولا ملا متفقه فيه
 (فصل) في الزاوية الغيب
 والفضة والمطعون ولا
 يجوز بيع الغيب بالذهب
 ولا الفضة كذلك الا
 مقابلا نقدا ولا يصح ما
 ابتاعه حتى قبضه ولا يصح
 المجلس بالحيوان ويجوز
 بيع الغيب بالفضة
 متفقا نقدا وكذا
 المطعون لا يجوز بيع
 المجلس منها بغيره إلا
 بعد القبض ويجوز بيع المجلس
 منها بغيره متفقا نقدا
 ولا يجوز بيع الفرد
 (فصل) في المتبايعان
 بالخيار لم يفرق قوله بأن
 بشرط الخيار إلى ثلاثة
 أيام وإذا وجد العيب
 فله شريده ولا يجوز
 بيع الثمرة مطلقا إلا بعد
 بوج صلاحها

سبحه قدامه بانه القرون لم يكن القاصصا على الباطن من المشركين واليهود والكريستيين (علا) يهود
(يسوع مقلده الرب يسوع وعلما) يسكنون الماء العميقة وأشاروا إلى أنه بعد يسوع في اليونان حالة الكمال
فلا يصح مثلا من جانب من امتنى الصنعة ما سمي قولا (الالان) أي أنه لا يجوز بيع صنعة بعض
قبل تصنيعه وأطلق الصنعة التي تسمى للحليمة والرب والقبض والحامض والحليمة في اليونان أن يكون حتى
يهرم بسم الرب بالحليب كلادان تقاوتنا

(فصل في أحكام السلم) وهو السلف لفه بمعنى واحد وشرايعه من موقوف في الذمة والايصاح
 بما يجب ويؤول (و يصح السلم حالاً ومؤجلاً) فان أطلق السلم اعتقد خلاف الاصح وانما يصح السلم (عقداً)
 أي في شيء (تتكمّل فيه خمس شرائط) أحدها أن يكون المسلم فيه (مضبوطاً بالصفة) التي تختلف
 بها الفرع عن المسلم فيه بحيث يثبتي بالصفة الجاهل بالثبوت ولا يرتد إلا إذا سلفه على وجه يؤدى لفرض
 الرجوع في المسلم فيه كقولك كاري وأريه وأنتها وأولها (و الثاني أن يكون جنساً لم يتخلط فيه غيره)
 فلا يصح السلم في المختلط المقصود الأجزاء التي لا تحيط بكهربية ومهوت فإذا انضبطت أجزاءه صبح
 المسلم فيه بغيره بشرط الثبوت المذكور في قوله (ولا يدخله التنازل حاله) أي إن دخلته لطبع الأرض فان
 دخلته التنازل تغير كالمسلم والمن مع السلم فيه (و الرابع أن لا يكون) المسلم فيه (معيناً) بل ديناً
 فلو كان معيناً كملت اليد هذا الثوب مثلاً في هذا العبد فليس سلم قطعا ولا شذاً أيضاً في الأظهر
 (و الخامس أن لا يكون) (من معين) كملت اليد هذا الله هبى صاع من هذه الصبرة (ثم خصه)
 المسلم فيه غائبة شرائط وفي بعض النسخ وضع السلم ثمانية شرائط الأول مذ كوفي قول المصنف
 (وهو أي صفة بهذا كرجسه وفه بالصفات التي تختلف بها الثبوت) فيذكر في السلم فريقين مثلاً
 زوجة كتركي أو هندو ويذكره أو قوته وسنه تقريباً قوله فلو لا أو قصر أو ربعه قوله كأيض وبصف
 بناه بصفة أو شتره ويذكر في الأولى القبر والعلم والقبول والقبول على الجارية الكورة والأقوت والسكن
 والأولى والنوع ويذكر في العلم النوع والصغر والكبر والذكور والإناث والأقوت والسكن أن عرف ويذكر في
 اثوب الجنس كعقل أن كان أو سري أو نوح كعقل عسراق والطلول والعرض والغلظ والنفقة والصفاقة
 والورقة والنحومة والشووتو فحاش هذه الصور غير ما يطلق السلم في الثوب يحصل على الخاتم لا
 المقصود (و الثاني أن يذكر قدره عايناً الجاهل عنه) أي أن يكون المسلم فيه معلوم القدر كسيلا
 من مكيل أو نقي موزون أو عداً واحد ويدور على منزوع والثالث مذ كوفي قول المصنف (و أن كان)
 السلم (مؤجلاً كسر) العاقد (وقت محدد) أي الأجل كشره كذا فاعجل السلم بتدويره مثلاً لا يصح
 (و الرابع أن يكون) المسلم فيه (موجوداً عند الاستحقاق المأب) أي استحقاق تسليم المسلم فيه
 فلو أسلف إلى الأجل عند الداهل كطرفي الشتا لم يصح (و الخامس) أن يذكر موضع قبضه أي عمل
 التسليم أن كان الموضع لإسلفه أو سلمه ولكن جعله إلى موضع التسليم مؤقته (و السادس أن يكون)
 (معلوماً) بالقدور والروية (و السابع أن يتقاضا) أي المسلم والمسلم إليه في مجلس العقد
 (عجل التفرق) فلو تم قبض قبض رأس المال بطل الصداق بدليل صفة فيه خلاف فريق
 لصفة في الغلبة القبض الحقيقي فلو أطلق السلم رأس مال السلم رضى التخل وهو المسلم إليه من المال
 عليه في المجلس لم يركب (و الثامن أن يكون عقد السلم ناجزاً لا يدخله شيئا والشرط) بخلاف شيئا

(فصل في أحكام الرهن وهو قرض الثبوت وشراجه على عاقبة وثيقه بين يفتي منها وما
 يملأ الرهن ولا يصح الرهن إلا بالصالح ويؤثر شرط على الرهن والمرئ أن يكون مطلق التصرف
 في المصنف صاحب المهرين في قوله (وكذا جازر يسهل جازرته في الديون إذا استقر وثيقها في القصة)
 حذر المصنف بالذوق عن الإساءة فلا يصح الرهن عليها كمن مضى به ويستأجره وقضوهما من

بالتشاور (بحيث لا يتصرف المأذون) أي المأذون من كل رفق حيث هو كونه المأذون لتمام الطريق ولم يتجسبا واعتبر
 المأذون أي أن يكون على رأسه الجواز المقتضى أن كان الطريق قد انقطع في مكانه ولو اختلف المأذون في
 حيث يرتفع الحمل على البعير مع اشتباهاً في الطريق المتفق الحمل أما الذي يخرج من اشراج الروشن
 والساباط وأبوابه المودف الطريق المتفق (ولا يجوز) اشراج الروشن (فإنه لا يشترط الاشتراك في
 الشراك) فإنه وبه والمراد بهم من تغلبوا به من المأذون وليس المراد بهم من لا مشقة عليهم بدلالة
 بلا تشويب اليه وعلى من الشراك يستغنى الاتفاق من باب خذله المأذون الذي هو على آخر الدرب
 (ويجوز تقديم الباب في الدرب المشرك ولا يجوز تأخير أي الباب (الآيات الشراك) حيث منعه ولم
 يجوز تأخير حيث منع من التأخير فصار الشراك الدرب جلي صرح

فصل في الحواشي بغير الحامض حتى كسرهما وهي لغة القول أي الانتقال وشرا فحصل الحق في ذمة
 الحمل في الذمة الحال عليه (وشرا إذا الحواشي أوجه) أحدها (شرا الحمل) وهو من عليه الدين لا الحال
 عليه فإنه لا يشترط وشرا في الأصم ولا يصح الحواشي على من لا دين عليه (و) الثاني (قبول الحال) وهو
 مستحق الدين على الحمل (و) الثالث (كون الحق) الحال (مستحق في الذمة) والتقدير بالاستقرار
 موافق لحالة الرافض لكن التزوي استدل عليه في الروضة وجعلناه لتفسيره من الحواشي أن يكون
 لازماً أو يؤخذ من الزم (و) الرابع (اختاف) أي الدين الذي (في ذمة الحمل) والحال عليه في الجنس
 واقتدر (والنوع والحول والتأجيل) والصفاء والتكبير (وتجاساً) أي الحواشي (ذمة الحمل) أي عن
 دين المختار وبه أيضاً الحال عليه من دين الحمل ويحصل حق الحال في الذمة الحال عليه حتى لو تقرر
 أخذ من الحال عليه بغيره أو بعد الدين بغيره لم يرجع على الحمل ولو كان الحال عليه مطلقاً عند
 الحواشي فله الحال فلا يرجع له أيضاً على الحمل

فصل في الضمان وهو موصوفت ضماناً إذا كلفته وشرا التزامه في ذمة الغير من المال وشرا
 الضمان أن يكون فيه أهله التصرف (ويصح ضمان الموقوف في الذمة إذا علم قرضه) والتقدير
 بالمستقرة بشكل عليه جهة ضمان المصدق قبل الدخول فله ضمان في ذمة مستقر في الذمة ولهذا يضمن
 الرافض والتزوي لا كون الدين ثابتاً لازماً ونخرج بقوله إذا علم قرضه الموقوف الموقوف لا يصح ضماناً كما
 سيأتي (ولصاحب الحق) أي الدين (مطالبة من شامن الضمان والمضمون عنه) وهو من عليه الدين
 وقوله (إذا كان الضمان على ما ينال) ساقط في أكثر نسخ المتن (وإذا غرم الضمان ورجع على المضمون
 عنه) بالشرط المذكور في قوله (إذا كان الضمان والقضاء) أي كل منهما (بأنه) أي المضمون عنه ثم
 خرج بمفهوم قوله سابقاً إذا علم قرضه حراً (ولا يصح ضمان المجهول) قوله بعبارة إذا علم قرضه
 الثمن (ولا ضمان) (مالي) كضمان مائة نخلة على زيد في المستقبل (الادراك المبيع) أي ضمان
 ذلك المبيع بأن ضمن المشتري الثمن أن يخرج المبيع مسقياً أو ضمن البائع المبيع أن يخرج الثمن مسقياً
فصل في ضمان غير المال من الإيمان هو يسمى كفالة وجهه أيضاً كفالة الدين كقول (والكفالة
 بالدين جائزة إذا كان على المكفول به) أي يدين (حق لا ذمة) كضمان وحفظه ونخرج بحق
 الآتي حتى أن الله تعالى فلا يصح الكفالة من عليه حق الله تعالى كدسرة وقد خرجوا حديثاً وبه
 التكفير بشليم المكفول يدين في مكان التسليم لا حاله حتى يمنع المكفول لهضنه وأما وجود الحال فلا
 يرا الكفيل

فصل في الشركة وهي لغة الاختلاط وشرا بثبوت الحق على جهة الشروع في شيء واحد لاثنين فأكثر
 (الشركة خمس شرائط) الأولى (أن تكون) الشركة (على ناس) أي تعد (من المأذون به) أي تأمر
 كأنما مشورين واستمرروا جميعاً في الملك ولا يصح في تبرع وبسائر تكون الشركة أيضاً على المثل
 كحطنة لا تقوم كالعروض من التباين وهو (و) الثاني (أن يتفق الجنس والنوع) فلا يصح

ببعض لا يتصرف المأذون
 ولا يجوز في الدرب المشرك
 الآيات الشراك
 تقدم الباب في الدرب
 المشرك ولا يجوز تأخير
 الآيات الشراك

فصل وشرا إذا
 الحواشي أوجه وشرا الحمل
 وقبول الحال ككون الحق
 مستقر في الذمة واتفاق
 ما في ذمة الحمل والحال
 عليه في الجنس والنوع
 والتأجيل والتأجيل وتبرأ
 بزيادة الحمل

فصل ويصح ضمان
 الموقوف المستقر في الذمة إذا
 علم قرضه وأما صاحب الحق
 مطالبته من شامن الضمان
 والمضمون عنه إذا كان
 الضمان على ما ينال وإذا
 غرم الضمان ورجع على
 المضمون عنه إذا كان
 الضمان والقضاء على ما ينال
 يصح ضمان المجهول ولا
 مالي يجب الادراك المبيع

فصل والكفالة بالدين
 جائزة إذا كان على المكفول
 به شيء لا ذمة

فصل والشركة خمس
 شرائط أن تكون على
 ناس من المأذون به والتأجيل
 وأن يتفق في الجنس

الشرك في الذبح والدماء ولا في صحاح وعكس ولا في حنطة يشاء وحراء (و) الثالث (أ) يخطأ
المالين (يحيث لا يقران) (د) الرابع (أ) يأتى كل واحد منهما أى الشرىكين (المال فيه التصرف)
فإذا أتى نفسه تصرف لا تصرف ولا يصح كل منهما نيته ولا يقرى هذا البلد ولا يقرى فاحش ولا يقرى
بالمال المشترك إلا بقران فعل أحد الشرىكين ما يمتنع منه لم يصح في نصيبه قولاً فخرق
الصفة (ز) الخامس (أ) يكون الرجوع والخسران على قدر المالكين سواء تساوى الشرىكين في العمل
في المال المشترك أو تفاوتوا فيه فإن شرط التساوى أى الشرىكين (فخصهما في الرجوع والخسران
عقدان من الطرفين) (ح) حذفت (المال واحد منهما) أى الشرىكين (فخصهما في الرجوع والخسران من
التصرف بخصهما) (و) متى مات أحدهما أو برى أو أغنى عليه (طلت) تلك الشرىكة
(فصل في أحكام الركة وهو) يخرج الواو وكسر هاء في اللغة التصرف في الشرع فهو من شخص شيأه
فله عاقل النيابة إلى غيره فيشمل حياته ويخرج هذا القيد الإبقاء وقد كرا المستند شرط الوكيل
قوله (ولا يكون إلا من التصرف فيه بنفسه بلزأه أن يترك فيه) (أو يترك فيه) من غيره فلا
يصح من سبي أو مجنون أن يكون موكلاً ولا ولا كلاً شرط الموكل فيه أن يصحكون بالانابة فلا يصح
الوكيل في عبادة بدنية إلا المألوج وتفرقه إلى كلاً موكلاً أو عكس الموكل فلو كان مضافاً يصح عكس ذلك
أو في طلاق امرأته فيكسها بالوكيل (والركة خصصت) من الطرفين (د) حذفت (الكل منهما) أى الموكل
والوكيل (فخصهما في شأون الخصص) الركة (عوت أحدهما) أو سئونه أو أمانيه (والوكيل أمين) وقوله
(فما يشاء وفيما يصرفه) ساقط في أكثر النسخ (ولا يضمن الوكيل إلا بالتفريط) فلو كان فيه ومن
التفريط أن يبيع المبيع قبل قبضه (ولا يبرأ) فلو كان وكلاً لمطقة (أو يبيع ويشترى بالثلاثة
شرائط) أحدها (أ) يبيع بن المثل لا بد منه ولا يقرى فاحش وهو ما لا يحتل في القابل (د) الثاني (أ) أن
يكون ثمن المثل (هذا) فلا يصح الوكيل نيته وإن كان قد عرف المثل والثالث أن يكون النقد
(يتقدم البلد) فلو كان في البلد عقدان باع بالثلاثة فاحش واستوى على كل حال استوى فغيره
ولا يبيع المفسوس وإن راجع وراج التهود (ولا يجوز أن يبيع) الوكيل بما مطلقاً (من نفسه) ولا
من ولاة الصغير ولو صرح الموكل بالوكيل في البيع من الصغير كان له المتولى خلافه فيغيرى والأصح أنه يبيع
لا به وإن عدل ولا به البالغ وإن سئل أن يترك صغيراً ولا يجوز أن يبيع الموكل بالبيع مما به جزماً
(ولا يخرى) الوكيل (على موكله) فلو كان مضافاً خصوصاً لم يترك الإقرار على الموكل ولا الإقرار من
دينه ولا الصلح عنه وقوله (الابذنه) ساقط في بعض النسخ والأصح أن التوكيل في الإقرار لا يصح
(فصل في أحكام الإقرار) وحولته الآيات وشروطها يشاء حتى على المقر فخرجت الشهادة لأنها اعتبار
بما يقر به المقر (والمقر به غيران) أحدهما (حق الله تعالى) كالسرة والزيادة (الثاني) (حق
الآدمي) كذا الله تعالى شخص (حق الله تعالى يصح الرجوع فيه عن الإقرار به) كما يقول من أقر بأننا
رجعت من هذا الإقرار وأكذبت فيه ومن المقر بالزنا الرجوع عنه (حق الآدمي لا يصح الرجوع فيه
عن الإقرار به) وفريق بين هذا الذي قبله بأن حق الله تعالى مبنى على المسامحة وحق الآدمي مبنى على
المشاحة (وتشترى صحة الإقرار بالثلاثة شرائط) أحدها (البليغ) فلا يصح إقرار الصبي ولو ما اعتاد
بأذنه وبولي (د) الثاني (العقل) فلا يصح إقرار المجنون والمجنون عليه وزائل العقل بما عذبه فإن لم يجد
حكمه كالسكران (د) الثالث (الاختيار) فلا يصح إقرار مكره عليه (وإن كان) الإقرار
(عالم) اعتبر فيه شرط واحد وهو الرشد والمراعاة كون المقر مطلقاً التصرف واستدراك المصنف جمال من
الإقرار وشيئة كطلاق وتلها وغيره فلا يشترط في المقر بذلك الرشد بل يصح من الشخص السفيه (وإذا
أقر الشخص بجهول) كقوله لفلان على ثمن (رجع) يضم أوله (إليه) أى المقر (في بيانه) أى الجهول
فيقبل تفسيره بكل ما يتوكل وإن غل كجلس ولو فسر الجهول على أنه يقول لكن من نفسه كعبه حنطة أو ليس

وأن يخطأ المالين وإن
يأتى كل واحد منهما
لصاحبه في التصرف وإن
يكون الرجوع والخسران
على قدر المالكين ولكل
واحد منهما مضافاً
شأون مضافات أحدهما
طلت
(فصل في أحكام
للإنسان التصرف فيه
بنفسه جاز له أن يترك أو
يترك فيه والوكيل خصصت
شأون مضافات أحدهما
والوكيل أمين فخصها
فيما يصرفه ولا يضمن
الإقرار بالثلاثة
يبيع ويشترى بالثلاثة
شرائط أن يبيع ثمن المثل
وأن يكون قد تقدمت البلد
ولا يجوز أن يبيع من نفسه
ولا يخرى موكله إلا بقرانه
(فصل في المقر به غيران
حق الله تعالى وحق الآدمي
حق الله تعالى يصح الرجوع
فيه عن الإقرار به حتى
الآدمي لا يصح الرجوع
فيه عن الإقرار به ولو فسر
صحة الإقرار بالثلاثة
شرائط البليغ والعقل
والاختيار وإن كان عالم
اعتبر فيه شرط واحد وهو
الرشد وإذا أقر بجهول
رجع إليه في بيانه

من جنسه لكن جعل الاقنانه كلبه يشبهه وتلقب جميعه وذل قبل تقسيمه في جميع ذلك على الاصح وهو اني افر
بجوهل واما متع من يانه هذا في طوبى بعض حتى بين الجهول فانها تفسد البياض طوبى له والارث
وروق جميع التركة (ويصح الاحتشاق في الاقراء اذ لو به) اى وصل المقر الاستثناء بالاحتشاق منه فان
فصل بينهما يمكن اذ لو كان كثيرا اجني ضم اما السكون المبرك كنه نفس فلا ضرر شرط ايضا في
الاستثناء ان لا يستغرق المستحق منه فان استغرق نحو ازيد من عشرة الا عشرة غير (وهو) اى الاقراء
(في حال العسر المرض سواء) حتى لو اقرتم من في حقه بدين لم يرد في حقه بدين اعمرو ولم يرد المقر
الاول وحده فليقدم المقر بهنهما السوة

(اصل) في أحكام العارية به وهي تشبه الباقى الاصح ما عرفت من عارضة اذ هي حقيقة العارية
الاجرة الانتفاع من اهل التبرع يحصل الانتفاع به مع ما عينه له بعد على التبرع وتحيط المصلحة
نعمه وكونه كالمنفعة ما بعده من لا يصح نفعه كسبي ويحتمل لا يصح العارية من اهل المنفعة
كسبي لا يصح اجرة الا باذن المبرور كراصفه شايط المارقي قوله (وكذا يمكن الانتفاع به) منفعه
مباحة (مع ما عينه باذن عارته) يخرج مما عدا آفة البهول لا يصح اجره ولو بقا عينه اجرة النفعه
الفرقة فلا يصح قوله (اذا كانت منفعه اثارا) يخرج للنفع التي هي اعيان كاجرة شاة لبها وعبره
التي لا يجرها وهو ذلك فانه لا يصح قولك لثمن خذ هذه الشاة قد اجلتدروا ولسانها الاجرة صحيحة والشاة
عارية (ويجوز العار بطلاقا) من غير قيدية بطل (ومقبلا بجهة) أي فوق كاهن هذا الذي يشترط في
بعض النسخ ويجوز العارية طهقة وقيدية بطل والعبرة بالجرم من كل منهما متى (وهي) أي العارية
اذ انتقلت لا يابست مع ما ذكره (معقريه) على المسجيرة بغير ابرام تلقاها لا يفتياها ولا يابست
التم كان تلقاها يستعمل ما ذكره كاجرة ثوب البسة يفتي اذ لا يفتي استعمال فلا يمان

(فصل) في أحكام القصب و هو لغة أخذ الشيء ظلها بجاهرة و شرعا الاستيلاء على حق الغير و هو أبا و ج و جمع في الاستيلاء العرق و دخل في حق ما يصح غصبه بمجانس ماله بجلدته من و خرج بعدوا بالاستيلاء بقصد (ومن غصب بالاحلام مرده) لما ذكره و لو غمر على رده أضاف غنمه (و) زمه أيضا (أرض غصه) ان غص كمن غصبني بالغصبه أو غص من غصبني (و) زمه أيضا (أجرة مثله) أم لو غص المصوب برخص سره فلا يغضه الغاصب على الصحيح في بعض النسخ و من غصب مال امرئ أو غيره على رده (فان تلف) المصوب (غنمه) الفاسد (بمثله ان تلفه) أي المصوب (مثل) و لا يصح أن المثل يحصره كبل أو و ف و جاز السرقه كغاصه و ظن لأخيه و ممنوع و في كذا نصف ضمان المغموم في قره (أو) غنمه (بغضه ان لم يكن له مثل) بان كان مغموما و اختلفت غنمه (أو) كثر ما كانت من يوم الغصالي يوم التلف و العبرتي القيمة بالنقص الغالب فان غلب فقدان و تساوى اقل الراعي عين الفاض واحد منهما

(ضل) في أحكام الشفعة وهي: يكون القامو بعض الفقهاء، فجها ومثاله: الفم وشرا حقه (ضل) يرى ثبت للشرع القديم على الشرع الحديث، سبب الشركة العوض الذي ملك بغيره دفع الضرر (والشفعة واجبة) أي ثابتة للشرع (بالمطلقة) أي خلطة الشيوع (دون) خلطة (الموازل) خلطة الشفعة لجان الدار ملاصقة كان أو غيرهما، وانما ثبت الشفعة (فما ينقسم) أي قبل القسمة (ودون ما ينقسم) كحمام صغير فلا شفعة فيه، فإن أمكن انقسامه كحمام كبير، يمكن حله، كما عين بنيت الشفعة فيه (و) الشفعة ثابتة أيضا (في حال انتقال من الأرض) غير الموقوفة والمنسكرة (كالقصور وغيرها) من البنائين والتجربة بما للدرس وانما يأخذ الشفع شخص القار (الباقي الذي يقع عليه البيع) ما كان على الترتيب ملئيا كسب وقد أخذ منه كله أو متوقفا كغيره، وبأن أحد بعينه يوم البيع (وهي) أي الشفعة تجب طلبها (على الفور) ويستند لفساد الشفعة من الأصل، سم الشفعة بما أخذت من المادونة في طلب الشفعة على العادة فلا

ووضع الاستئناف الاقرار
اذا وصله به وهو في حال الصحة
والموضع سواء

﴿فصل﴾ وكل ما أمكن
الاتقاع به معناه
جاءت أطرافه إذا كانت
مناخسة أو تقصير العارية
مطلقاً ومفيداً لجملة وهي
مضمون على المستعير شيئاً
يوم تلفها

(فصل) ومن غصب مالا
لا سلع له ردء وأرض غصبه
وأجرة مثله فان تلف غصنه
بشيء اى كان له مثل أو
غصنه ان لم يكن له مثل
أستوفى كالتسليم يوم
الغصب الى يوم التلق

(فصل) والشئعة واجبة
بالمخالطة دون الجوار فيها
ينقسم دون مالا ينقسم وفي
على مالا ينفل من الأرض
كالغار وغيره بالثني الذي
وقع عليه البيع وهي على
الثور

يكلف الإسراع على خلق حادثه بدل أو غيره بل الضابط في ذلك أن مصادق أو ثانی طلب الشفعة استعملها
والإطلاق (فإن أخرها) أي الشفعة (مع القدرة عليها بطلت) ولو كان حريد الشفعة مريضاً أو ثامناً من بلد
المشترى أو مبيعاً أو ثامناً من بلد قبله وكان قد قدروا لا طيهده على الطلب فإن تركه فقد ورع عليه من
التوكيل أو لا الشهادة بطل حقه في الآخر ولو قل الشفع لم أعلم أن حق الشفعة على القوي وكان ممن
يحق عليه ذلك صدق بيته (وإذا تزوج شخص امرأه على شخص أخذ) أي أخذ الشفع (الشفع النقص
(بغير المثل) تلاق المراءاة (وإن كان الشفع باجاعة استحقوها) أي الشفعة (على قدر) حصصهم من
(الاملاك) فلو كان لهما نصف عقار ولا تنفرقه ولا ترسله فباع صاحب النصف حصته
أخذها الآخران أثلاً

فإن أخرها مع القدرة
عليها بطلت وإذا تزوج
امرأته على شخص أخذته
الشفع بغير المثل وإن
كان الشفع باجاعة

استحقوها على قدر الاملاك
(فصل) في أحكام القراض وهو لغة مشتق من القرض وهو القطع وشرعاً دفع المال للعامل بعمل
فيه ورجع المال بينهما (والقراض أربعة شرائط) أحدها أن يكون على ناس) أي نقد (من الدراهم
وإنما تأخر) الخالصة فلا يجوز القراض على ثوب لا على ولا مفتوش ولا عروض ومنها القرض (و) الثاني
(أن يأذن رب المال للعامل في التصرف) إذا نال مطلقاً فلا يجوز له أن يبيع على العامل التصرف
كقوله لا تنترشياً حتى تشاورني أو لا تنترشياً إلا خطه الشفاعة مشلاً ثم طبق المصنف على قوله سابقاً
مطلقاً قوله هنا (أو فيما) أي من التصرف في شيء لا ينقطع وجوده غالباً فلو شرط عليه شرائط يندرج
وجوده كالخيل البقي جمع (و) الثالث (أن بشرطه) أي بشرط المالك للعامل (جزاً معلوماً من
الربح) كصفه أو ثلثه فقل المالك للعامل فلو شرط على هذا المال على أن يكفيه شركة أو نصيباً منه
ففسد القراض وأصل أي الربح ينصاحه ويكون الربح نصفين (و) الرابع (أن لا يقدر) القراض
(بعدة) معلومة كقوله فلا تشتكنه وأن لا يعلق بشرط كقوله إذا جازأ رأس الشهر فلو شرطت القراض
أمانة (و) جئت لأوضح أن على العامل في فعل القراض (الإبداء) أي يبيع القرض بالبدون (وإذا
حصل) في فعل القراض (ربح وسرر) جبراً لمسر إن يربح (أو علم أن هذا القرض جائز من الطرفين
فذلك من المالك والعامل نفسه

فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعاً دفع الشخص شيئاً أو ثوباً غريباً لغيره
على الفضل والكرب ولو لم
شرط أن أحدهما أن يقدر
بعدة معلومة والثاني أن
يبين للعامل جزاً معلوماً
من الثمرة ثم العمل فيها على
ضربين عمل يورثه إلى
الثمره فيعمل العامل وعمل
يورثه إلى الأرض فهو
على رب المال

فصل في أحكام المساقاة وهي لغة مشتقة من السقي وشرعاً دفع الشخص شيئاً أو ثوباً غريباً لغيره
على الفضل والكرب ولو لم
شرط أن أحدهما أن يقدر
بعدة معلومة والثاني أن
يبين للعامل جزاً معلوماً
من الثمرة ثم العمل فيها على
ضربين عمل يورثه إلى
الثمره فيعمل العامل وعمل
يورثه إلى الأرض فهو
على رب المال

فصل في أحكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وحسب فيها وهي لغة اسم الاجارة وشرعاً عذر
على منفعة معلومة مقصورة قابلة لتأجيل والإباحة عوض معلوم بشرط كل من المؤجر والمستأجر والشد
وعدم الإكراه وشرح معلومة ألباطة مقصورة استجار فخاها لشهما وباقية للبذل منفعة البضغ فالبطل

(فصل في حكم ما يمكن

الانتفاع به مع قيامه
باعت اجارته اذا سدت
منطقته بأحد امرين بعد
أو عمل والاحتياقي يقتضي
فصل الاجرة الا ان يشترط
التأجيل ولا يطل الاجارة
بموت أحد المتعاقدين
وتبطل بتلف العين
المستأجرة ولا ضمان على
الاجر الا بعدوان

(فصل في الجعالة جائزة

وهي ان يشترط في رد شاته
عوضا مصلوما فاذا ردها
استحق ذلك المصروف
المشروط

(فصل في اذا دفع الى

رجل أو ماليز وعملها شرط
له جزا مصلوما من عملها
يجوز ان كراه اياها بذهب
أو فضة أو شرط له طعاما
مصلوما فذمته جاز

(فصل في احياء الموات

بما يشترط ان يكون
الحي مسلما وان تكون
الارض حرة لم يصر عليها
ملك مسلم وصفة الاجاء
ما كان في العادة جارة
للمسي

جلبا لا سيما اجارة والا بانه انما انما في الموطوع من غير ان يكون له في الموطوع

الاجارة الا بايجاب كاجر فلو قيل كاستأجر من كذا المصنف ما جاز ان يقر به (وكلما استكن
الانتفاع به مع قيامه) كاستأجر من كذا المصنف وانه لا يوجب (صحت اجارته) ولا كلاما لصفته كمر
شروط ذكرها قوله (انذا قد سقت من بعد امرين) اما (جدة) كما مر من هذه الاقوال سنة (أو عمل)
كاستأجر من كذا المصنف في هذا النوع يوجب الاجرة في الاجرة بنفس المصنف (والاحتياقي يقتضي فصل الاجرة
الا ان يشترط) فيها (التأجيل) فتكون الاجرة موقوفة سببا (ولا يطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين)
أي المؤجر والمستأجر ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت الى انقضاء مدتها ويقوم وارث
المستأجر مقامه في استيفاء منفعة العين المؤجرة (وتبطل) الاجارة (بتلف العين المستأجرة) كأن يهدم
الدار وموت المالك المصنف وطلان الاجارة فلا ذكر النظر للمستقبل لا الماضي فلا يطل الاجارة فيه في
الاظهر بل يسترقطه من المسمى باعتبار اجرة المثل تقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فلا
قبل كذا في حديثك النسبة من المسمى وما تقدم من عدم الانقضاء في المسمى متبعا بعد قبض العين
المؤجرة وبعدها مدتها الاجرة والا فليس في المستقبل والماضي ونزع للمدينة فاذ كانت العادة
المؤجرة في النسخة عين المؤجر اذا احضرها وما تنق في أثناء المدد فلا تنسخ الاجارة بل يجب على المؤجر
اجدائها واعلم ان يد الاجر على العين المؤجرة فامة (و) حيث لا تضمن على الاجر الا بعدوان) فيها
كأن ضرب المالك فوق العادة أو أركبها ففسد أو فسد

(فصل في أحكام الجعالة وهي بثلاث الجعير ومسا عالة ما يجعل لشخص على شيء فعه وشروطه القام
مطلق التصرف عوضا مصلوما على عمل معين أو مجهول عين أو غير (والجعالة جائزة) من الطرفين طرف
الفاعل والمجبر له (وهو ان يشترط في رد شاته عوضا مصلوما) فتكون مطلق التصرف من ود شاته لله
كذا (فاذا ردها استحق) الراد ذلك العوض المشروط 4

(فصل في أحكام الغارة وهي عمل العامل في أرض المالك يعض ما يعض منها أو البذر من العامل
(واذا دفع) شخص (الرجل) أرضا للبز وعملها شرط له جزا مصلوما من عملها (يخص) ذلك لكن التوى تبعا
لأن المتدنا اختار جواز الغارة وكذا المزادة وهي عمل العامل في الأرض يعض ما يعض منها والبذر
من المالك (وان أكره) أي شخص (اياها) أي أرضا (يذهب) أو فضة أو شرط له طعاما مصلوما فذمته
جائز (أما لو دفع لشخص أرضا فيها ثقل كثير أو ثقل غلة عليه رزاقه على الأرض فبموت هذه المزادة
تبطل القساعة

(فصل في أحكام احياء الموات وهو كمال الرضا في الشرح الصغير أرض لا ملك لها ولا يتبعها أحد
(واحياء الموات جائز بشرطين) أحدهما (أن يكون الحي مسلما) فليس لأحياء الأرض الميتة سواء
أذن له الامام أم لا اللهم الا ان يتعلق بالموات حق كمن سعى الامام قطعة منه وأحياءها من غير ملكها
الا بان الامام في الاصم أم لا انما انما هو الماهد والمسا من فليس لهم الاحياء ولو أذن لهم الامام (و) الثاني
(أن تكون الأرض حرة لم يصر عليها ملكا مسلم) وفي بعض النسخ أن تكون الأرض حرة والمراد من كلام
المصنف أن ما كان مضمورا وهو الا أن ترابها فهو ملكه ان عرف مسلما كان أو ذميا ولا يملك هذا
الخراب الا احياءه فان لم يعرف حاله والعجالة اسلامية فهذا المعمور مال ضائع أمر له أي الامام في
حفظه أو بيعه وحفظه وان كان المعمور جاهليا مالا بالاجاء (وصفة الاجاء ما كان في العادة جارة
للمسي) ويختلف هذا باختلاف الفرض الذي قصده الحي فان أراد الحي احياءا لموات مسكنا اشترط
فيه شروط البقية بناء حيطانها لم يزلت بمادة ذلك السكان من أسر أو جبر أو قصب واشترط أيضا عقب
بعضها وتصببها وان أراد الحي احياءا لموات زرويسة فواب فيكون نحو طوبى نحو طوبى السكى ولا
يشترط السقف وان أراد احياءا لموات من رقة فجميع القربى سولها وبسوى الأرض كسح مستل فيها

وطم مقفص وترتيبها على ما يشق سابقه من يقرأ وحرقانة كان كفاء المطر المتناهي لم يقف لقرئب الماء على الصبح وادى أو ادعى احبائه الموات يستأنا جميع القراب والتوسط حول أرض البستان أو سوت به مادته بشرط مع ثلاثة الفرس على المذهب وأصل أن الماء المختص بشخص لا يجب بذله لخاصة غيره مطلقا (و) إله (يحب بذل الماء بثلاثة شرائط) أحدها أن يفضل من حاجته (أي صاحب الماشية) لم يفضل به أنفسه ولا يصيب بذله لغيره (و) الثاني (أي يحتاج إليه غيره) إله لنفسه أو لغيره (هذا إذا كان هناك ثلاث عظام الماشية ولا يمكن وجبه الأبقى المداوى لا يجب عليه بذل الماشية مع غيره ولا لتجربة (و) الثالث (أي يكون) الماشية مقره وهو (أي يستلزمه في مأواهين) فإذا أخذ هذا الماشية أو الماشية يجب بذله على الصبح ويجب البذل للماء المداوى به تمكين الماشية من حضورها إلى مأواه أو لم يشترط صاحب الماشية زوجه أو ماشيته فإن تضرع وودعها منعت منه واستحق لها الرأفة كإفائه المداوى به حيث يجب البذل للماء متى أخذ العرش عليه على الصبح

فصل في أحكام الوقف وهو لغة أحبس وشربا حبس مال معين بذل للفقير يمكن الانتفاع به مع قائه عنه وقطع التصرف فيه على أن يصرف في جهة خير تقرها إلى الله تعالى بشرط الواقف جهة عبادة وأهلية التبرع (والوقف جائز بثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ والوقف جائز بثلاثة شروط أحدها (أن يكون) الموقوف (أي يتطوع به مع قائه) أو يكون الانتفاع مباحا مقصودا فلا يصح وقف آلة الله ولا وقف دواهم أو زينة ولا يشترط النفع في المال فيصير وقف هو دواهم وسفوفين وأما الذي لا ينفع عنه كالموجود بجان فلا يصح وقفه (و) الثاني (أي يكون) الوقف (على أصل موجود أو غير موجود لا ينقطع) يخرج الوقف على من يوفيه الواقف ثم على الفقراء يسمى هذا منقطع الأول فإن لم يقل ثم الفقراء كان منقطع الأول والآخر وقوله لا ينقطع آخره من الوقف المنقطع الآخر وقوله وقف هذا على زيد ثم نفسه لم يرد على ذلك وقوله طرقت أحدها أنه باطل كقطع الأول وهو الذي متى عليه المصنف لكن الرابع (و) الثالث (أن لا يكون) الوقف (في مخلوق) بقاء مائة أي عمره فلا يصح الوقف على عبارة كنية للتعبير عنهم كلام المصنف أنه لا يشترط في الوقف ظهور قصد الصدقة بل في انتفاء المعسبة سواء وجد في الوقف ظهور قصد الصدقة كوقف على الفقراء أو لا كالوقف على الأغنياء بشرط في الوقف أن لا يكون مؤقتا كوقف هذا سنة وأن لا يكون معلقا كقوله إذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا (وهو) أي الوقف (على ما شرط الواقف) فيه (من تقديم) البعض الموقوف عليهم كوقف على أولادي الأورع منهم (أو تأخير) كوقف على أولادي فإذا اختلفوا على أولادهم (أو تسوية) كوقف على أولادي السوية بين ذكورهم وإناهم (أو تفضيل) البعض الأولاد على بعض كوقف على أولادي لذكرهم مثل خط الاثنين

فصل في أحكام الهبة وهي لغة مأخوذة من جوب الرمح يجوز أن يكون من هب من فوسه إذا استيقظ فكان ما عليها استيقظ لا حاسن هو في الشرع تقليد متبذل مطلق في حين حال الحياة بلا عوض ولون من الأعلى يخرج المتبرع الوصية والمطلق التملك المؤقت ويخرج العين حبة المتاع ويخرج مال الحياة الوصية ولا يصح الهبة إلا بأيجاب أو قبول لفظا أو ذكرا المصنف شايط الموهوب في قوله (ولما جاز يسهه جاز بهته) وملا يجوز يسهه كيهول لا يجوز بهته الإحدى خطه وهو حاشا لا يجوز يسهه وملا يجوز بهته ما لا يقل (ولا تلزم الهبة إلا بالقض) (بأن الواهب قبلت الموهوب به أو الواهب قبل قبضه الهبة لم تنسخ الهبة ونظامه مقامه في القبض والإقباض) وإذا قبضها الموهوب به لم يكن الواهب أن يرجع فيها إلا أن يكون بالمال وإن علا (وإذا أحر) شخص (شيأ) أي داوا مثلا كقوله أموت هذه الدوا (أو أوقبه) أي أياها كقوله أوقب هذه الدوا وجعلت وقفي أي أو مت قبلي حادث إلى وإن مت قبلي استقرت قبلي وقبض (كان ذلك الشيء) (المعمر أو الموقب) بلفظ المفعول فيها (ولورثته من بعده)

هذا الفصل أوائل وجدته
 في كتابه وطريق فيه
 أخذها ورثها وأخذها
 أول من تركها كان على
 تحفة من القيام بها وأذا
 أخذها وجب عليه أن
 يتركها شيئا وماها
 وطاسها أو كالحول جنبها
 وعند عازيها ويصنعها
 في سر مثلها ثم إذا أراد
 تركها فهاسته صلى
 بأوب المساحوق الموضع
 الذي وجدها فيه فإن لم
 يجد صاحبها كان له أن
 يتكلم بشر ما في الضمان
 والقطعة إلى أربعة أشهر
 أحدها على كل الفروم
 فهذا حكمه وإن أخذها
 كالطعام أو لم يخرج من
 أكله وغرمه أو يهوه وخفف
 عنه والثالث ما يقبضه
 كالرطب ففعل ما يقبضه
 المصلحة من يهوه وحفظ
 عنه أو يضيئه وحفظه
 والرابع ما يحتاج إلى ثقة
 كالحيوان وهو ضمان
 حيوان لا يمنع نفسه فهو
 مخير بين أكله وغرمه
 أو تركه والنوع بالاختار
 عليه أو يهوه وحفظه فإن
 وجبوا غنم نفسه فإن
 وحفظ الضمان تركوا
 وحفظ في الحضر فهو مخير
 بين الإبقاء والذلة فهو
 (الصل) وأذا ذلقت
 غارحه الطريق فأخذ
 فربته وكفاته واجبة
 على الكفاة

و يلتزموا بشرط المذكور

والفصل في استقام القطة - وهي شريح القفا باسم الشئ المنقطع ومنها شريح الابل شاع من مالكة
بسطوط أوفضلة وغربها (والزاد) شخص بالغاً كان أو لمسياً كان أو لا فاستخا كان أولاً (قطة
في موت أو طير في خذ أئذنها وركاء) لكن (أخذها أولاً من زكها ان كان) اتخذها (على شفة
من القامح) فخر كما من غير أخذ من فخذها ولا يجب الاستدلال على التقاطها التيق وحفظه وتزج القاضي
القطة من القاسق وضعا عند عدل ولا يحد من شئ الحاسق القطة بل ضم القافى إليه وقباً عدلاً
لحمه من الشياقة فتيار يزع إلى القطة من ماله من وجهها بعد شريحها فالتقط القطة فأسسى ان رأى
الحصية في تلك الحال (وإذا أخذها) أى القطة (وجب عليه أن يعرف) أى القطة عقب أخذها (سنة
أشياء أو ما) من جلد أو رقة مثلاً (ومضاهها) هو يحمي الوفاء (ووكاها) بالذوهر المحيط الذى يزيد
به (وجلسها) من ذب أو فنة (وعدها وزنها) يعرف غرضه أو يكون ثابته من المعرفة (و) أن
(يخطها) خفاً في حوزتها (شئ) صمد ذكر (إذا أراد) المنقط (تلكها معهما) بتسديد الزاد من
التعريف (سنة على أبواب المساجد) مخرج الناس من الجماعة (وقى الموضع الذى يوجد فيه)
وقى الاسواق والمواضع من جماع الناس ويكون التعريف على الخدود أو رءوساً أو أيدى السنن من
وقت التمرير فلا الالتقاط ولا يجب استنباط السنة بالتعريف بل يعرف أولاً كل يوم من طريق
الهار لا ليل ولا وقت القبول ثم يعرف ذلك على السبع مرة أو من تريد كالمثلط في تعريف القطة
بعض أوصافها بالغ فاتح فيها من ولا يرميه مؤنة التعريف أى أخذ القطة ليخطها على مالكة بل يربها
الحاض من بيت المال أو يقرضها على المال أو أن أخذ القطة ليخطها وب عليه تعريفها وزنه
مؤنة تعريفها سواء فلكها سدنك أم لا ومن التقط شيئاً أخيراً لا يعرفه سنة بل يعرفه زماناً بل أن
يقده مرضه بعد ذلك الزمن (فان لم يجد صاحبها) بعد تعريفها (كانه أن يشكها بشرط
الضماني) لها أو تلكها المنقط مجرود من السنة بل لا بد من التيق كمثل هذه القطة
فان فلكها وظهر مالكة وهي باقية واقفا على رجليها بالمرقبة واسم وان تنازما طلبها
المالك أو أراد المنقط الطول إلى مالها أحسب المالك في الأمر وان نقت القطة بعد فلكها فحرم المنقط
مثلها ان كانت حائلة أو فلكها ان كانت مقومة يوم التيق لها وان قصت بعيب فله أخذها مع الارش
الاصع (والقطة) وفى بعض النسخ وجلة القطة (على) أربعة أشرب أحدها مائيق على الغرام) كذهب
وفنة (فهذا) أى مائيق من تعريفها وتلكها بعد السنة (حكمه) أى حاكم مائيق على الغرام
(و) الضرب (النافع مائيق) على الغرام (كالطعام الربط فهو) أى المنقط (خبر بين) خصلتين
(أكله وغرمة) أى غرم فيه أو أيمه وحفظه (أن ظهر ومالكه) (والثالث مائيق به) (ج) فيه
(كالطوب) والى (يقبل ما يئيه المصلحة من يسه وحفظه أو يقيضه وحقله) أى ظهور مالكه
(والرابع يحتاج إلى نفقة كالحيوان وهو ضراب) أحدها (حيوان لا يمتنع بنفسه) من صفار
السباع كخمر جل (هو) أى لمنقطه (خبر) فيه (بين ثلاثة أشياء) (أ) كله ومهرم عنه أو تركه (بالأكل
(الطرمع والاتفاق عليه أو يمه وحفظه) أى ظهور ومالكه (و) الثاني (حيوان يمتنع بنفسه) من
صفار السباع كعبر وفرس (ما يوجد) المنقط (في الصفراء ترك) حرم التقاطه الثلاث فلو أخذته الثلاث
فمنه (وان وجد) المنقط (في الحاضر فهو بخير بين الأشياء الثلاثة فيه) والمراد الثلاثة أساساً فيما
لا يمتنع

هو (فصل) في أحكام القبط وهو عربي متبذلا كقفل لمن أب أو جد أو ما يقوم مقامه أو لحق بالسي كقفل بينهم الجنود البالغ (وإذا وجد القبط) عسي مقبوط (بغارة للطريق فأخذهم) منها (وإذا دونه ركضته أو أجه على الكفاية) فذا القطع بعض من هو أهل لحضنة القبط سقط الاثم عن الباقي فان لم

ينقله أحد أم الجيع ولو لم يوافق سقط تعين عليه ويصح في الإجماع الشهاد على التقاطع وأشار
 المصنف بشرط الملقط قوله (ولا يقر) الملقط (الابن أمين) هو من ولد (ابن جندب) أي الملقط
 (مال) أي عليه الحاكم منه) ولا ينطبق الملقط عليه منه إلا إذا كان الحاكم (وإن لم يرد له) أي الملقط
 (مال) فحقت) كاشته (في بيت المال) أن لم يكن لملك عام كالقريب على القس
 (فصل) في أحكام الودعة وهي فدية من يودع إذا تركه وتطلق لغة على الشيء المودع عند غير صاحبه
 المصدق وتطلق شرعا على المقتضى لا يستغناء (والودعة أمانة) في الوديع (ويستحب قبولها لمن
 عام بالإمانتها) أن كان ثم غير موالي أو يجب قبولها كما أطلقه حماد في الروضة كسأله وهذا هو القول على
 أصل المقبول دون اتلاف منفته وحرزه عما نأ (ولا يضمن) الوديع الودعة (إلا بالتدلي) فيها وصور
 التعدي كثيرة منذ كورة في المطولات منها أن يودع غيره بلا إذن من المالك ولا يصدر من الوديع ومنها
 أن ينقلها من محلة أو دوالي أخرى دونها في الحرز (وقول المودع) يخرج المال (مقبول في يدها على
 المودع) بكسر الهمزة (وعليه) أي الوديع (أن يحفظها في حرز مثلها) فإما لم يفعل ضمن (وإذا طوّل بها)
 أي الوديع بالودعة (عظم جرمها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن) فإما أن خاثر أو جها بدول ضمن
 (كتاب أحكام الفرائض والوصايا)

والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة من القرض بمعنى التقدير والقرض شرط عام نصب مقدرا لمقتضيه
 والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به الوصية شرعا يتبع بحق مضاف لما بعد الموت
 (والوارثون من الرجال) المجمع على أنهم (عشرة) بالاختصاص وبالسطح عشرة وعد المصنف
 العشرة قوله (الابن وابن الابن وابن سفل) والابن والجدوان علو الابن وان لا تحوز الوصية من
 الممات نابعه أو الزوج والمولى المختص (الخ) ولو أجمع على الرجال ورثهم ثلاثة الأبناء وابن الزوج
 فقط ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا امرأة (والوارثون من النساء) المجمع على أربع (سبع)
 بالاختصاص وبالسطح عشرة وعد المصنف المصحح قوله (البنت وبنت الابن) وبسفلات (والأم
 والجد) وإن مات (والأخت والزوجة والمولدة المقتنة) الخ ولو أجمع على النساء سقط ورث من خمس
 البنت وبنت الابن والأب والزوجة والأخت المقتنة ولا يكون الميت في هذه الصورة إلا رجلا (ومن لا
 يسقط من الورثة) بحال خمسة الزوجان (والزوجة والأبوان) أي الأب والأم (وهذا المصلب)
 ذكر كما أن أو أخت (ومن لا يرث بحال سبعة العبد أو الأمة ولو عبر بالحق لكان أولى (والمدير أو المولى
 والمكاتب) وأما الذي يرضه من أمانات من حال ملكه يرضه الحر ورثته قوله (والزوجة) ومعتق
 يرضه (والقاتل) لا يرث من قتلها أو كان قتلها مضمونا أم لا (والمرث) ومثله الزندب وهو من يرضى
 الكفر وظهوره الإسلام (وأهل متين) فلا يرث مسلم من كافرو ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وإن
 اختلفت ملتهما كيهودي يصراف لا يرث من يرضى عنه كيهودي وعكسه والمرث لا يرث من مريض ولا من مسلم
 ولا من كافر (وأقرب العصبان) وفي بعض النسخ والعصبه وأريد بها من ليس له مال نصيبه سهم
 مقدس من المجمع على فرد بينهم وسبق بينهما ما اعتبرا لهم مال التعصيب لدخل الأب والجدان لكل
 منهما سهمان مقدرا في غير التعصيب ثم هذا المصنف الأقرب في قوله (الابن ثم ابنته ثم الأب ثم أمه ثم الأخ
 للأب والابن ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ للأب) الخ قوله (ثم المولى على هذا الترتيب
 ثم ابنته) أي يقدم المولى للأبوين ثم للأب ثم للأم كذلك ثم خدمهم المولى من الأبوين ثم من الأب ثم
 بنوها كذلك ثم يقدم المولى من الأبوين ثم من الأب وهكذا (فأخذت العصبان) من النسب
 والميت عتيق (فلو لم يمت) يرثه بالصورة كما كان المقت أو أختي فإما لم يوطأ لميت عصبه بالنسب
 ولا عصبه بالولاة (فأما الميت)

(فصل الفروض الخمسة) وفي بعض النسخ والفروض المذكورة (في كتاب الله تعالى) لا يراد

ولا آخر الآية
 وجد معه كل أخ
 عليه الحاكم منه وان لم
 يورثه مع كل خفتني
 بيت المال

(فصل) (والودعة أمانة
 ويستحب قبولها لمن عام
 بالإمانتها) فيها ولا يضمن
 بالتدلي وقول المودع
 مقبول في يدها على المودع
 وعليه أن يحفظها في حرز
 مثلها وإذا طوّل بها غل
 يخرجها مع القدرة عليها
 حتى تلفت ضمن

(كتاب الفرائض والوصايا)
 والوارثون من الرجال
 عشرة: الابن وابن الابن
 وابن سفل والأب والجد
 وإن علوا وابن الأخ
 وابن زوجه وابن المم
 وإن تباعدوا والزوجة والمولى
 المختص (الخ) ولو أجمع على الرجال ورثهم
 ثلاثة الأبناء وابن الزوج فقط ولا يكون
 الميت في هذه الصورة إلا امرأة (والوارثون
 من النساء) سبع: البنت وبنت الابن
 والأم والجد والأخت
 والزوجة والمولدة المقتنة
 ومن لا يسقط بحال خمسة
 الزوجان والأبوان
 الصلب ومن لا يرث بحال
 سبعة العبد والمدير أو
 المولى والمكاتب والقاتل
 والمرث أو أهل متين
 وأقرب العصبان
 ثم ابنته ثم الأب ثم أمه ثم
 الأخ للأب والأم ثم ابن الأخ
 للأب ثم ابن الأخ للأب
 والأم ثم من الأب ثم
 بنوها على هذا الترتيب
 ثم ابنته ثم خدمت
 العصبان فلو لم يمت
 والفروض المذكورة في
 كتاب الله تعالى هي خمسة

[illegible]

والثمن فرض الزوجة
والزوجة مع الولد أو ولد
الابن والثلاث فرض أربعة
المتسعين ونصف الابن
والاثنين من الاب والام
والاثنين من الابوات
فرض التسعين الام اذا لم
تصب وهو لاثنين فصاعدا
من الاخوة والاشوات
من ولد الام والندس
فرض سبعة الام مع الولد
أولده الابن أو المتسعين
فصاعدا من الاخوة
والاخوان وهو قبله عند
علم الام وليست الاب مع
بنت الصليبه ولو لاخت
من الاب مع الاثنتين
الاسماء هو فرض الاب
مع الولد أو ولد الاب وفرض
الجد عند علم الاب وهو
فرض الواحد من ولد الام
ونسقط الجندات بالام
والاجداد بالابوين
وهو الام مع أربعة الولد
وهو الابن والاب والجد
ونسقط الاخ للاب والام
مع ثلاثة الابن وابن الابن
والابوين وسقط ولد الاب
بهؤلاء الثلاثة فوالد الاب
والام وأربعة يصوبون
أخوتهم الابن وابن الابن
والاخ من الاب والام
والاثنين من الابوين
يرثون دى أخوتهم وهم
الاهما جو بنو الاعماء من

الانحصر عصيان المولى المعتق (فصل) وهو محذور الوصية بالعلوم والمجهول وبالوجود بالغ والمعلوم وموحي من الثالث فإذ راد وقف على إجازة الورثة ولا يجوز الوصية لتوارث الأبن بمجرد علقاق الورثة ونصح الوصية من على

بالنساء (أهل) أي أمهات وأمهات كان كافراً أو مجنونا أو مملوكاً أو مملوكة أو مملوكة
ومكرهه كشرط الموصى به إذا كان موصياً في قوله (لكل عقول) أي لمن يتصور العقل من صغير
وكبير وكامل ومجنون وكل موجود عند الوصية بأن يفصل لأقل من ستة أشهر من وقت الوصية
وتخرج جميع ما إذا عصا كان الموصى به جهة عامة فلا يشترط في هذا أن لا تكون الوصية جهة معينة
كما مائة كريمة من مسلم أو كافراً لتبديدها (وتصح) الوصية (في سبيل الله تعالى) وتصح للزكاة وفي
بعض النسخ بدل سبيل الله في سبيل الأبرار أي كسوة الفقراء أو لبناء مسجد (وتصح الوصية) أي الإصاء
بقضاء الديون وتنفيد الوصايا النظر في أمر الأطفال (إلى من) أي شخص (اجتمع عليه) خمس خصال
الاسلام والفرع والعقل والحرية والامانة) ولكن بما المصنف من العدالة فلا يصح الإصاء للاضداد
من ذلك لكن الأصح جواز وصية ذي اليد على دينه على أولاده الكفار ويشترط أيضاً في الوصى
أن لا يكون عاجزاً عن التصرف فالجائز عنه كغيرهم مثلاً لا يصح الإصاء إليه وإذا جعت أفعال الطفل
الشرائط المذكورة فهي أولى من غيرها

٥) كتاب أحكام التكاح وما يتعلق به

وفي بعض النسخ وما يتصل به (من الأحكام) قضايا وهذه الكلمة ساقطة من بعض نسخ المتن
والسكاح يطلق لفظة على الفهم والربط والصعود يطلق شرطاً على عقد مثلاً على الأوصياء والشروط
(والنكاح مستحب لمن يحتاج إليه) بشرط نفسه للوطء ويحد أحسنه كهرطقة ما قد اختلفت
لرسالة النكاح (ويجوز لغيره أن يصح بين أربع سنين) فقط إلا أن تضمن الواحد على حصة
كسكاح نفسه ومعه ما ينشأ على الحاجة (و) يجوز (إلى) ولو مديراً أو بعضاً أو كتاباً أو مطلقاً
عنه صفة أن يصح بين اثنين أو زوجين فقط (ولا ينكح الحرامه) لغيره (الابن بشرط عدم صدق
الحره) أو قد اختلف أو صدق ضاها به (وخوف العنت) أي الزيادة فقد اختلفت في المصنف شرطين
آخرين أحدهما أن لا يكون تحت حرة مسلمة أو كناية تصلى للاستمتاع والثاني اسلام الامه التي
ينكحها الحر فلا يصلح لغيره كناية وإذا نكح الحرامه بالشروط المذكورة ثم أسير ونكح حرة لم يفسخ
نكاح الامه (ونظر الرسل إلى المرأة على سبعة أشهر) أو ضرب أحدنا ظره ولو كان شيخاً مراهجاً عن الوطء
(إلى أجنبية لغيره) أي نظرها (صبراً) فقد كان النظر لمصلحة كشهادة عليها جاز (والثاني
ظنه) أي لرسل (الزوجيه) وأمنه فيجوز أن ينظر من كل مصلح (في ماعد الفرج) مصلحاً أما الفرج
فيمن ظنره وهذا وجهه ضعيف والأصح جواز النظر إلى الفرج لكن مع الكراهة (والثالث نظره إلى
ذوات محارمه) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (أو أمنه المزمومة فيجوز) أن ينظر (في ماعد ما بين السرة
والركبة) أمهاته أي بينها فيمن ظنره (والرابع النظر إلى الأجنبية) حاشية (النكاح فيجوز)
للشخص من دهره على نكاح امرأته النظر (إلى لوجهه) أي نظرها وباطناتها وأذنيه
الزوجه في ذلك ونظر من الامه على زوج التوريه عند قصد خطبها ما ينظره من الحره (والخامس
النظر للمداواة فيجوز) نظر الطبيب من الأجنبية (إلى الموضع التي يحتاج إليها) في المداواة متى مداداة
الفرج ويكون ذلك بحضورهم أو زوج أو سيدة وأقربا تكون هالكاً امرأته عالجها (والسادس النظر
لشهادة) عليها فنظر الشاهد فريها عند شهادة شراها أو ولادها فان تعبد النظر لغير الشهادة فسق
وودت شهادته (أو النظر للتعامله) للمرأة في بيع وهبها (فيجوز النظر) أي نظره للوطء (إلى
الوجه) منها (خاصة) يرجع للشهادة للتعامله (والسادس النظر إلى الامه) إذا باعها (أي شرائها
(فيجوز) النظر (إلى الموضع التي يحتاج إلى قلبها) ينظر أطرافها وشعرها لا غورها
٥) فصل) في ما يصح النكاح (الاب) لا يصح عقد النكاح الا على عدل وفي بعض النسخ ولو ذكر وهو
احترار عن الاثني ما لا تزوج نفسها ولا غيرها (و) لا يصح عقد النكاح أصلاً إلا بحضور (شاهدي

هللت الباقية فلم يجهلت بطل نكاحهما وان هللت الباقية ثم نسبت منع منها ومن سهرم جهما بشكاح
 سهرم جهما بشكاح الوطء بين المين وكذا لو كانت اسداها زوجه او اخرى جاز كذا في بولي وابسته من
 المصداقين سهرمت الاخرى حتى يهرم الاول بطريق من الطرق كيهما او تزويجهما وانما لضابط على
 بقوله (و يهرم من الزنا مع ماهر من النسب) يوسق ان الذي يهرم من النسب سبع قهرم بالزنا مع
 السبع ايضا ثم في عيوب النكاح اثنته العيارية فقال (وزد المرأة) أي الزوجه (بخصه
 عيوب) اسدا (بالنون) سواء اطلق أو قطع قبل العلاج أو لا يخرج الاضا حلا شيت به بالطلاق فضع
 النكاح ولو دام خلافا للمعول (و) تاتيه بوجود (البدنام) بذال منه وهو علة يهرم منها العوض
 ثم يسود ثم يقطع ثم يتاثر (و) الثالث هو جود (البرص) وهو يات في الجلد في هيدم الجلد ما قصه من
 الصم فخرج اليه وهو ما بقيا الجلد من غير اذهاب دمه فلا شيت به التباير (و) الرابع هو جود (الرق) وهو
 انسدادهل الجناح بطم (و) الخامس هو جود (القرن) وهو انسدادهل الجناح بطم وما سدا هذه
 العيوب كالقرن والسنان لا شيت به التباير (و) ردا للرجل (و) ايضا أي الزوج (بخصه عيوبها بالجنون
 والبدام والبرص والسنان لا شيت به التباير (و) ردا للرجل (و) ايضا أي الزوج (بخصه عيوبها بالجنون
 والحشة فان ين قلدها فاكذ لا شيت به التباير (و) وجود (الفتنة) وهي ضم العين لغير الزوج عن الوطء قبل
 لسقوط القوة الناشئة عن صفى قلبه أو آتاه وبشرط ان العيوب المذكورة الأربع فيها الى القاض ولا
 ينفرد الزوجان بالقرض بالصفى فيها كاختصه كلام الملوودي وغيره لكن ظاهر النص خلافه
 (فصل في أحكام الصداق) وهو دفع الصداق فصح من كسر ما شئت من الصداق دفع الصداق وهو اسم
 لشدي الصلب وشرطا اسم لل واجب على الرجل بشكاح أو وطء شبهة أو موت (و) نسب تسمية المهر (و)
 عقد (النكاح) وهو نكاح عبد السيد أو متوكفي تسمية أي شيء كان ولكن من عدم النقص عن
 شرط قدر اهرم صدم الزيادة على خصما تذرهم خالصوا شرطه بنسب جبروا خلافا لنكاح عن
 المهر وهو كذا (و) (ما لم يسم) في عقد النكاح مهر (مع العقد) وهذا معنى التفويض وهو سدو تارة من
 الزوجه البالغة الرشيدة كقولها لولها زوجي بلا مهر أو على أن لا مهر فيزوجها الولي وبني المهر أو
 بسكت عنه وكذا قال سيد الامه للنقص وبحثنا أمي في المهر أو سكت (و) انما هو التفويض
 (وجوب المهر) فيه (ثلاثة اشياء) وهي (أ) أن يفرسه الزوج على نفسه (ب) فرض الزوج به لغيره (أو
 يفرسه الخاتم) على الزوج (و) يكون المفروض عليه مهر المثل وبشرط علم القاضى بحدوده وألوا
 الزوجين بما يفرسه فلا بشرط (أو دخل) أي الزوج (بها) أي الزوجه المفروضة قبل فرض من الزوج أو
 الحاكم (فوجب) لها (مهر المثل) بنفس المخلو وبشرط هذا المهر بمال الصدوق الاصح وان كانت أحد
 الزوجين قبل فرضه وطو مجب مهر مثل في الاظهر والمراد به المثل قدر ما يغرب بغير مثله يحد (و) ليس
 لاقل الصداق (حدم معين في القلة) (ولا أكثره حد) معين في الكثرة بل الضابط في ذلك أن كل شيء يصح به
 ثمان مدين أو منقصة مع حله صدق أو يسبق أنه بنسب عدم النقص عن عشرة قدر اهرم صدم الزيادة
 على خصما تذرهم (و) يجوز أن يزوجها على منقعة معلومة) كعتليها القرآن (و) يسقط الطلاق قبل
 المخلو نصف المهر (أو ما بعد المخلو ولو مهر فواحدة فوجب كل المهر ولو كان المخلو حراما كوطء الزوج
 فزوجته حال اهرامها وبشرط ان يوجب كل المهر كاستيق موت أحد الزوجين لا بجملة الزوجين كما في الجلد
 واذا تعلق المهر فله قبل المخلو لا يسقط مهرها بجملة المهر فقلت الامه نفسها أو قتلها سيدا
 قبل المخلو فله يسقط مهرها

و يهرم من الزنا مع ماهر
 من النسب و زنا المرأة
 بخصه عيوب بالجنون
 والبدام والبرص والرق
 والقرن و زنا الرجل بخصه
 عيوب بالجنون والبدام
 والبرص والسنان والفتنة
 (فصل في أحكام الصداق)
 وهو دفع الصداق فصح من
 كسر ما شئت من الصداق
 دفع الصداق وهو اسم
 لشدي الصلب وشرطا اسم
 لل واجب على الرجل
 بشكاح أو وطء شبهة
 أو موت (و) نسب
 تسمية المهر (و) عقد
 (النكاح) وهو نكاح
 عبد السيد أو متوكفي
 تسمية أي شيء كان
 ولكن من عدم النقص
 عن شرط قدر اهرم
 صدم الزيادة على
 خصما تذرهم خالصوا
 شرطه بنسب جبروا
 خلافا لنكاح عن
 المهر وهو كذا (و)
 (ما لم يسم) في عقد
 النكاح مهر (مع العقد)
 وهذا معنى التفويض
 وهو سدو تارة من
 الزوجه البالغة
 الرشيدة كقولها لولها
 زوجي بلا مهر أو على
 أن لا مهر فيزوجها
 الولي وبني المهر أو
 بسكت عنه وكذا قال
 سيد الامه للنقص
 وبحثنا أمي في
 المهر أو سكت (و)
 انما هو التفويض
 (وجوب المهر) فيه
 (ثلاثة اشياء) وهي
 (أ) أن يفرسه الزوج
 على نفسه (ب) فرض
 الزوج به لغيره (أو
 يفرسه الخاتم) على
 الزوج (و) يكون
 المفروض عليه مهر
 المثل وبشرط علم
 القاضى بحدوده
 وألوا الزوجين
 بما يفرسه فلا
 بشرط (أو دخل) أي
 الزوج (بها) أي
 الزوجه المفروضة
 قبل فرض من الزوج
 أو الحاكم (فوجب)
 لها (مهر المثل)
 بنفس المخلو وبشرط
 هذا المهر بمال
 الصدوق الاصح
 وان كانت أحد
 الزوجين قبل
 فرضه وطو مجب
 مهر مثل في
 الاظهر والمراد
 به المثل قدر ما
 يغرب بغير مثله
 يحد (و) ليس
 لاقل الصداق
 (حدم معين في
 القلة) (ولا أكثره
 حد) معين في
 الكثرة بل
 الضابط في ذلك
 أن كل شيء
 يصح به ثمان
 مدين أو منقصة
 مع حله صدق أو
 يسبق أنه بنسب
 عدم النقص عن
 عشرة قدر اهرم
 صدم الزيادة
 على خصما تذرهم
 (و) يجوز أن
 يزوجها على
 منقعة معلومة
 كعتليها القرآن
 (و) يسقط
 الطلاق قبل
 المخلو نصف
 المهر (أو ما
 بعد المخلو ولو
 مهر فواحدة
 فوجب كل المهر
 ولو كان المخلو
 حراما كوطء
 الزوج فزوجته
 حال اهرامها
 وبشرط ان يوجب
 كل المهر كاستيق
 موت أحد الزوجين
 لا بجملة الزوجين
 كما في الجلد
 واذا تعلق المهر
 فله قبل المخلو
 لا يسقط مهرها
 بجملة المهر
 فقلت الامه
 نفسها أو قتلها
 سيدا قبل
 المخلو فله
 يسقط مهرها

(فصل في الوالدية على العرس مقبلة) والمراد بها طعام يقتله العرس وقال الشافعي صدق الولية على كل
 دعوى طلاق شرور وأتاهما المكثر أو قبل ما يتيسر وأقارها كثيرة مذ كورة المطولات (والا جابة
 اليها) أو ولية العرس (وابسبة) أي فرض عين في الأصم ولا يجب الاكل مافي الأصم أما الا جابة لغير

وليلة العرس من ربة الولاية لم تلبس غرض حين بل هي سنة وانما يقب الدخول ليلة العرس أو تسن
لغيرها بشرط أن لا يرضى الله أي لا يغنيها الدخول بل يدعوه هو الفقراء وأن يدعوه في اليوم الأول
كان أول ثلاثة أيامه يقب الإجابة في اليوم الثاني بل يستحب وتكره في اليوم الثالث وفيه الشروط
مذكورة في المحل ولا تنوقه (الامن عذر) أي مانع من الإجابة لقوله كان يكون في موضع الشعر من
يتأذى به المندس أو لا تليق بهجاسته

(فصل في أحكام القسم والنشوز) وهو الأول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة معنى نشوزها
أو نقاصها من أدا ما يقع الواجب عليها إذا كان في حصة شخص زوجان فأكثر لا يصح عليه القسم
بينهما أو بينهما حتى لو عرض ضمن أو من الواحدة فربيت حدهن أو عندها إياهم ولكن يستحب أن لا
يصلهن من الحب ولا الواحدة أياها أن يبيت حدهن أو عندها أو زوجات الواحدة أن لا يصلها
كل أو ربع ليل من ليلة (وانشوز يبقى القسم بين الزوجات واجبه) ونسرا النسوة للمكان فأوة والزمان
آخرى أما المكان فعصر الجاع بين الزوجتين فأكثر في مسكن واحد أو بالزوايا أو من في مكان واحد
مثلا فعصدا القسم في حقه الليل والنهار وتيمه ومن كان حارسا فعصدا القسم في حقه النهار والليل تبعه
(ولا يدخل) الزوج ليل (على غير المقسوم لها الفرج حاسبه) فإن كان حاسبه كبداد وهو ما يمنع من
الدخول ويحسدان حال مكته قضى من ربة المدخول عليها مثل مكته فإن جامع قضى من الجاع
لا نفس الجاع إلا أن يفسد منه فلا يفسد (وإذا أردت) في ربه منه زوجات (السفر أقرع بينهما
وخرج) أي سافر (بقي فخرج لها الفرج) ولا يفسد الزوج المسافر للمختلفات مدة سفره إذا كان وصل
مقصود صرا مفعلا بأب أو في إقامة مؤثرة أو سفره أو منفسر لم يقصد أو قبل وهو مفسد مدة
الإقامة أن سكن المصبر معه في السفر كإقال المارودي والألم قضى أماسة الرجوع فلا يفسد على
الزوج قضاءها بعد إقامته (وإذا تزوج) المروج (جلدة) حقا ولو كانت أمعة أو كان عند الزوج غير
الجلدة وهو بيت عندها (بسم ليل) متولية (أن كانت) نكاحا للجلدة (بكر) ولا يفسد الباقيات
(و) خصها (ثلاث) متولية (أن كانت) نكاحا للجلدة (ثلاث) فلو فرق الباقي بنومه ليلة عند الجلدة
وليلة في مسجد مثلا لم يفسد ذلك بل يوفي الجلدة فحقها متولية أو يفسد فافترقه (وإذا خافت)
الزوج (نشوز المرأة) وفي بعض النسخ وإذا بان نشوز المرأة أي ظهر (وعظها) زوجها بلا ضرب ولا حصر
لها كقوله لها أنتي التي الحق الواجب لي عليك أو على أ - النشوز مسقط للنفقة والقسم وليس النشوز
من النشوز بل يستحق التأديب من الزوج في الإصع ولا يصحها إلى القاف (فإن أب) بعد الوطء (إلا
النشوز هجرها) في مقصعها وهو غراشا فلا يضا حها فيه وهجرها بها الكذا بهرام فإن زاد على ثلاثة أيام
وقال في الروضة أنه في العسر غير عذر شرعي ولا فلا تقصر الزيادة في الثلاثة (فإن آتت عليه) أي
النشوز تنكروه منها (هجرها وضربها) ضرب تأديب لها أو أن أفضى ضربها إلى التلف وبسب الغرم
(و يبق بالنشوز فحسها وقتها)

(فصل في أحكام الخلع) وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بضم الخاء وهو القوم وشرا فقرة عوض
مقصود فخرج الخلع على دم وهو (والخلع جائز على عوس معاصم) مقصود على نفسه إن كان على
عوض مجهول كان خالفا على نوب غير معين بانتجهر المثل (و) الخلع الصحيح (تقرب المرأة نفسها ولا
ربحه) أي الزوج (عليها) سواء كان العوض حصيا أو ثوبا أو غيره (الابتساح جلد) ساق أو أ كثر النسخ
(ويصح الخلع في الطهر وفي الحيض) ولا يكون حراما (ولا يعلق المختلعة الطلاق) بخلاف الرجعية فيلحقها
(فصل) في أحكام الطلاق وهو لغة حل القيد وشرا ما اسم حل قيد النكاح بشرط لا يفوته التكليف
والاعتبار وأما السكران فينفذ طلاقه عقوبة (والطلاق ضربان صريح وكناية) فالصريح بالاعتصاف
غير الطلاق والكتايبه ما يحتمل فيه ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال لم أرد به الطلاق لم يقبل (والصريح ثلاثه

الامن عذر
● (فصل) في الطلاق
القسم بين الزوجات واجبه
ولا يدخل على غير المقسوم لها
لغير حجة وإذا أراد السفر
أقرع بينهما وترجى بالنسبة
فخرج لها الفرج وإذا تزوج
جلدة خصها بسم ليل
أن كانت بكر أو ثلاثان
كانت نكاحا وإذا خافت نشوز
المرأة عطلها فإن أبى لا
النشوز هجرها فإن آتت
عليه هجرها وضربها ويصط
بالنشوز فحسها وقتها
● (فصل) في الخلع
على عوس معاصم وعظ به
المرأة نفسها ولا رجعة
عليها إلا بكنكاح جديد
ويصح الخلع في الطهر وفي
الحيض ولا يعلق المختلعة
الطلاق
(فصل) في الطلاق ضربان
صريح وكناية فالصريح
ثلاثة

القاطن (الطلاق) وما اشترى منه كلفته كانت طالق ومطلقة (والفرق والسراح) كقولهم قلنا أنت حقاوقة
 وسرحك وأنت مسرحون المسرح أيضا المفعول من ذر المال وكان القاطن (ولا يخترص صريح الطلاق
 إلى التوبة) ويستثنى المكره على الطلاق فصرحه كناية في حقه أن يؤمى وبه والطلاق (والكناية لكل لفظ
 احتيل الطلاق وغيره بمقتضى التسمية) كذا في كناية الطلاق وقوله لا طلاق كناية بالطلاق كناية برة
 خلية الخلق بأحد وغير ذلك مما هو في الطولات (والقاسية) أي الطلاق (غير أن ضرب من طلاقين سنة
 وبدعة ومن نوات الخيش) وأراد المصنف بالطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق المراء (فالسنة أن
 يوقع الزوج (الطلاق في غير ما يجمع فيه والبدعة أن يوقع) الزوج (الطلاق في طلاقين أو في طلاق واحد
 فيه وضرب ليس في طلاقين سنة ولا بدعة ومن أوقع الصغيرة في السنة) وهي التي تقطع جميعها
 (والحامل والمثلمة التي لم يدخل بها) الزوج وينقسم الطلاق باعتد أو أنثري أو اس - بطلاق المولى
 ومنسحب كطلاق امرأة غير مستقيمة الحلال كسبته الخلق ويكره كطلاق مستقيمة الحلال وسرا كطلاق
 البدعة وسري وأشار إلى ما لم يطلاق المباح بطلاق لا يجوزها الزوج ولا تسحب نفسه عنها بلا اعتقاد بها
 (فصل) في حكم طلاق المرأة والصلب وغير ذلك (ويعتد الزوج (المكر) على زوجته ولو كانت أمه ثلاث
 طلاقات (ويعتد العبد) عليها (طليقتين) فقط حرة كانت الزوجة أراعه أو الميعض والمكسب والادر
 كالمعبدان (ويصح الاستئناف الطلاق إذا وصيه) أي بصل الزوج المستثنى بالثبوت منه أصلا
 عرفا بأن بعد في العرف كذا ما لو اذ هو شرط أن يأن ينوي الاستئناف قبل فراغ الميعض ولا يمكن التفت
 بمن غيرنية الاستئناف شرط أن يأن يأن شرط أن يستغرق المستثنى منه من استغفره كانت طلاق ثلاثا إلا ثلاثا
 بطل الاستئناف (ويصح تعليقه) أي الطلاق بالصفة والشرط (كان دخلت له أو فأت طالق تطلق إذا
 دخلت (و) الطلاق لا يقع إلا على زوجة وحيدة (لا يقع الطلاق قبل النكاح) خلاص طلاق الأجنبية
 تغييرا لقوله لها طلقنا ولا تعليقا لقوله لها أن تزوجنا كانت طالق وان تزوجت خلاص طلاق طالق (وأوقع
 لا يقع بطلاقهم الصبي والمجنون) وفي معناه المعنى عليه (والناظم والمكره) أي بصريحه قال في جرحه وقع
 وصورة كالأب جرحه أكره القاضي العلوي بعدمه إلا بالإدعى الطلاق بشرط ألا كراهية القدرة كالمكره بكمس
 الرأ على قضيتي ما عده المكره فقتله أو لا ية أو تعلقه من المكره فقتله أو من دنه المكره بكمس
 بمر منه أو استغفاته من بخله وهو ذلك وطنه أنه ان امتنع مما أكره عليه فعل ما عوفه وهو يصل
 الأكره بالضرر بضر شديد أو جرح أو التالف مال وهو ذلك وإذا طهر من المكره قطع الزمات فبقية
 اختيار بأب أكرهه شخص على طلاق ثلاث طلاق واحد وقوع الطلاق وإذا سدر تعلق الطلاق بصفة من
 مكلف ووجدت فبالصفة في غير مكلف فان الطلاق المعلق بها يقع بها أو السكران يشذ طلاقه فالحق
 (فصل) في أحكام الرجعة به وضع الزام حتى كسرهما وهي لسة المرة من الرجوع وشروط الرجعة أن
 النكاح في عدة الطلاق برأتان على وجه مخصوص وترجع بطلاق أو بالشبهة والطلاق فان أسبحة الوطه
 فيها بعد زوال المانع لا نسعى رجعة (وإذا طلق) شخص (امرأته أو واحدة أو اثنتين) فله بغير ردها
 (امرأته) ما لم تنقض عدتها أو تحصل الرجعة من التناطح بالفاط منها أو رجعت أو ما صرف بها أو الأصح
 أن قول الرجعة وودع النكاح أو أسكن عليه صرح بها في الرجعة وأن توكه تزويده أو تكتف
 كناية بأن وشروط الرجوع أن يكون هرا عليه النكاح بنفسه وحيث قد قصص رجعة السكران لا رجعة
 المرجع ولا رجعة الصبي والمجنون لأن كلامهم ليس أهلا للنكاح بنفسه بخلاف الشيء والبدع فرجعتها
 حصة من غير أن يكون الولي والسيد أو وقت ابتدا نكاحها على أذن الولي والسيد (فان أختعت عدتها)
 أي الرجعية (حل) أي زوجها (نكاحها) بعد تزويدها (بعد الفداء) (فلى مانع من الطلاق)
 سواء اتصلت بزوج غيره أم لا (فان طلقها) زوجها (ثلاثا) أن كان سرا أو بغيره أن كان بعد الفداء
 المحلول أو بعده (فحل له) إلا بعد وجود خمس شرائط (أحدها) قضاء عدتها (ثانيه) أي المطلق (ثالثا)

أنفاط الطلاق والفرق
 والسراح ولا يخترص صريح
 الطلاق للحائض والكناية
 كل لفظ احتيل الطلاق وغيره
 ويستثنى التوبة والنساء
 فيه ضربان ضرب بد
 طلاقين سنة وبدعة وهي
 ذوات الخيش فالسنة أن
 يوقع الطلاق في طهر غير
 جامع وفيه البدعة أن يوقع
 الطلاق في الخيش أو في
 طهر جامع وفيه وضرب
 ليس في طلاقين سنة ولا
 بدعة ومن أوقع الصغيرة
 أو أتبسه والحامل والمثلمة
 التي لم يدخل بها
 (فصل) وفي طلاق الحرة ثلاث
 طلاقات والبدع طليقتين
 ويصح الاستئناف الطلاق
 إذا وصيه به ويصح تعليقه
 بالطلاق قبل النكاح
 وأوقع لا يقع بطلاقهم الصبي
 والمجنون والناظم والمكره
 (فصل) وإذا طلق امرأته
 واحدة أو اثنتين فله
 مرا اجتماعهم تنقض عدتها
 فان أختعت عدتها حل له
 نكاحها بعد قد جسد
 وتكون معه على ما في من
 الطلاق فان طلقها ثلاثا لم
 يحل له إلا بعد مودع خمس
 شرائط أحضا عدتها

[illegible][illegible][illegible]

وسقوط التعزير عنه أي كانت غير مستعدة (و) الثاني (ويجوز الجدل عليها) أي جادلها فاحسبها كانت أو
 كافتة لم تزل عن (و) الثالث (زوال الفرائض) وبصره غير المصنف بالفرقة المؤيدته وهي خاصة بظاهر
 وإظهاره أن كذب الملا من نفسه (و) الرابع (في الولد) عن الملا من أمه الملاصة فلا يثنى حساب الولد
 (و) الخامس (التعريض) الملاصة (على الآية) لا يجلب للملاص تكسها ولا يطو جاعك العين لو كانت
 أمه أو شترها في المولات زيادة على هذه الخمسة منها سقوط حجاتها في حق الزوج أن لم تزل عن حق أو
 قدتها بعد ذلك يرتفع بعد (ويستطال الحديثها بأن تضمن) أي تلاص الزوج بدخام لعانه (تقول) في
 لعانها أن كان الملاص حاضرًا (أشهد بالله أن فلا تهاهذه أن الكاذبين فيلوماني من الزنا) وتكون
 الملاصة هذا الكلام (أو يصرح أن تقول في المرقاة الخامسة) من لعانها (بعد أن ينهاه الحاكم) أو
 المحكم فتعزير فيه لعان من عذاب الله في الاستمراء أنه أشد من عذاب الدنيا (وعلى غضب الله أن كان من
 الصادقين) فيلوماني من الزنا ما ذكر من القول المذكور يصفى التابقي أمًا لا شر من قبلها من بائنة
 مفهومة ولو أجل في كليات القام لفظ الشهادة للحلق فتقول الملاص أحلف بالله أو لفظ الغضب بالعين
 أو عكسه كقولها لعنة الله وقولها غضب الله إلى أولئك من الغضب واللعن فيقبل عليها الشهادات
 الأربع لم يصح في الجميع
فصل في أحكام العدة وأحوال المصنفة وهي لغة الاسم من اعتد وشروا به المرأة مدة صرف غيبا
 بارتد عنها بقراء أو أشهر أو وضع حمل (والمعدة على ضربين متوفى عنها) زوجها (وغير متوفى عنها
 فالتوفى عنها زوجها) (أو كانت حرة) حلالا فعدتها من وقت توفيقها (وضع الحمل) كله حتى تاتي بول أو أمين
 مع إمكان نسبة الحمل للبيت ولو أحال كتحق طمان فليمتسبب لا يرد له من حامل فعدتها من وقت الحمل
 لا وضع الحمل (وإن كانت حلالا فعدتها أربعة أشهر وعشر) من الأيام بلبا إليها وقتها لا شهر إلا لا شهر
 ما أمكن وبكامل المنكر ثلاثين يوما (وغير المتوفى عنها) زوجها (إن كانت حلالا فعدتها وضع الحمل)
 المنسوب صاحب العدة (وإن كانت حلالا وهي من ذوات) أي صاحب (الحيض فعدتها ثلاثة أشهر
 وهي الإطهار) وإذا طلق طاهر إبان حي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها انقضت عدها بالطن في
 حصة ثلاثة أو طلقت حائضا أو نساء انقضت عدها بالطن في حصة أربعة وما بقى من حيضها لا يحسب
 قرأ (وإن كانت) ثلث المعدة (معدرة) أو كبره لم تنقض أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت صغيرة (أو
 آيسة فعدتها ثلاثة أشهر) حلاله أو أنطلق طلاقها على أول الشهر فإن طلقت في أثناء شهر فعدتها
 حلالا وبكامل المنكر ثلاثين يوما من الشهر الرابع فإن حاضت المصنفة في الأشهر وجب عليها العدة
 بالإقرار أو بعد انقضاء الأشهر لقب الإقرار (والمطلقة قبل الدخول جالاة العدة عليها) سواء بشرها
 الزوج بقيادته أو نزع أم لا (وعدة الأمة) الحامل إذا طلقت حلالا جريا أو بائنا (بالحلق) أي بغيره
 بشرط نسبته إلى صاحب العدة وقوله (كعدة الحرة) الحامل أي جميع ملبس (وبالإقرار أن تعد
 بقراء) (والمعدة والمكاتبة وأم الولد كالأمة) وبالشهر من الوفاة أن تعد بشهرين بخص ليال ومن
 المطلق أن تعد بشهر ونصف) على التصديق قول شهرين أو كلام الغزالي يقتضي ترجمه وأما
 المصنف فله أولى حيث قال (إن اعتدت بشهرين كان أولى) بوقول حديث ثلاثة أشهر وهو الأحوط
 كقول الشافعي عليه جمع من الأصحاب
فصل في أحوال المصنفة وأحكامها (ويجب للمعدة الرجعية السكنى) في مسكن فرأها أن لا يفيها
 (والتفقة) والكسوة إلا بشروط قبل طلاقها أو في أثناء عدتها أو جابها التفقة يجب لها بقية الموقد إلا
 آة التنظيف (ويجب للبائن السكنى دون التفقة إلا أن تكون حاملا) فجب التفقة لها بسبب الحمل على
 الصحيح وقيل أن التفقة للمعد (ويجب على المتوفى عنها زوجها الإحدا وهو) لغة ما عجز من الحد وهو
 المنع وهو شرعا (الامتناع من الزينة) بترك لبس ملبس غير خض بزيته كلب أسفروا أو جرميها

ووجوب المصنفة
 ووزال الفرائض وفي الولد
 والتعريض على الإجماع
 الحديثها أن تلمن وتقول
 أشهد بالله أن فلا تهاهذه أن
 الكاذبين فيلوماني من
 الزنا أربع مائة وتقول
 في المرقاة الخامسة بعد أن
 ينهاه الحاكم وعلى غضب
 الله أن كان من الصادقين
 فيلوماني من الزنا ما ذكر
 من القول المذكور يصفى
 التابقي أمًا لا شر من
 قبلها من بائنة مفهومة
 ولو أجل في كليات القام
 لفظ الشهادة للحلق
 فتقول الملاص أحلف بالله
 أو لفظ الغضب بالعين
 أو عكسه كقولها لعنة
 الله وقولها غضب الله
 إلى أولئك من الغضب
 واللعن فيقبل عليها
 الشهادات الأربع لم
 يصح في الجميع
فصل في أحكام العدة
 وأحوال المصنفة وهي
 لغة الاسم من اعتد
 وشروا به المرأة مدة
 صرف غيبا بارتد
 عنها بقراء أو أشهر
 أو وضع حمل (والمعدة
 على ضربين متوفى
 عنها) زوجها (وغير
 متوفى عنها) فالتوفى
 عنها زوجها) (أو
 كانت حرة) حلالا
 فعدتها من وقت
 توفيقها (وضع
 الحمل) كله حتى
 تاتي بول أو أمين
 مع إمكان نسبة
 الحمل للبيت ولو
 أحال كتحق طمان
 فليمتسبب لا يرد له
 من حامل فعدتها
 من وقت الحمل
 لا وضع الحمل
 (وإن كانت حلالا
 فعدتها أربعة
 أشهر وعشر) من
 الأيام بلبا إليها
 وقتها لا شهر إلا
 لا شهر ما أمكن
 وبكامل المنكر
 ثلاثين يوما
 (وغير المتوفى
 عنها) زوجها
 (إن كانت حلالا
 فعدتها وضع
 الحمل) المنسوب
 صاحب العدة
 (وإن كانت حلالا
 وهي من ذوات) أي
 صاحب (الحيض
 فعدتها ثلاثة
 أشهر وهي الإطهار)
 وإذا طلق طاهر
 إبان حي من زمن
 طهرها بقية بعد
 طلاقها انقضت
 عدها بالطن في
 حصة ثلاثة أو
 طلقت حائضا أو
 نساء انقضت
 عدها بالطن في
 حصة أربعة وما
 بقى من حيضها
 لا يحسب قرأ
 (وإن كانت) ثلث
 المعدة (معدرة)
 أو كبره لم تنقض
 أصلا ولم تبلغ
 سن اليأس أو
 كانت صغيرة
 (أو آيسة فعدتها
 ثلاثة أشهر)
 حلاله أو أنطلق
 طلاقها على أول
 الشهر فإن
 طلقت في أثناء
 شهر فعدتها
 حلالا وبكامل
 المنكر ثلاثين
 يوما من الشهر
 الرابع فإن
 حاضت المصنفة
 في الأشهر وجب
 عليها العدة
 بالإقرار أو
 بعد انقضاء
 الأشهر لقب
 الإقرار (والمطلقة
 قبل الدخول
 جالاة العدة
 عليها) سواء
 بشرها الزوج
 بقيادته أو
 نزع أم لا
 (وعدة الأمة)
 الحامل إذا
 طلقت حلالا
 جريا أو بائنا
 (بالحلق) أي
 بغيره بشرط
 نسبته إلى
 صاحب العدة
 وقوله (كعدة
 الحرة) الحامل
 أي جميع ملبس
 (وبالإقرار أن
 تعد بقراء)
 (والمعدة
 والمكاتبة
 وأم الولد
 كالأمة) وبالشهر
 من الوفاة أن
 تعد بشهرين
 بخص ليال ومن
 المطلق أن
 تعد بشهر
 ونصف) على
 التصديق قول
 شهرين أو
 كلام الغزالي
 يقتضي ترجمه
 وأما المصنف
 فله أولى حيث
 قال (إن
 اعتدت
 بشهرين كان
 أولى) بوقول
 حديث ثلاثة
 أشهر وهو
 الأحوط كقول
 الشافعي عليه
 جمع من
 الأصحاب
فصل في أحوال
 المصنفة
 وأحكامها
 (ويجب
 للمعدة
 الرجعية
 السكنى) في
 مسكن
 فرأها أن
 لا يفيها
 (والتفقة)
 والكسوة
 إلا بشروط
 قبل
 طلاقها
 أو في
 أثناء
 عدتها
 أو جابها
 التفقة
 يجب لها
 بقية
 الموقد
 إلا آة
 التنظيف
 (ويجب
 للبائن
 السكنى
 دون
 التفقة
 إلا أن
 تكون
 حاملا)
 فجب
 التفقة
 لها
 بسبب
 الحمل
 على
 الصحيح
 وقيل أن
 التفقة
 للمعد
 (ويجب
 على
 المتوفى
 عنها
 زوجها
 الإحدا
 وهو) لغة
 ما عجز
 من
 الحد
 وهو
 المنع
 وهو
 شرعا
 (الامتناع
 من
 الزينة)
 بترك
 لبس
 ملبس
 غير
 خض
 بزيته
 كلب
 أسفروا
 أو
 جرميها

غير المحرم من كل من صوفى وشافى وبهم وصي لا يحد منهن (والاستمتاع من الغيب) أى
من استمتع به في بيت أو ثوب أو طعام أو كل صغير من أكله المحرم كالأكل الذي لا يلبس فيه
خزام إلا الحائض كمن قد غرس فيه الصدقة مع ذلك تستمتع به لا وتسعه نهار إلا أن دعت ضرورة
لاستعماله نهارا أو لمرأته أن تعد على غير زوجها من قريبتها أو أجنبي ثلاثة أيام فأقل ويحرم الزيادة
عليها إن تعدت ذلك فزادت عليها فلا تعدل بحرم (و) يصح (على المنق) منها زوجها والميتة
ملازمة البيت) أى وهو المسكن الذى كانت فيه عند الفترقة إلا أن يها ويسل زوج ولا غيره اشترجا
من مسكن فراقها ولا لها مخرج منه وإن رضى زوجها (الإلحاح) فيبوزها الخروج كأن يخرج في
التهار لشراء طعام أو مسكن أو يسع غزل أو ثوب وهو ذلك ويجوز لها الخروج ليسل إلى دار جارتها
أو غزل وحديث وهو ما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج أيضا إذا خافت على نفسها أو
ولدها وغير ذلك مما هو مذكور في المطول

فصل في أحكام الاستبراء وهو لغة طلب البراءة وشروطه من المرأة مدة بسبب حدوث المني فيها أو
زواجه بها بعد أولها فتوجب من الحل والاستبراء يجب بثنتين أحدهما زوال انقراض وسبب في قول
المحقق إذا تمت سبب الدماء واللبس حدوث المني ذكره المصنف في قوله (ومن استحدث
ملك أمه) شرعا لا شرقيه أو بارت أو وسية أو حبة أو غير ذلك من طرق المكالمة لم تكن زوجته (حرم
عليه) عند وادعائها (الاستمتاع بها حتى يسبرم) أى أن كانت من دوات المحرم بمحضة) ولو كانت
بكرًا ولو استبرأ بها بها لم تكن زوجها ولو كانت منته من سبي أو امرأة (وإن كانت) الأمة (من دوات
الشهور) عدتها (مشترط وإن كانت من دوات الحمل) عدتها (بالوضع) وإذا اشترى زوجته من به
استبرأ بها وأما الأمة المزوجة أو أمة إذا اشترىها فخص فلا يجب استبرأؤها إلا إذا زالت الزوجية
والعدة كالزانية قبل الدماء وبعدة وانقضت الصدقة وجب الاستبراء حينئذ وإذا طلق سيد
أم الولد) وليست في زوجية ولا عدة نكاح (استبرأت) سببها (نفسها كالأمة) أى فيكون استبرأؤها
شهورا كانت من دوات الأشهر الأربعة إن حكت من دوات الأقراء ولو استبرأ السيد أمته
المطلقة ثم احتفل فلا استبرأ عليها ولو أنها أن تزوج في الحال

فصل في أحكام الرضاع يرضع الرأ وكسرها وحولها له من الثدي يشرب لبنه ويحرم ما وصل لبن
أدمية مخصوصة بلطف آدمي مخصوص على وجه مخصوص وأما ثبت الرضاع لبن أمه أو حبة بلغت ثلث
سبب فنه بكرا كانت أو ثيبا ثلثية كانت أو مزوجة (وإذا أرضعت المرأة لبنا أو داء) سواء شرب منها
أو لم يشربها أو بعدة وتناولها كان محلوبا في حياتها (صار الرضيع ولدًا بشرط أن أحدهما أن يكون له)
أى الرضيع (دون الحولين) بالآلة أو ببدنه أو بهما من تمام انفعال الرضيع ومن بلغ ثنتين لا يؤثر رضاعه
نقصهما (والثالث أو زوجه) أى المرضعة (نفس وضعت متفرقات) وأصله خوف الرضيع
وضعه طبع بالعرف فأنضى بكونه وضعة أو رضعتا عنه. وبالألفاظ قطع الرضيع الارتضاع بين كل من
انتمى أعراصا عن الثدي فلهذا الارتضاع (وبصير زوجها) أى المرضعة (أبائه) أى الرضيع (ويحرم على
المرض) خلع الضاد (التزويج إليها) أى المرضعة (والى كل من ناسها) أى انتب إليها بسبب أو رضاع
(ويحرم عليها) أى المرضعة (التزويج إلى المرضع وولدها) وإن سفل ومن انتب إليه وإن علا (دون من
كان في درجته) أى الرضيع كأنه من الذين لم يرشعوا معه (أو أعلى) أى يودون من كان أعلى (طبقة)
منه) أى الرضيع كأمه وتقدم في فصل عمر مملكت النكاح ما يصح ما انتب والرضاع مفصلا ليرجع إليه

فصل في أحكام نفقة الزوج وفي بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذى بعده والنفقة
ما أخذه من الإلحاق وهو الإخراج ولا يستعمل إلا في الطير والنفقة أسباب ثلاثة القرابة ومقت العين
والزوجية وقد كراهه السبب الأول في قوله (ونفقة المودين من الأهل واجبة لوالدين والمولودين)

والجلب على المتوفى عنها
زوجها والميتة تعلم لزومة
البيت الإلحاح

فصل في ومن استحدث
ملك أمه حرم عليه
الاستمتاع بها حتى يستبرأ
إن كانت من دوات الحبر
بمحضة وإن كانت من
دوات الشهور بشرط
وإن كانت من دوات الحمل
بالوضع وإذا طلق
الولد استبرأت نفسها
كأمة

فصل في وإذا أرضعت
المرأة لبنا ودها حرم
الرضيع ولدها بشرط
أحدهما أن يكون له دون
الحولين والثاني أن ترشعه
نفس وضعت متفرقات
ويحرم زوجها وأبائه ويحرم
على المرضع التزويج إليها
والى كل من ناسها ويحرم
عليها التزويج إلى المرضع
وولده دون من كان في
درجته أو أعلى طبقته منه
فصل في ونفقة المودين
من الأهل واجبة للوالدين
والمولودين

أحد كثر أو كانا نكحوا في الدين أو استغفروا فيه واجبة على أولادهم (غالباً المولود) وإن هاء
 فيجب نفقتهم بشرطين (الشرط الأول) أنهم جميعهم قد نكحوا على ما أوجب (والثاني) أن الفقر والجنون
 مصدر من الرجل زماناً إذا حصل له آفة خال قدرها على ما أوجب نفقتهم (وأيضاً المولودون)
 وإن سقوا (أوجب نفقتهم) على الوالدين (بثلاثة شرائط) أحدها (الفقر والجنون) فالنفي الكبير لا يجب
 نفقته (أو الفقر والزمان) فالنفي القوي لا يجب نفقته (أو الفقر والجنون) فالنفي العاقل لا يجب نفقته
 وقد كراهى المصنف السبب الثاني في قوله (ونفقة الرقيق والعمام واجبة) فمن ملك وعطاساً أو أمة
 أو مدبراً أو مولوداً أو ممة وجب عليه نفقته فطعم وقضه من غالب ثمرات أهل البلاد من غالب أدمهم
 بقدر الكفاية ويكسوه من غالب كسوتهم لا يتكفي في كسوة وقضه من الثمرات فقط (ولا يكافون من
 العمل إلا طيقون) فإذا استعمل المال في نفقته نهاراً أو ليله حسبته ويرى به صفاء وقت
 الصبالة ولا يكافداً به أيضاً لا يطبق حله وقد كراهى المصنف السبب الثالث في قوله (ونفقة الزوجة
 الممكنة من نفسها واجبة) على الزوج وإنما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنفين ذلك في
 قوله (وهي مفردة طلق) وفي بعض النسخ (احسبها كالزوجة موصراً) ويعتبر بداره بطول فقر كل يوم
 (فإذا كان من طعام واجبا عليه على يوم من ليلته المتأخرة عنه لزوجه مسجلة كانت أو فدية مرة كانت
 أو قسمة المأذون (من غالب ثمراتها) والمراد غالب ثمرات البلدان من حنطة أو شعير أو صبر أو غيرها على الأقل
 في أهل بلاده بقضاها (ويجب) للزوجة (من الأدم والكسوة ما جرت به العادة) في كل منها ما كان جرت
 عادة البلد في الأدم من ثياب وشعر وجنبون وغيرها تبعاً للعادة في ذلك فإن لم يكن في البلد ما غالب عليه
 المأذون في حال الزوج من ثياب الأدم اختار غالب الفصول فيجب في كل فصل ملية واحدة التام فيه من
 الأدم ويجب للزوجة أن يسألهم بخلق مال زوجها وأن جرت عادة البلد في الكسوة مثل الزوج بكتان أو
 حر أو جوب (وإن كان) الزوج (موصراً) ويعتبر بداره بطول فقر كل يوم (قد) أي فالواجب عليه
 لزوجه مسد طعام (من غالب ثمرات البلد) على يوم من ليلته المتأخرة عنه (ويأتي أدمه الموصرون) مما
 جرت به عادتهم من الأدم (ويكسونه) على ثياب ملية من الكسوة (وإن كان) الزوج (متوسطاً)
 وجنير قسطة بطول فقر كل يوم من ليلته المتأخرة عنه (قد) أي فالواجب عليه لزوجه ما (وصف) من
 طعام من غالب ثمرات البلد (ويجبها) (من الأدم) الوسيط (و) (من الكسوة) الوسيط وهو ما بين ما يجب
 على الموصر والمصر (ويجب على الزوج قليل ثمنه الطعام جاور عليه ثمنه ونحوه) ويجب لها آلة أكل
 وشرب وطبخ ويجب لها سكن يابق بها طرفة (وإن كانت ممن يخدم مثلها فعليه) أي الزوج (أن يخدمها)
 بجرة أو أمة له أو أمة مسخرة أو بالخلق على من عب الزوجة من مرة أو أمة تخدمه أو من الزوج
 بها (وإن أعسر بنفقها) أي المستقبلة (فلها) الصبر على أعمالها وتتقن على نفسها من مالها أو تفرش
 وبصرها نفقته ويناله عليه وأنها (تضع النكاح) وإذا انقضت صلته المذقوة وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق
 أما النفقة المأخوذة فلا فسخ فزوجه تسبها (وكذلك) للزوجة فسخ النكاح (إن أعسر) زوجها (بالصدق
 قبل الدخول) أو ساءت عسلت بساوء قبل العقد لا
 (فصل) في أحكام الحضانة وهي لغة أخوة من الحضان بكم الحاضر هو الجانب لضم الحاضنة الطفل
 إليه وشرطاً حاضن من لا يستقل بامر نفسه مما يؤخذ من عدم تغييره كطفل وكبير يجنون (وإذا طلق الرجل
 زوجته ولم ينفقها أو أحق بمحضاته) أي نفقته بما يصله به مهله بطعامه وشرطاً على بدونه ولو به
 وغرضه وغرضه من مصالحه وموئلاً الحضانة على من عليه نفقة الطفل وإذا انتزعت الزوجة من
 حضنته ولها انتقلت الحضانة لأمها ولو انتزعت حضنته الزوجة (ال) (مضب) (سبع سنين) وعمرها
 المصنوع لان التبين يتم غالباً بالكن المذاواة أو هو التبين وأما هل لـ (سبع سنين) أو بعدها (ثم)
 بعدها (يعتبر) الله (بين أو يطاعها) اختاروا له (إن كان) أي أحد الوالدين قد مضى أو مات الآخر

مادام التقصير فالحاقها بما لم يكن إلا مدح وجود المميز الذي بين الجلد والامر والامر بالامر التقصير بين الامور
على حاشية السبب كالتجريم (وشرائط المقتضاة سبع) أحدھا (القتل) فلا حاشية للقتل ولا على جنونها
أو قطع فاعل جنونها كيموت في سنة لم يسل من المقتضاة ذلك (و) الثاني (الحرية) فلا حاشية لحرية
وان أدت لها سبھا في المقتضاة (و) الثالث (الدين) فلا حاشية لتلكا على مسلم (و) الرابع (المقتضاة
المدفوعة والامانة) فلا حاشية لتفاسده ولا يشترط في المقتضاة تحقيق ابداله الياسنة بل تكفي الصلابة
الظاهرة (و) السادس (الامانة) بل المميز بأن يكون أواه مقبوع في بلد واحد فلو أراد أحدھما سفر
حاشية كيموت وتجارت طو ولا كان السفر أو قصيرا كان الواجب المميز وقصير مع المقيم من الاوين حتى يوصيه
المسافر منها ولو أراد أحد الاوين سفر فقتله كالاب أول من الام بمقتضاة فيقتله منها (و) الشرط
السابع (الحلق) أي شلأما المميز (من زوج) ليس من محارم الطفل فان نكحت فقتلها من محارم كتم
الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه ودعى على منھم بالمميز فلا تسقط حاشية بذلك (فان اشتغل شرط منها) أي
السبعة في الام (مسقط) حاشيتها كاشتد شرهه مفصلا

(كتاب أحكام الجنائيات)

جمع جنابة أهم من ان تكون قتلًا أو قتلًا أو جرحًا (القتل على ثلاثة أضرب) الرابع (معدوم) وهو معدوم
وهو معدوم بوزن ضرب ومعناه القصد ونطأ بعض ومعد خطا) وفي كالمصنف تفسير المعدوم قوله
(فالمعدوم هو ان يعدد) الخ أي (الضرب) أي الشخص (ع) أي بشي (يقتل غالبًا) وفي بعض النسخ
في القاتل (ويقتل) الخ أي (القتل) (بذلك) الشيء ويحدث (فبببب) أي القصاص
(عليه) أي المقتول وما ذكره المصنف من اعتبار قصد القتل ضميمًا لواجب خلافه وشرط وجوب
القصاص فنفس القاتل أو قطع أطرافه اسلام أو أمين فهدد الحربي أو الرد في حق المسلم (فان عفا عنه)
أي عفا الحق عليه من الجوار في صورة العمد المقتول (وبين) على القاتل (دية مغلطة حاشية على
القاتل) (ويستدرك المصنف بيان تحليلها) (وانطأ المقتول) أي (يقتل) كصيد (فيصير جلا فيقتله
فلا يقر عليه) أي (الراي) بل يجب عليه دية عتقة أو بريد مسكر المصنف بيان تحقيقها (على المقاتلة
موجبة) عليهم (في ثلاث سنين) يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلثية كفاية وعلى الفتي من العاقلة من
أصحاب الكهبة أكثر من سنة نصف دينار ومن أصحاب الفضة ستة دراهم كإثباته المتأول وغيره والمراد
بالعاقلة عصابة الخ أي لا أصله وفرعه (ومعد خطا) أن يقصد ضرب به جلا لا يقتل غالبًا) كان ضربه بعضا
نسيقه (فبببب) المضررب (فلا يقر عليه) بل تجب دية مغلطة على العاقلة موجبة في ثلاث سنين) ويستدرك
المصنف ان المقتول ما تم شرع المصنف في ذكر من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الاثر أي
نفيه لان الحق عليه يتبع الجانية بما أخذ منها فقال (وشرائط وجوب القصاص في القاتل) (أو بعت)
وفي بعض النسخ فصل وشرائط وجوب القصاص أربع الاول (أن يكون القاتل بالغًا) فلا قصاص على
صبي ولو قال أو قال أو قال أي صلب بل لا يدين الثاني أن يكون القاتل (عاقلا) فبفتح القصاص من مجنون الا
ان تطلع من لحيته نيزاد شرب شيئا ظنه غير مسكر فزال عقده فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون)
القاتل (والله المتقول) فلا قصاص على والله يقتل بركه وان سفل الولد قبل أن ينجح ولو حكمه ثم يقتل
والد بوجه قصص حكمه (و) الرابع (أن لا يكون المقتول شخص من القاتل بغير أو بغير) فلا يقتل مسلم
بكافر سريًا كان أو مبذرا أو معاهدا ولا يقتل سريقت ولو كان المقتول أنقص من القاتل بغير أو مبذرا أو
طول أو قصير مثلا فلا يرد ذلك (وتقتل الجماعة بالواحد) ان كافأهم وكان قتل مسكرا أو واحد منهم
لواقتل كان قاتلا ثم أشار المصنف لقاعدة بقوله (وكل مضمين جرى القصاص بينهما في النفس يجرى
بينهما في الأطراف) التي لكان النفس فكما يشترط في القاتل كونه مكافيا بشرط في القاطم لطرف كونه

وشرائط المقتضاة سبع
المقتول والمسلم يتوالدين
والعفة والامانة والامانة
والظفر من زوج فليان اشتغل
شرط منها سقطت
(كتاب الجنائيات)
القتل على ثلاثة أضرب
معدوم خطا بعض ومعد
خطا فالمعدوم هو ان
يعدد في ضربها يقتل
غالبًا ويقتل بذلك فيجب
القتل عليه فان عفا عنه
وجبت دية مغلطة حاشية
على القاتل وانطأ المقتول
أن يرى على شيء فيصير جلا
فيقتله فلا يقر عليه بل
يجب عليه دية عتقة على
المقاتلة موجبة في ثلاث
سنين ومعد خطا أن
يقصد ضرب به جلا لا يقتل
غالبًا فيقتل فلا يقر عليه
بل تجب دية مغلطة على
العاقلة موجبة في ثلاث
سنين وشرائط وجوب
القصاص أربعة أن يكون
القاتل بالغًا عاقلا وان
لا يكون عبداً أو مقبوعاً أو
لا يكون المقتول شخص من
القاتل بغير أو بغير وقاتل
الجماعة بالواحد وسقط
مضمين جرى القصاص
بينهما في النفس يجرى
بينهما في الأطراف

مكافأ وجبت لمن لا يقتل شخص لا يقطع طوقه (وتشترط وجوب القصاص في الأطراف بعد الشراطة
المذكورة) في قصاص النفس (اثتان) أحدهما الاشتراك في الاسم الخاص (الطرف المقتول وعينه
المستقيمة بقوله) (البني بالبنى) أي قطع البني مثلاً من أذن أو يد أو رجل بالوى من فخذ (واليسرى بما
ذكر (اليسرى) مما ذكر) يثبت دقاً قطع يجر يسرى وعكسه (و) الثاني (أن لا يكون بإحد الطرفين
شال فلا يقطع يد أو رجل مصحبة مثلاً موسى التي لا عمل لها أما الشال فمقطع المصحبة على المشهور والأد
يقول عدلان من أهل الخبرة أن الشال إذا قطعت لا يقطع الدم بل تنفخ أفواه العروق ولا تستبدل بالحسم
ويشترط مع هذا أن يغير به مستوفى ولا يطلب أو شال الشلل ثم أشار المصنف بقاعدة بقوله (وكل عضو
أخذ) أي قطع (من مفصل) كرقب وكوع (ففيه القصاص) وما لا مفصل له لا قصاص فيه وأعلم أن شجاج
الرأس والرجل عشرة حواصة بمجسلات وهي ما تنشق الجلد قليلاً وامتدح به وأربعة قطع اللحم
ومن لا حة نفوس فيه وسما في بضع الجفلة التي بين القسم العظيم من موضع قطع العظيم من القسم العظم
تسكر العظيم سواء أوصعته أم لا ومنقطة تنشق العظيم من مكان إلى مكان أو ما مومع بطلع خريطة
الماغ السامة أم الرأس وما دافعه بغير مجسمة تقرب تلك الخريطة وتصل إلى أم الرأس وما ساق
المصنف من هذه العشرة ما عرفت بقوله (ولا قصاص في الجروح) أي المذكورة (الأي الوضعة) قطع لافي
غيرها من بقية العشرة

(فصل في بيان الأدب وهو المال الواجب بالجناية على حرفي نفس أو طرف) (والدية على غير من مقطعة
وعقفة) ولا ثالث لهما (خالصة) سبقت قتل الذكرا لحر المسلم مجداً (مائة من الأبل) أو مائة مثلية
(ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معنا في كتابنا كذا (أو يعون خففة) بضع أناء الهجمة
وكسرا الدم وبالنفس وفهرها المصنف بقوله (في طونها أولادها) والمضى أن الأربعة حوامل وبيت
حلياً بقوله أهل الخبرة الأبل (والعقفة) سبقت الذكرا لحر المسلم (مائة من الأبل) وبالفئة خمسة
(عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض)
ومضى وجبت الأبل على قاتل أو عاقلة أو حدث من أبل من وجبت عليه وأن لم يكن له أبل أو ثمن من غالب
أبل بلدة بلدى أو قرية بدوى فإن لم يكن في البلدة أو القرية أبل فتؤخذ من غالب أبل أقرب البلدان
موضع المؤدى (فإن عذمت الأبل انتقل إلى فئتها) (و) نسخة أخرى وإن أعوزت الأبل انتقل إلى فئتها
هذا ما في القول الجدي هو الصحيح (وقيل في) القديم (ينتقل إلى الشدينا) في حق أهل الذم (أو)
ينتقل إلى) (نسخة أخرى) القديم في حق أهل الفضة وسواها فجاز كراهية خالصة والعقفة (وإن غلظت)
على القديم (زيد عليها الثلث) أي عقده في الذنائب ألفاً مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثون درهماً
الفضة ستة عشر ألف درهم) ونظاً دية الخلفاء ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة
أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغلظ فيه على الأصح (والثاني مذكور في قول
المصنف (أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والحرم هو حرمها ثلاث مذكور في قوله
(أو قتل) قريباً (فأحرهم حرم) أي حرم مكة (أو قتل في الحرم) أي حرم مكة (أو قتل في الحرم) أي حرم مكة
(و) دية المرأة (والثاني المشكل (على النصف من دية الرجل) شواجر ما في دية حرمه مسلمة في قتل عمد
أو شبهه مجسوم من الأبل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون بنت لبون وخمسة عشر حقة (أو حوامل أو
قتل شواجر بنات مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون (و) دية اليهودي
والنصراني) والمسلم (أو المعاهد (نار دية المسلم) نفساً وحرماً) وأما اليهودي ففيه ثلثا عشرين (المسلم)
وأخر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق أنها مائة من الأبل (في قطع) كل من
البدن والرجلين يغيب في كل يد أو رجل خسوم من الأبل وفي قطعها مائة من الأبل (و) تكمل الدية
في قطع (الأنف) أي في قطع مائة من الأبل وهو المارون في قطع كل من طريسه والمارون ثلثه (و) تكمل

وتشترط وجوب القصاص
في الأطراف بعد الشراطة
المذكورة اثنتان الاشتراك
في الاسم الخاص باليسرى
بما ذكر (اليسرى) مما ذكر
يثبت دقاً قطع يجر يسرى
وعكسه (و) الثاني (أن لا
يكون بإحد الطرفين
شال فلا يقطع يد أو رجل
مصحبة مثلاً موسى التي
لا عمل لها أما الشال
فمقطع المصحبة على
المشهور والأد يقول
عدلان من أهل الخبرة
أن الشال إذا قطعت
لا يقطع الدم بل تنفخ
أفواه العروق ولا
تستبدل بالحسم
ويشترط مع هذا
أن يغير به مستوفى
ولا يطلب أو شال
الشل ثم أشار
المصنف بقاعدة
بقوله (وكل عضو
أخذ) أي قطع
(من مفصل) كرقب
وكوع (ففيه
القصاص) وما لا
مفصل له لا قصاص
فيه وأعلم أن
شجاج الرأس
والرجل عشرة
حواصة بمجسلات
وهي ما تنشق
الجلد قليلاً
وامتدح به
وأربعة قطع
اللحم ومن لا
حوة نفوس فيه
وسما في بضع
الجفلة التي
بين القسم
العظيم من
موضع قطع
العظيم من
القسم العظم
تسكر العظيم
سواء أوصعته
أم لا ومنقطة
تنشق العظيم
من مكان إلى
مكان أو ما
مومع بطلع
خريطة
الماغ
السامة أم
الرأس وما
دافعه بغير
مجسمة تقرب
تلك الخريطة
وتصل إلى
أم الرأس وما
ساق المصنف
من هذه
العشرة ما
عرفت بقوله
(ولا قصاص
في الجروح)
أي المذكورة
(الأي
الوضعة)
قطع لافي
غيرها من
بقية
العشرة

(فصل في بيان الأدب وهو المال الواجب بالجناية على حرفي نفس أو طرف) (والدية على غير من مقطعة
وعقفة) ولا ثالث لهما (خالصة) سبقت قتل الذكرا لحر المسلم مجداً (مائة من الأبل) أو مائة مثلية
(ثلاثون حقة وثلاثون جذعة) وسبق معنا في كتابنا كذا (أو يعون خففة) بضع أناء الهجمة
وكسرا الدم وبالنفس وفهرها المصنف بقوله (في طونها أولادها) والمضى أن الأربعة حوامل وبيت
حلياً بقوله أهل الخبرة الأبل (والعقفة) سبقت الذكرا لحر المسلم (مائة من الأبل) وبالفئة خمسة
(عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض)
ومضى وجبت الأبل على قاتل أو عاقلة أو حدث من أبل من وجبت عليه وأن لم يكن له أبل أو ثمن من غالب
أبل بلدة بلدى أو قرية بدوى فإن لم يكن في البلدة أو القرية أبل فتؤخذ من غالب أبل أقرب البلدان
موضع المؤدى (فإن عذمت الأبل انتقل إلى فئتها) (و) نسخة أخرى وإن أعوزت الأبل انتقل إلى فئتها
هذا ما في القول الجدي هو الصحيح (وقيل في) القديم (ينتقل إلى الشدينا) في حق أهل الذم (أو)
ينتقل إلى) (نسخة أخرى) القديم في حق أهل الفضة وسواها فجاز كراهية خالصة والعقفة (وإن غلظت)
على القديم (زيد عليها الثلث) أي عقده في الذنائب ألفاً مائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثون درهماً
الفضة ستة عشر ألف درهم) ونظاً دية الخلفاء ثلاثة مواضع) أحدها (إذا قتل في الحرم) أي حرم مكة
أما القتل في حرم المدينة أو القتل في حال الإحرام فلا تغلظ فيه على الأصح (والثاني مذكور في قول
المصنف (أو قتل في الأشهر الحرم) أي ذى القعدة وذى الحجة والحرم هو حرمها ثلاث مذكور في قوله
(أو قتل) قريباً (فأحرهم حرم) أي حرم مكة (أو قتل في الحرم) أي حرم مكة (أو قتل في الحرم) أي حرم مكة
(و) دية المرأة (والثاني المشكل (على النصف من دية الرجل) شواجر ما في دية حرمه مسلمة في قتل عمد
أو شبهه مجسوم من الأبل خمسة عشر حقة وخمسة عشر جذعة وعشرون بنت لبون وخمسة عشر حقة (أو حوامل أو
قتل شواجر بنات مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون وعشرون بنت لبون (و) دية اليهودي
والنصراني) والمسلم (أو المعاهد (نار دية المسلم) نفساً وحرماً) وأما اليهودي ففيه ثلثا عشرين (المسلم)
وأخر منه ثلث خمس دية المسلم (وتكمل دية النفس) وسبق أنها مائة من الأبل (في قطع) كل من
البدن والرجلين يغيب في كل يد أو رجل خسوم من الأبل وفي قطعها مائة من الأبل (و) تكمل الدية
في قطع (الأنف) أي في قطع مائة من الأبل وهو المارون في قطع كل من طريسه والمارون ثلثه (و) تكمل

الذين قطع (الاذنين) أو قلعهما بغير إيقاع كما يحصل من قطعهما بإصبع أو شيء من مثل ذلك تصف
 ديترافوقه إذ ذكر من أذن السبع وغيره ولو أيس الأذنين بجماعة عليهم فيها دين (والذين يوفى كل
 منهما نصفين يتوسر على ذلك من أسول أو لعمرو أو أمش (و) في الجفون أو وجهه على كل من عثر منها
 ربع دية (والساب) لتأطس على الفوق ولو كان اللسان لاثنين وأوت (والشفتين) وفي قطع أحد لهما
 نصف دية (وذهب الكلام) كله وفي ذهب بضعة جسطه من اللثة أو عروق التي تخرج الدية عليها
 ثمانية وعشرون مائة الفرب (وذهب البصر) أي إقاعه من العينين أما إقاعه من أحدهما
 ففيه نصف دية ولا فرق في العينين بين صغيره وكبيره أو عين شيخ وطفل (وذهب السمع) من الأذنين وإن
 نقص من أذن واحدة سدت وضبط منتهى سمع الأخرى وجب قسط التفاوت وأخذت منه من
 ثمانية (وذهب الشم) من المخرب وإن نقص الشم وسط قدره وجب قسطه من الإيقاع أو لا الحكومة
 (وذهب العقل) فإن زال بجره على الرأس أو شقوقاً مقدواً وحكومة وجبت اليشمع الأوش (والفكر)
 السليم ولو ذكر صغير وشيخ وعين وقطع الحشفة كل كرفق قطعها وحداية (والأثنين) أي
 اليسطينين من عيني ويحوي على قطع أحدهما نصف دية وفي الوضعة من الإقرار للمسلم (و) في
 (الس) منه (عشر من الأبرق) أذهب (ل) عضواً من ضيقه حكومة (ب) جزء من الدية نسبته
 إلى دية النفس نسبة قصها أي الجنابة من قيمة الجنى عليه لو كان رقيقاً بصفاته التي هو عليها فالقوات
 آية الجنى عليه بالجنابة على بده مثلاً عشرون بدها نسبة بالنفس عشر فيب عشر دية النفس (ودية
 النبد) المصوم (فيمه) أو الأمانة كذلك ولو زادت فم كل منها على دية الحر ولو قطع ذكر عبد أو ثبته
 وجب ثمان في الأظهر (ودية الجن المهر) المسلم بحال أو ديوان فانت أمه مصومة حال الجنابة
 (غرة) أي نسبة من الرقيق (عبد أو أمانة) مسلم من عيب مبيع وشروط بلوغ الفترة نصف عشرة دية
 فإن فقدت الفترة وبسبب دله أو هو خمسة أجرة وتجب الفترة على باقي الجنابة (ودية الجن الرقيق عشر
 قيمة أمه) يوم الجنابة عليها ولو تكوّن صلبه جيليداً أو يصبى الجنين اليهودي أو أله رأى غرة كلت
 غرة مسلم وهو غير ثمانية

فصل في أحكام القسامة وهي أيمان القلاء (وإذا اتفق بدعوى القملوث) مثله وهو لغة الضعف
 وضحاقر نسبه تدل على صدق المدعي بأن وقع في القربة في القبل صدقه وإلى هذا أشار المصنف بقوله
 (يقع في القس صدق المدعي) بأن وجد قبل أو بوضه كزأسه في حفلة منصفه عن بذكير في الرضة
 وأماها أو وجد في قربة صغيرة لا عدالة ولا يشاركه في القربة غيرهم (حلف المدعي خمين يميناً) ولا
 يشترط أن لا يتأهل على المنصب ولو تخطل الإيمان حيوس من الحاشية أو اجتمع منه بنى بعد الأثر على
 ملحق منها أن يمل القاضى الذي وقت إشاعة ضده فإن عزل عن قربة غير وجب استنفاها (و) إذا
 سلف المدعي (استحق الدية) ولا تقع القسامة في قطع طرف (ولكن يمكن هناك لو تهاين على الدية
 عليه) قيمة لم يسمينين (وعلى قائل النفس المهرمة) عهداً أو خطأ أو شبه عهد (قارة) ولو كانت القاتل
 صيداً أو مجموعاً يفتن التي منهما من ماله أو الكفاية (حق دية مؤمنة سلمة من القبول المهرمة)
 أي الله ياله بل والكس (و) على لم يحد (ها) قصية شهرين (باللال) متابعين) نية كفاية ولا يشترط
 نية المتابع في الأصح وإن جهز المهر من صوم الشهرين لهم وألقته بالصوم مشقة شديدة أو خاف
 زيادة المهر كثر بطعام ستمين مكبناً أو قسراً يدفع لكل واحد منهم مدام طعام جهز كثر الظرة
 ولا يلزم كثر ولا هاتماً ولا ملطياً

كتاب الحدود

جمع: وهو لغة المنع وصحبت الحدود بذلك لعلها من ارتكاب القواش وبدا المصنف من الحدود وحيد
 الزا المذكور في آفاقه (والزاني على ضربين محسن وغير محسن فالمحسن) وسبق في قريبه إلى الباتم

والأذنين والعينين والجلون
 الإربعة والساكنة الشفتين
 وذهب الكلام وذهب
 البصر وذهب السمع
 وذهب الشم وذهب
 العقل والذكور والأثنين
 وفي الوضعة والسن خمس
 من الأصل وفي كل عضو
 لامنعة فيه حكومة ودية
 العبد قيمته ودية الجنين
 الحر غرة عبد أو أمانة ودية
 الجنين الرقيق عشر قيمة أمه
 (فصل) وإذا اتفق بدعوى
 القملوث يسمع في النفس
 صدق المدعي حلف المدعي
 خمين يميناً واستحق الدية
 وإن لم يكن هناك لو تهاين
 على المدعي عليه وعلى قائل
 النفس المهرمة كثارة
 حق دية مؤمنة سلمة من
 الضوب المهرمة فإن لم يحد
 قصية شهرين متابعين
 (كتاب الحدود)
 والزاني على ضربين محسن
 وغير محسن فالمحسن

المعلق الخمر المكي شبيب مستغنه أو قتلوا من مقلوبها قبل في نكاح صحيح (حده الرحم) بمجولة مستعدة
 لا يضمن صغير ولا حضرة (وغير المحسن) من رجل أو امرأة (حدها المستقلة) حيث بذلت لأصاها
 بالجلد (وغير تام إلى صفة القصر) نكاحا كقراء أو الأما بوضف مدة العام من أول سفر الزاني لمن
 وضحه مكان التعزيب أو الأولى أن يكون بعد الجلد (وشرائط الإحصان أربع) الأولى والثاني البوليغ
 والفقيل فلا حد على صغير يمشي بل يؤذي به ابنه من هان عن الوقوع في الزنا (و) الثالث (الحرة) فلا
 يكون الرقيق ولا المعسر والمكاتب وأم الولد عصاوان وعلى كل منهن في نكاح صحيح (و) الرابع (وحد
 الوالد) من مسلم أو ذمي (في نكاح صحيح) وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح وأودا الوالد تنقيح الحشفة
 أو قتلوا من مقلوبها قبل ويخرج بالصحيح الوالد في نكاح فاسدة لا يحصل به التصيين (والعبد والامة
 حددها حد نصف الحر) فحد كل منهما حين جلدته ويغرب نصف علمه ولو قال المصنف من فيه روق حله
 الخ كان أول علم المكاتب الحر وأم الولد (وسمى الوالد) وثانيان البهائم حكم الزنا) فمن لا ما يضمن
 بأن يوطئه في ذممه حد على المذنبين من أن يوطئه حد كمال المصنف لكن الزاح أنه يزوي (ومن وطئ)
 أجنبية (المعصومان) الفرج عز زولا (يلغ) الإمام (والتعزير أدنى الجلود) بان عزو عبد واجب أن ينقص في
 تعزيره عن عشرين جلدة أو عزو سرا واجب أن ينقص في تعزيره عن أربعين جلدة لأنه أدنى حد على من
 (فصل) في أحكام القذف وهو لغة الزنى وشراها الزنى بالزناح لوجه التمييز لضعف الشهادة بالزنا وإذا
 قذف بذل مذهب (غيره بالزنا) كقولك زنت (عليه حد القذف) فثانين جلدة كسبائي هذا إن لم
 يكن القاذف أباً أو أم ولد أو حلياً كسبائي (غاية شرائط ثلاثة) هي: 1- أن ينقص (منه) القاذف
 وهو أن يكون بالغاً عاقلًا خالصاً والعنف لا يحدان بحدتهما شخصاً (وأن لا يكون والدها المقذوف) فلو
 قذف الأب أو الأم أو الإلهاد أو من سفلى لأحد حليه (وخسة في المقذوف وهو أن يكون مسلماً بالغا
 عاقلًا حراً عاقلاً) من الزنا فلا حد بحد القذف الشخص كقوله أو صغيراً أو مجنوناً أو قبيحاً أو زانياً (ويحد الحر)
 القاذف (ثانين) جلدة (و) يحد العبد أو مملوك (وسقط) من القاذف (حد القذف ثلاثة) 1- ثلاثة
 أشياء) 1- إقامة البينة) سواء كانت المقذوف أجنبياً أو زوجة أو الثاني مذكور في قوله (أو عفو
 المقذوف) أي من القاذف وثالثاً كذا كوفي قوله (أو القام في حق الزوجة) وسبق بيانه في قول
 المصنف فصل وإذا زنى الرجل الخ

فصل في أحكام الأشربة وفي هذا التحاق بشرها (ومن شرب خمر) وهي المتخذة من عصير الننب
 (أو شراب استكر) من غير الخمر كالنبيذ المتخذ من الزبيب (يحد) فثلاثة الشارب إن كان حراً (أو عشرين)
 جلدة وإن كان قبيحاً عشرين جلدة (و) يجوز أن يبلغ) الأمام (به) أي حد الشرب (ثمانين) جلدة
 والزيادة على أربعين حراً وعشرين قبيحاً (على وجه التعزير) وقيل الزيادة على مائة كحد على هذا
 عتق النفس صها (ويجب الحد عليه) أي شارب المسكر بأحد أمرين البينة) أي رجلين يشهدان
 بشرب مائة كر (أو الأقار) من الشارب بأنه شرب مسكراً فلا يحد بشهادة رجل واحد أو لا بشهادة
 امرأتين ولا يحد من مدونة ولا جمل القاضى ولا علم غيره (ولا يحد) أيضاً الشارب (بالحق) مؤلفاً له (أو
 بأن يشربه وأتبعه الخمر

فصل في أحكام قلم السرقة وهي لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذ خفية ظاهراً من حرزته (وخط
 يد السارق ثلاثة شرائط) وفي بعض النسخ ستة شرائط (أن يكون) السارق (بالعاقلة) مختاراً مسلماً
 أو ذمياً فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وخطع مسلم وذمي بالغ مسلم وذمي وأما المعاهد فلا قطع عليه في
 الأنهر وما تقدم شرط في السارق كذا المصنف بشرط القطع بالنظر للمدروقي قوله (وأن يسرق نصاباً
 قنبره ربع دينار) أي خالصاً مضموناً أو يسرق قدوافه متوشلخ خالصاً ربع دينار ومضروباً وقنبره
 (من حرزته) فإن كان المسروق مضموناً أو مسجوداً أو شارباً اشتراط في إقراره دوام القاطن وإن كان

حده الرحم وغيرها
 مائة جلدة وتغريبه حكم
 إلى صافه القصر وشرائط
 الإحصان أربع البوليغ
 والفقيل والحر في وجود
 الوالد في نكاح صحيح والعبد
 والامة حددها نصف حد
 الحر وحكم الوالد وثانين
 البهائم حكم الزنا ومن وطئ
 فحد أدون المقر عز زولا
 يبلغ بالتعزير أدنى الجلود
 (فصل) وإذا قذف
 قربة بالزنا فحد القذف
 بغاية شرائط ثلاثة منها
 في القاذف وهو أن يكون
 بالغاً عاقلًا وأن لا يكون
 والده المقذوف وخسة في
 المقذوف وهو أن يكون
 مسلماً بالغاً عاقلًا حراً
 ويحد الحر ثمانين والعبد
 أو مملوك نصف حد القذف
 بثلاثة أشياء إقامة البينة
 أو حضور المقذوف أو القاطن
 في حق الزوجة
 (فصل) ومن شرب
 خمر أو شراب استكر يحد
 أربعين ويجوز أن يبلغ به
 ثمانين على وجه التعزير
 ويجب عليه بأحد أمرين
 بالبينة أو الأقار ولا يحد
 بالحق مؤلفاً له
 (مسألة) وتقطع يد
 السارق بثلاثة شرائط أن
 يكون بالغاً عاقلًا مسلماً
 نصاباً قنبره ربع دينار
 من حرزته

[illegible][illegible]

فصل في أحكام العيال والطلاق البات (ومن قصد) بضم أوله (أن يفي نفسه أو ماله أو غيره) باب
سأل عليه شخص بدينه أو أخذ له وادخل أوروبا سرعه (قاتل من ذلك) أي عن نفسه أو
سرعه (وقتل الصائل على ذلك فعلا صلا) خلاصان عليه بخصاص ولا بد ولا كفارة (وعلى ركب
الواج) سواء كان ملكا أو مستجيرها أو مستاجرها أو غائبها (فخاص ما تنقذه دابته) سواء كان
الانطلاق يد أو رجلها أو غير ذلك ولو بات أو ادخل بطريق قتل بذلك نفس أو مال خلاصان

فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلون يخالفون الإمام العادل ومعدو لبغاة باغ من البغي وهو الظلم (وقائل) يقع ما قبل آخر (أهل البغي) أي قاتلهم الإمام (ثلاثة شرائط) أحدها (أن يكونوا في منتهى) بأن يكون لهم شركة بقوة وعدو جماع فيهم وإن لم يكن الخاطيع لعاملها صواب حيث يحتاج الإمام العادل لردهم لطاعته إلى كلفتهم من بذل مال وتحويل وجل ما كانوا أفراداً سهل ضبطهم فليسوا ببغاة (و) الثاني (أن يضرخوا من بغية الإمام العادل لما ينزك الاختياره أو يمنع قوته عليهم سواء كان السابق مالاً أو غيره كدق وقصاص (و) الثالث (أن يكون لهم) أي لبغاة (أو بل سائح) أي محفل كما يجبه بعض الأصحاب كطالبه أهل مقين بدم عثمان حيث اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من قتل عثمان فإن كان التأويل قفاوي البلاطين لم يتغير بل ساجحه معاد ولا يقابل الإمام البغاة حتى يست اليهم رسولاً أميناً يسلوهم ما يكرهونه فإذا ذكرناه مظلة هي السبب في امتناعهم من طاعته أثرها وإن

ليد كروا شيئا أو أصروا بهذا القتل المظلم على البغرة منهم ثم أحلهم القتل (ولا يقتل أسيرهم) أي
 البغاة ظنهم شخص حاد لا يصان عليه في الأصم ولا يطلق أسيرهم وإن كانوا حكاما أو أمراء حتى
 تنقضي الحرب و يتفرق منهم إلا أن يبيع أسيرهم عتقا أو ابتاعه للامام (ولا يبيعهم) أي يورسلهم
 وشيئهم البذر إذ انقضى الحرب وأمنت عائلاتهم يتفرقهم أو يوردهم للامام فلا يورسلهم بغير إذن ولا يبيعهم
 إلا لأمر من فوقه فيقاتلون بغيره كأن قاتلوا به أو أحاطوا به ولا يذنب على يديهم والتذليل تهم القتل
 ونفيه

ولا يقتل أسيرهم ولا
 يبيعهم ولا يذنب على يديهم
 (فصل) من المريد
 الاسلام استتيب ثلاثة
 ثواب والقتل ولم يضل
 يصل له ولم يذنب في
 المسلمين

(فصل) في أحكام الردة وهو أغشى أنواع الكفر ومعناه الفة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشره ما حل
 الاسلام فيه كفر أو قول كفر أو فعل كفر كسب أو صلب سواء كان على وجه الاستنواء أو العناد أو
 الاعتقاد كمن اعتقد حدوث المصانع (ومن أودع عن الاسلام) من رسل أو أمره أن يترك وجود الله أو
 كذب رسولاً من رسل الله أو حلل محرماً أو اجاح كل ما شرب الخمر أو سحر أو لا يلاحج كالنكاح
 والبيع (استتيب) أي وجوباً في الحال في الأصم قبل ما هو قابل الأصم في الأولى أي من الاستتابة وفي الثانية
 أنه جعل (ثلاثاً) أي إلى ثلاثة أيام (ثان ثاب) أي يورده إلى الاسلام بغير الشهادة من على الترتيب بان يؤمن
 بالله أولاً ثم يرسوله على حكم يرضع كلفه الروي في شرح المذهب في الكلام على تبة التوبة (والأ) أي
 وان لم يرسب المريد (قتل) أي قتله الامام أو كان يرضع بغيره لا يرسق وقوله في قتله غير الامام
 عزروا ان كان المريد قتيلاً قبل بدو قتله في الأصم فذ كرا المصنف حكم القتل وغيره في قوله (ولم يضل ولم
 يصل عليه ولم يذنب في مقابر المسلمين) وذ كره المصنف حكم تارك الصلاة في جمع العبادات وأما المصنف
 فذ كره ما نقل

(فصل) من ترك الصلوة
 على ضربين أحدهما أ
 يتركها بغير معتد لوجوب
 حكمه حكم المريد والثاني
 أن يتركها كسباً

(فصل) من ترك الصلوة المأمورة الصادقة بإحدى الخمس (على ضربين أحدهما أن يتركها) وهو
 مكافئ (بغير معتد لوجوبها حكمه) أي التارك لها (حكم المريد) وبغير قربة يات حكمه (والثاني أن
 يتركها كسلاً) حتى يخرج من وقتها حال كونه معتقداً لوجوبها فيستتاب فإن لم يصب على وجهه فليس له توبة
 (والأ) أي وان لم يرسب المريد (قتل حداً) لا كفراً (ولا حكمه حكم المسلمين) في الذنب في مقابرهم ولا يطمس قبره
 وله حكم المسلمين أيضاً في القتل والتكفير والصلاة عليه والله أعلم
 (كتاب) أحكام الجهاد

وصلى والقتل حداد
 حكمه حكم المسلمين
 (كتاب الجهاد) وشرها
 وجوب الجهاد سبب
 حصول الاسلام إليه
 والعقل والحريته والذكور
 والعصاة والمظالم على القتا

وكان الأمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده ففكفارة حالاً
 أحدهما أن يكون في بلادهم على الجهاد فرض كفاية على المسلمين في كل سنة فإذا فعله من فيه كفارة يستقط
 المخرج من الباقي والثاني أن يدخل الكفار بلادهم من بلاد المسلمين أو يتركوها في بلادها فاجلها وحيد
 فرض عين عليهم فيأنهم أهل ذلك البلد فم الكفار بما يمكن منهم (وشرها وجوب الجهاد سبب
 خصال أحدها الاسلام) فلا جهاد على كافر (و) الثاني (البويع) فلا جهاد على صبي (و) الثالث
 (العقل) فلا جهاد على مجنون (و) الرابع (الخربة) فلا جهاد على وثق ولو أمر به يده ولو سبها فلا مدبر
 ولا مكاتب (و) الخامس (الذكورية) فلا جهاد على امرأة أو غرضي مشكل (و) السادس (الصفه) فلا
 جهاد على من يرض بغيره من قتال ولو كذب أو بعتة شديدة كسب مطبقة (و) السابع (الطائفة على
 القتال) أي فلا جهاد على قطع يد مثلاً ولا على من عدم أهبة القتال كسلاحه أو كسب وثقه (ومن أسر
 من الكفار على ضربين ضرب لا يتخير فيه للامام بل (يكون) في بعض النسخ بدل يكون يصير (وقتها
 بنفس السبي) أي الأخذ وهم الصبيان والنساء أو صبيان الكفار وسأؤهم بغير جواز كراختناقي
 والجهادين وشرج بالكراختاء المسلمين لا لا يرسق في المسلمين (وشرها لائق بنفس السبي وهم)
 الكفار والاصلون (الرجال البالغون) الاحرار والعاقون (والامام بغيره بين أربعة أشياء) أحدها
 (القتل) ضرب وقبه لا يضره بغيره مثلاً (و) الثاني (الاسترة) في وسكهم بعد الاسترة في كيفية

ومن أسر من الكفار على
 ضربين ضرب يكون رقبا
 بنفس السبي وهم الصبيان
 والنساء أو ضرب لائق بنفس
 السبي وهم الرجال البالغون
 والامام بغيره بين أربعة
 أشياء القتل والاسترقاق

والغنية بالمال أو
 أن يارجل يضل من ذلك ما فيه
 المصلحة ومن أسلم قبل
 الأسر أمره له ودمه
 وسفرو أولاده وبمك الصبي
 ١٠. لأم منه وجود ثلاثة
 بها الصبي أحد أوبه
 فيه مسلم منفردا
 بوبه أو بوجدها قتل
 في دار الإسلام
 به (فصل) ومن قتل
 قتيلا أدنى عليه
 وقسم الغنية بعد ذلك
 خمسة أخماس فيبقى أوبه
 أخماسا لمن شهد الواقعة
 ويعطى ثلثا من ثلاثة أسهم
 والراجل منهم ولا يسهم إلا
 لمن استكمل فيه
 خمس شرائط الإسلام
 والبرخ والعقل والحربة
 والفكر وبقيتان اختل شرط
 من ذلك فخرج فهو لم يسهم
 وقسم الخمس على خمسة
 أسهم هم مسلم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصرف
 بعده للمصالح هم فقري
 القريب وهم بنو هاشم وبنو
 المطلب

أموال الغنية (و) الثالث (المن) عليهم بقية سيدهم (و) الرابع (الغنية) أموال المال أو بالرجل أو
 الأسرى من المسلمين وما غلبتهم كغنيمة أموال الغنية ويخبر أن يباي مشركا ولا يحسم أو أكثر
 ومشركون يجل (يعمل) الأمان (من ذلك ما فيه المصلحة) فالمسلمان فان ضل عليه الاختصاص بهم حتى
 يظهره إلا حظ لغيره يخرج من ثلثها بقا الأصليون الكفار وغير الأصليين كلهم يدين في السلم الإسلام
 بالإسلام فان ماتم تتو قتلهم (ومن أسلم) من الكفار (قبل الأسر) أي أسرا لإمامه (أو مؤلفه) ودمه
 وسفرو أولاده) من الصبي وبمك بإسلامهم تبعاه بخلاف الباقيتين من أولاده خلاصهم من الإسلام أيهم
 وإسلام الجد يصح أيضا الوفاة الصغير وإسلام الكافر لا يصح زوجه من أسرقه ولو كانت حاملًا فان
 أسرقته أخلع نكاحه في الحال (ويحكم الصبي بالإسلام مندوب ثلاثة أسباب) أحد أحدا (أو سلم أحد
 أوبه) فيحكم بالإسلام تبعاه للمساواة لمن بلغ مجنونًا أو بلغ حلالًا ثم من فك الصبي والسبب الثاني مذ كوفي
 قوله (أو يسه مسلم) حال كوفي الصبي (منفردا عن أوبه) فان سبي الصبي مع أحد أوبه فلا ينع
 الصبي السابق ومعنى كونه مع أحد أوبه أي يكون في جيش واحد وغنيمة واحدة لأن سلكهما يكون
 واحد ولو سبياه ذهبي وجهه إلى دار الإسلام لم يصح بالإسلام في الأصح بل هو على دين السابق والسبب
 الثالث مذ كوفي قوله (أو يوجد) أي الصبي (القطاني دار الإسلام) وإن كان فيها أهل ذمة فانه يكون
 مسلما وكذا لو وجد في دار كفار وفيها مسلم
 (فصل) في أحكام السبي وقسم الغنية (ومن قتل قتيلا أعطى عليه) بقسم الأقاليم بشرط كون القاتل
 مسلما كرا كان أو أتى حرا أو عبدا شرطه الإمامة أولا والسبب ثياب القاتل التي عليه وانضموا إلى الران
 وهو خوف لا قدم وليس السابق فقط لأن الحرب والمركوب الذي قاتل عليه أو أسكه بستانه والسر
 والقيام ومقودا الجوار السوار والطوق والمنطقة وهي التي يشدها الوط والخاتم والنفقة التي معه
 والجنينة التي قدامه وانما يستحق القاتل سلب الكفر إذا خسر نفسه حال الحرب في نفسه حيث يمكن
 بركوب هذا الفرو وشرك ذلك الكافر فلو قتله وهو أسير أو مات أوقته بعد انزاع الكفر فلا سلبه وكفاية
 شر الكافر أن يرذل امتناعه كان بقا عينه أو قطع يديه أو جليه والغنية ثمة مأخوذة من الغنم وهو
 الرمح وشره المال الحاصل للمسلمين من كفار أهل حرب يقتلوا بها في شيل أو بل ونوح بأهل الحرب
 المدل الحاصل من المرتدين فانه في لا غنيمة (وتقسم الغنية بعد ذلك) أي بعد إخراج السلب منها (على
 خمسة أخماس فيعطى أوبه أخماسا) من فقار ومنقول (لن شهيد) أي حضر (الوقفة) من الغائبين
 بنية القتال وإن لم يقاتل مع الجيش وكذا من حضر لبيعة القتال وقال في الظهور ولا يخفى أن حضر بعد
 انضمام القتال (ويعطى لقاوس) الماخض الواقعة وهو من أهل اقتال فخرس مهيا لقتال عليه سواء
 قاتل أم لا (ثلاثة أسهم) بين لفرسه وسهمه لولا يعطى للأفروس واحد ولو كان معه أفراس كره
 (والراجل) أي الخالة على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم إلا من) أي شخص (استكمل فيه خمس
 شرائط الإسلام والبرخ والعقل والحربة والفكر وبقيتان اختل شرط من ذلك فخرج فهو لم يسهم) أي الذي
 اختل فيه الشرط أم لا كونه صغيرا أو مجنونًا أو رقبا أو أوتى أو ذميا أو أرفخ لغة العلاء القليل وشرها
 شؤن دون سهم يعطى للراجل ويجهد الإمام في تدوير الرخ حسب رأي يفتيد بالقتال على غيره ولا كثر قتالا
 على الأقل لا العمل الرخ الإنسان الأربعة في الظهور والثاني محمد أصل الغنية (وتقسم الخمس)
 الباقي بعد الأخماس الأربعة (على خمسة أسهم هم) منه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وهو الذي كان
 له في حياته (يصرف) بعده للمصالح المتعلقة بالمسلمين حصصا لقتلة المالكين في البلاد أمخنة العسكري
 غير زقوت من الأخماس الأربعة كإطالة الماودى وغيره وكذلك فقرو وهي المواضع الخوفة من أطراف
 بلاد المسلمين المستلقة لبلادنا وأردنا الثغور بالرجال والأت الحرب يخدم الأهم من المصالح
 نالاهم (وهم يباي القري) أي قري رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهم شحاتهم وبنو المطلب)

ويكون ذلك على الكف والاولى باليهودي الاصفر وبالصيراني الاوق وبالمجوسي الاسود
وقول المصنف بمرقون صير بعد اذ وى اضايق الى رتبة بجمالها لئلا يكتفه في المتهاج كالذي يرمي الله
ولا يعرف من كلامه اى الامر الوجوب او التسبب لكن مقتضى كلام الجمهور الاول وصف المصنف
على الصلوة قوله (وشد الزنار) وهو رافى حجة غلبت بشدق الوصف فوق التباين ولا يمكن ان يجهل
(ويعتبر من ركوب الخيل) التفتيش وقبرها ولا يعتبر من ركوب الجبر ولو كانت خيفة واعتوى
من امساحهم المسلمين قول الترتك كقولهم الله ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
(كتاب) احكام (الصيد والاباح) والقضايا والاطعمة

والصيد مصد وأطلق هنا على اسم المفعول وهو المصيد (وما) أى الحيوان البرى المأ كقول الله
(فسد) بضم أوه (على ذكاته) أى ذممه (فد كاته) تكون (في حقه) وهو اهل العتق (ولبته) أى بلام
مفدومة وموحدة مستددة أسفل العتق والذ كاته ذال مهمة لانه التطيب لم يأمن تطيباً على اللحم
المنذوح وشراء ابطال الطرارة الفريضة على وجه مخصوص أما الحيوان المأ كقول الصير فصل على
الصحيح بالذبح (وما) أى والحيوان الهوى (لم يفسد) بضم أوه (على ذكاته) كشاة انسية فوحشت أو غير
ذهب شاردا (فد كاته عقره) بفتح العين عقر امرؤ قال الروح (حيث قدور عليه) أى فى أى موضع كان العقر
(وكل الذ كاته) وفى بعض النسخ ويستغنى فى الذ كاته (أربعة أشياء) أحدها (قطع الحلقوم) ضم
الحال المهملة وهو يجرى النفس دخولاً وخرجا (و) الثاني (قطع) (المري) بفتح ميم وهو من آخره ويحوز
تسهيله وهو يجرى الطعام والشراب من الحلق الى المعدة والمري يقتط الحلقوم ويكون قطع ما ذكر
دفعة واحدة فى دفعتين فانه يجرى المذبح حينئذ ومعنى بفتح من الحلقوم وهو المري لم يفسد المذبح
(و) الثالث والرابع (قطع) (الودجين) واوردال مفتوحين ثنية ورج بفتح الف والو كسرهما وهما قرنان
فى صفتى العنق يحيطان بالحلقوم (والمرزئ منها) أى الذ كاتى كفى فى الذ كاته (شيات قطع الحلقوم
والمري) قطع ولا يسن قطع اورداء الودجين (ويحوز) أى يمل (الاصطاد) أى أكل المصاد بكل
جارية معلومة من السباع) كالفقه والقهر والكلب (ومن جوارح الطير) كقصور وباقى أى موضع
كان جرح السباع والطير والجوارح مشتقة من الجرح وهو انكسب (وشراط قطعها) أى الجوارح
(أربعة) أحدها (أن تكون) المارحة معلومة بحيث (إذا أرسلت) أى أرسلها صاحبها (استرسلت)
الثانى أنها (إذا زيرت) بضم أوه أى زبرها صاحبها (زيرت) الثالث أنها (إذا قلت سيدنا لم تأكل
منه شيأ) (الرابع) أى يتكرر ذلك منها (أى تتكرر الشراط الاربعة من الجارحة بحيث يظن تأديها
ولا يرجع فى التكرار لمدى المرجع فيه لاهل الخبرة طباع الجوارح (فان علمت) منها (أحدى
الشراط لم يمل ما أخذته) الجارحة (الأن يدرك) ما أخذته الجارحة (كيد يديكى) فيمل حينئذ ثم ذكر
المصنف الذ كاته فى قوله (ويحوز الذ كاته بكل ما) أى بكل جند (يصح) كيد يديك من (الابلس والظفر)
وباقى العظام فلا يحوز الذ كاته بها ثم ذكر المصنف من تضع منه الذ كاتى قوله (وتصل ذ كاته كل مسلم)
بالحزب بفتح الذ كاته (و) ذ كاته كل (كتابى) أى يردى أرضه أو يردى جرحه ويجوز أن يكون فى الظاهر
ويكره ذ كاته أى (ولا تصل ذببة فهو ولا تولى) ولا وهما من لا كاتبه (وذ كاته الخنثى) خاصة
(بذ كاته) فلا يحتاج لذ كاته هذا وان وجد ميتاً أو فيه حياة قبر مستقرة لهم (الأن يوحسبها)
حياة مستقرة بعد نزوحه من بدن أمه (فيذكى) حينئذ (وما قطع من) حيوان (هى) فهو ميت الا ان شعر
أى المقطوع من حيوان مأ كول وفى بعض النسخ الا لشعر المتقطع فى المقارش والملايس وقبرها
(فصل) فى احكام الامهة الحلال منها وقبرها (وكل حيوان استطابته العرب) الذين هم أهل قروة
ونخب وطباع سليمة وذو ذببة (فهو حلال الاما) أى حيواناً (ورد الشرع بقبره) فلا يرجع فيه
لاستطابته (وكل حيوان استبقته العرب) أى عدوه ميتاً (فهو حرام الامور الشرع باباحه) فلا

يأكلوه من غير شئ
حيوان
بما يصيبه من الفايح
بما ذكر على ذ كاته
حقه ولبته وما يحد
بذ كاته فذ كاته عقره
شغلوه عليه وقال
كاته ربعة أشياء قطع
الحيوان المرى والودجين
مضى منها شيأ قطع
قروم والمري ويحوز
صطياد بكل جارية
لهم من السباع ومن
واحد الطير وشراط
ما أربعة أن تكون
رسلت استرسلت
زيرت انزيرت وإذا
بسدنا كل منه
رأى يتكرر ذلك منها
سدت احسدى
الط لم يمل ما أخذته
يدرك حيا فيذكى
سواء الذ كاته بكل
جرح الابلس والظفر
ذ كاته كل مسلم
ولا تصل ذ كاته
ولا تولى ذ كاته
بذ كاته الامه الا ان
حيان يذكى وما قطع
فهو ميت الا ان شعر
كل حيوان
لما نته العرب فهو
ل الا ما ورد الشرع
بسه وكل جسموان
كته العرب فهو حرام
ورد الشرع باباحه

ويحرم من السباع ما
 لا يقوى على صيده ويحرم
 الطيور ما له غلب
 يصح من بهيمة الضبط
 الفخصة أو يأكل من
 الميتة المحرمة ما ليس
 ومقتولها ميتا قرحا
 السمك والجراد
 حلال الكبد وال

● (فصل) ●

سنة مؤكدة ويحرم

فيها الجذع من

والثني من المعز

من الابل والثني من

وتجزئ البقرة من

والبقرة من يبعث

من واحد أو ربع لا

في أصحابها الموراة

عن رواها العرجاء

عرجها والمرضة ال

مرضها والعجاء العز

منها من الهزال ويحرم

الخصي والكسرة

ولا تجزئ المقطوعة

والثني وقت الذبح

وقت صلاة العياد

غروب الشمس من

أيام التشريق ويست

عند الذبح خمسة أشي

التي هي والصلاة على

التي من الله عليه وسل

واستقبال القبلة والتكبير

واللهما بالقول ولا يأكل

الخصي شيئا من الأضحية

المنفردة وبأ

الضحية

يبع من الو

التقرب والله

يكون سراما (ويحرم من السباع ما لا يقوى على صيده) أي من (قوى يلد به) على الحيوان كالد وقر (ويحرم من الطيور ما له غلب أي تقوى يجر به) كسقروا وبنو شاهين (ويحرم البضط) أي من خاف على نفسه الهلاك من عدم الأكل (في الفخصة) مؤن أرض ضاغطة أو بيلة مرض أو انقطاع رقة أو يبعثها (لا يأكل من الميتة المحرمة) عليه (ما) أي شي (يسد به) ومقتله أي بقية روحه (ولا يئامن حلالا ولا) وهما (السمك والجراد) لنا (فمن حلالا ولا) وهما (الكبد والطحال) وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق أن الحيوان على ثلاثة أقسام أحدها ما لا يؤكل فذبحته وميته سواء والثاني ما يؤكل فلا يصل إلا بالذكاة الشرعية والثالث ما يصل ميتته كالسمك والجراد

● (فصل في أحكام الأضحية) ● يضم المهنزة في الأشهر وهي اسم لما يذبح من الثمن يوم عيد الأضحية وأيام التشريق تذبح بالي الله تعالى (والأضحية سنة مؤكدة) على الكفاية ذاب أو ذاب أو أحسن أهل بيت كفي عن جميعها لا تجب الأضحية إلا بالتذوق ويحرم فيها البلع من الضأن وهو ماله سنة وطعن في الثانية (والثني من المعز) وهو ماله سنة وطعن في الثالثة (والثني من الابل) ماله خمس سنين وطعن في السادسة (والثني من البقر) ماله ستان وطعن في الثالثة (وتجزئ البقرة من سبعة) اشتركا في الضحية بها (و) تجزئ البقرة من سبعة كذلك (و) تجزئ الشاة من شخص (واحد) وهي أفضل من مشاركتها في سبعة أفضل أنواع الأضحية أبل ثم غرث ثم غنم (وأربع) وفي بعض النسخ وأربعة (لا تجزئ في الضحايا) أحدها (العوراء البين) أي الظاهر (عورها) وإن بقيت الحلقة في الأصم (و) الثاني (العرجاء البين عرجها) ولو كان حصول العرج لها عند أضحية الضحية بها بسبب اضطرابها (و) الثالث (المرضة البين مرضها) ولا يصير هذه الأمور (و) الأربع (العجاء) وهي (التي عرجها) أي عرجها معها (من الهزال) الحاصل لها من تجزئ الضحية أي المقطوع الضمينين (والكسرة) (القرن) أي ما يؤخذ في القدر ويحرم أيضا وقد عرفت وهي المسماة بالجلعاء (ولا تجزئ المقطوعة) كل (الأذن) ولا يضاهيها ولا يفرق بلا دن (و) لا المقطوعة (الذنب) ولا بضه (و) يدل (و) (ذنب الفرج) للأضحية (من وقت صلاة العيد) أي عيد الأضحية بارة الروضة وأصلها بدخل وقت التضحية إذا طلعت الشمس يوم الأضحية وقدر كنعين وخطبتين خفيفتين ١٥ ويستروفت الفرج (الغروب الشمس من آخر أيام التشريق) وهي الثلاثة الصلاة بعشر ألفة (ويستحب عدد الذبح خمسة أشياء) أحدها (التسمية) فيقول الذاب باسم الله ولا كل باسم الله الرحمن الرحيم فلا يرسم حل للمذبح (و) الثاني (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أي يكبره أو يجمع بين اسم الله واسم رسوله (و) الثالث (استقبال القبلة) أي وجه الذاب مع القبلة يتوجه هو أيضا (و) الرابع (التكبير) أي قبل التضحية أو بعدها ثلاثا كقول الموردي (و) الخامس (اللهما بالقول) فيقول الذاب اللهم زد من البكة وقبض أهد هذه الأضحية قربة منك علي وقرتها البكة قبلها (ولا يأكل الضحية شيئا من الأضحية المنفردة) بل يجب عليه الصدق بجميعها فلا أثرها من لزمه ضحاه (ولا يأكل من الأضحية المتطوعة) ثانيا على الجذع أو ما انتاد قليل تصدقهم ما ووجه النووي في تصحيح الضحية وقيل جدي ثلثا للسليلين الأغنياء ويصدق بثلث على الفقراء من لحمها ولربح النووي في الروضة وأصلها شيئا من هذين الوجهين (ولا يبيع) أي يحرم على المصنف بيع شيء من الأضحية أي من لحمها وأشعرها أو بجلدها ويحرم أيضا بيعه أحره ثمز أو ولو كانت الأضحية قلوغا (وطعم) حشام من الأضحية المتطوعة بها (الغنم أو النسا كن) والأفضل التصديق بجميعها الأضحية أقرضا يتبرك المصنف أكلها ومن له ذلك وإذا أكل المصنف وصدق الباقي حصل له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبحش

● (فصل في أحكام الضحية) ● وهي لعمري اسم للشرع على رأس المولود وشرع عليه سيد كالمصنف بقوله

(والعقيقة) على المولود (سقية) وبسر المصنف العقيقة بقوله (وهي) أي من المولود (والعقيقة) أي يوم ساء ولد ولدتو بحسب يوم الأولة من السبع ولوما المولود قبل الأربعين لا يشترط أن يعقها بعد ذات ما نزلت البلوغ فقط حكمه في حق الطلق من أولاد أمها أو غيرها من التي عن كمالها (ويخرج من الطلاق شاذو) (يخرج من الجارية بشاة) قال بعضهم وأما الطلق فيحمل الحاقه بالطلاق أو لا يطلي بقوله بالتدبير كونه أمر بالتدراك وتعدد العقيقة بتعدد الأولاد (ويعلم) العاق من العقيقة (الطاهر) والمساكين) أي طيها بالحق ويؤدى منها للفقراء والمساكين ولا يقضها ويؤلى ولا يكرس عظمها وأعلم أنها من العقيقة فزسلا متاعا من حب نفس لها ولا اكل منها أو التصديق بعضها وامتاع بها وقضتها بالتدريس حكمه على ما سبق في الأصح من أن يؤخذ في إذا المولود الجني حين يولد وأن يحل المولود بقرع بغيره ولا يسكنه داخله لتزله حتى إلى الجوف فأن وجد قرع طرب والفتى سلو وأن يسمى يوم ساء ولد لادنو هو تزجته قبل الساء وبعد ولوما المولود قبل السابع من تزجته

أبى السبق والري
المسافة صعبى
بالمناظرة بالسهم
بمكائن المسافة
به وصقة المناظرة
ويخرج العروس أحد
تقمى حتى انه اذا
استردوه وان سبق
بسه هو وان
لم يجر الا ان
ساحلا فاب
أخذ العوض وان
لم يفهم
(كتاب الامان
والشؤون)

عقد العين الا بالله تعالى
 باسم حسن اسمائه أو
 فة من صفاته فهو من
 المتصدق عليه فله فهو
 غير بين الصدقة أو كفاة
 العين ولا شيء من لغو العين
 من حلقه لا يشعل
 شيئا فامر غيره بفعله بحث
 ومن حلف على فعل أمر من
 ففعله أحداهما بحث

[illegible]

والأيمان بفتح الهمزة جمع عين وباء أصلها لغة السيد النبي ثم أطلقت على الحلف وبشره بالتصديق ما حصل
الخالقة أو أنها كيدته كرام الله أو صفته من صفات ذاته والتذويج جمع زوسب أو أي معانها في الفصل بعده
(لا يستعمل اليمين إلا بالله تعالى) أي دامه كقول الحالف والله (أو باسم من أمانته) المختصة به التي
لا تستعمل في غيره فكأنها الخلق (أو صفته من صفات ذاته) القائمة بكلمه وقد وردت مواضع الحالف على
كلمة حننا وأطلق عليه الذين (ومن حلف بصدقته) كقوله لله على أن تصلي على عائلي وبغيره من هذا
اليمين ثلثة بين الصالح والفسق وثلثة بين السائر والمجاهر والنجس (فهو) أي الحالف أو السائر (بغير بين)
الوجه الحالف عليه والتمه بالتميم (الصدق) عاله (أو كفارة اليمين) في الإلهو قول يلزمه
كفارة عين في قول يلزمه الوجها التزمه (ولا تمي في ليلو اليمين) وقصره أسبق لسانه في لفظ اليمين من غير
أن يقصد ما كفته في حال غضبه أو جهته بل والله عز وتولاؤه من قى وقت آخر (ومن حلف أن لا يفعل
شيأ) أي كسب عهده فأمره غيره بفعله ففعله بأد باع عبد الحالف (في بحث) ذلك الحالف ففعل غيره
الإنان به الحالف أنه لا يفعل هو ولا غيره ففعل ما أمره أو ما حلف أن لا تفعل قول في التسامح
فيه بحث فعل وكفه في التسامح (ومن حلف على فعل أمرين) كقوله والله لأفلس هذين التوبين
(فعل) أي ليس (أحدهما في بحث) فإن ليسهما معا أمر ما حلفت أن لا أفلس هذين أو لا هذين

حديل ونخبة باطن من بعده بحصة أو جوار أو معاملة...
 حوله (والرأب بعد التخص من يعضه (ولا) قيل القاضي شهادة (والله) بوان خلا (ولله) بوان بعض
 القسم بولده أي وان سفل (ولا) شهادة (ولا) والله بوان خلا أما الشهادة عليها فقبل (ولا) قيل
 كتاب القاضي القاضي آخر في الأحكام الأربعة شاهد من شهدان على القاضي الكاتب (بما فيه)
 أي الكتاب عند المكتوب إليه وأما المصنف ذلك إلى أنه إذا أدى شخص على نائب عال وبقيت المال
 عليه فإن كان له مال حاضر فله القاضي منه وإن لم يكن له مال حاضر سأل المدي بئها الحال إلى قاضي
 بلد العايب أيا ما لا توفى ففسر بالعايب أي الحال بأن يشهد قاضي بلد حاضر عدلين عانت عنده من
 الحكم على القاضي بصفه الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حذر عند ما عاها بالله أو فلا نوادي على
 فلا والنائب المقيم ببلد بالثنى القلا في عام عليه شاهد من وعايا فلا وفلان وقد مدلا هندي
 وحلف المدهور حكمت به المال أو شهدته الكتاب فلا نواي بشرط في شهود الكتاب والحكم
 ظهور عدم عند القاضي المكتوب إليه والتثبت من ذاتهم هنده بتعديل القاضي الكاتب بإهم
 (فصل) في أحكام القسمة فهو كسك القاف الاسم من قسم الشيء فبما يقع القاف وشرا قيسير بعض
 الانصبا من بعض بالقرين إلى (ويقتصر القاسم) المنصوب من جهة القاضي (البحر) في بعض
 النسخ إلى سبع (شراط الإسلام والبيع والعقل والحريه والنفقة كوزق لهد القاسم) أن النصف
 بمقدار ما لم يكن له مال أو ما لا يمكن القاسم منصوب من جهة القاضي فقد أشا إليه المصنف قوله
 (ما تراضى) وفي بعض النسخ كان ثانيا (الشراط) من قسم بينهما المال المشرط (المقتصر) في هذا
 القاسم (الذي) أي الشروط السابقة وأصلها أيا القسمة على ثلاثة أنواع أحدها القسمة بالأجزاء
 وتسمى قسمة الشرايات ثلثية الشرايات من حبوب وغيرها ففقر الانصبا كمال في موزون في موزون
 ودرعا من موزون ثم بعد ذلك يفرق بين الانصبا تعيين كل صيب منها واحد من الشراك وكيفية الاقتراع
 أن تؤخذ ثلاث أوراق متساوية ويكتب في كل ورقة منها اسم طرف من الشراك أو حصة من الأجزاء بحسب
 من ضميرها وتدرج تلك الأوراق في سادق مساوية من طين حيث لا تعد تخفيفه ثم توضع في حجر من لم يضر
 المكاثر أو الادراج ثم يخرج من لم يضرها ورقة على الحرة لأول من تلك الأجزاء أن يكتب اسم
 الشراك في الرافع كزبدو كزبدو كزبدو في الرقة من خرج اسمه في تلك الرقة ثم يخرج رقه أخرى على الجزء
 الذي يلي الجزء الأول بعد ما من خرج اسمه في الرقة الثانية ويغير الجزء الباقي للثالث أن كان الشراك
 ثلاثة أو يخرج من لم يضرها الكتاب أو الادراج ورقة على اسم طرف من الأجزاء ككتب في الرافع أجزاء الشراك
 ثم على اسم طرف من الجزء الباقي للثالث من النوع الثاني القسمة بالأعدل للسهم وهو الانصبا بالقيمة
 كأرض تختلف قيمة أجزائها فقرة أيا بقر بها موزون الأوص ينسبها نصفين يساوي ثلث الأوص
 مثلا لونه ثلثيا لفصل الثالث هما أو اثنتان سهما أو يكون في هذا النوع والذي فيه قاسم واحد وهو النوع
 الثالث القسمة بالرد إذا يكون في أحد جانبي الأرض المشتركة أو أكثر مثلا لا يمكن قسمته فيردس ما أخذ
 باسمه إلى أخرتها أو تفرقه قسمة الشرا أو الشراي المثال المذكور فلا تفرقه على من الشرا أو الشرا
 أقنوه النصف من الأرض ولا تخلفه ذلك فحسماته ولا بد من هذا النوع من قسمة ما كان (وان)
 كان في القسمة قسمة ثم لم يفرقه (أي) أي المال المقسوم (على أقل من اثنين) وهذا إن لم يكن القاسم
 كما كلف القسمة بفرقه فإن حكم القسمة بفرقه هو كضائه عليه والأصح جواز بطله (وإذا دعا)
 أحد الشرايين شريكه إلى قسمة ما لا ضرورة لزم الشريك (الاسترجاع) أي القسمة أما الذي
 منه ضرر وكما لا يمكن جعله حاصلا من أحد الشرايين فله حقه وامتنع الاسترجاع يجب طالب
 منه في الأصح
 بل في الحكم بالبنية (وإذا كان مع المدي يشه معها الحاكم وحكم بها) أن عرض دلتا والوا

ولا قبل شهادة
 عدوه ولا شهادة
 ولا ولا ولا ولا
 حاضر في خاص آخر
 الأربعة شهادة شاه
 يشهدان بمافيته
 (فصل) ويقترا
 السبعة شراط الا
 والبيع والعقل
 والله كسورة ولا
 والحساب ما تر
 الشرا كان بقر
 لم يقتصر بذلك
 في القسمة تقويم
 فبها على أقل من
 وإذا دعا إلى الشرا
 شريكه إلى قسمة
 فله في الاسترجاع
 (فصل) وإذا كان مع
 المدي يشه معها الحاكم
 وحكم بها

في الشهادة عليه وجلالته في الاظهر (وعرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أي رجلان
 وأما المصنف بهذا الضرب فخره (وهو ما سوى الزمان الجديد) كعقد قرب (وعرب) آخر من
 حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وعادل) شهر (ومضان) قطعون غير من الشهادة
 المبسوطة مواضع قبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة الوثن ومنها أن يصح في كل موضع
 بعد واحد (ولا قبل شهادة الأعيان الأربعة) وفي بعض النسخ (والأسم) والمراد بهذه
 النسخة ما ثبت بالاستفاضة مثل (الموت والنسب) لا كرا أو أتي من أب أو أخته وكذا الأم ثبت بالنسب
 فيها بالاستفاضة على الأصح (و) مثل (الملك والطلاق والرجعة) وقوله (ولشهادة قبل المعنى) ساقط
 في بعض نسخ المتن ومعناه أن كان المشهود له عليه معروف في الاسم والقب (و) مشهده (على
 المنبسط) وسورته أن يقر شخص في أدنى أمر حتى أو طلاق للشخص بصرف اسمه ونسبه وذلك
 الأمر على رأسه كالماتر في غنى الأمر به ومنبسطه حتى يشهد عليه بما جحد منه عند قاس
 (ولا قبل شهادة) شخص (بما لنفسه فاعلموا دفع منها شعرا) وبذلك تشهد شهادة السيد لعبد
 المأذون به في العاقل ومكانه

وعرب يقبل فيه الله
 وهو ما سوى الزمان إلى
 وعرب يقبل فيه واحد
 حلال ومضان ولا قبل
 شهادة الأعيان الأربعة
 مواضع المسوق والقب
 والملك المطلق والرجعة
 شهده قبل المعنى
 المنبسط ولا قبل شهادته
 جاز لنفسه فاعلموا دفع
 منها شعرا

(كتاب أحكام العتق)

وهو لغة مأخوذ من قولهم عتق الفرس إذا طار واستقل وشربا إذا شرب إلى ذلك شربا إلى
 الله تعالى وخرج إلى الحرية والبيعة فلا يصح عتقها (وصح العتق من الملك جائزا للأمر) وفي
 بعض النسخ جائزا للعتق (في ملكه) فلا يصح عتق غير جائز التصرف كعبي ومجنون وصبي وقوله
 (ويصح عتق العتق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها وقع العتق بفتح العين واسم أن يصريه
 الاتفاق والضرورة يصرف بها كاتب عتق أو محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صرح به
 في الأصح ذلك الرقة ولا يحتاج الصريح إلى تيقن وقوع العتق أيضا بغير الصريح كقول (والعتق ما يقع
 التيقن) كقول السيد لعبد لا مائة على حديد أو سلطان في حبسه ولو فذلك (وإذا أعتق) جائزا للتصرف
 (بعض جدد مثلا) عتق عليه جميعه (موسرا كان السيد أو لامعنا كان البعض أولا (وإذا أعتق)
 وفي بعض النسخ عتق (شركا) أي نصيبا (لحق عبد) مثلا أو أعتق جميعه (وهو موسر) باتباعه (سرى
 العتق الدايمة) أي السيد أو سرى القمأ يسرى بمن نصيب شرك على الصحيح وقوع السرية في الحال
 على الاظهر وفي قول بأداء القبة وليس المراد بالامر هنا هو العتق بل من له من المال وقت الاتفاق ما يفي
 بقية نصيب شركه فلا تلازم قوته قوت من تازمه فحقه في قومه وليسته ومن دستور ياتي بعوض
 سكتي بوجه (وكان عليه) أي الحقن (قبة نصيب شركه) يوم اعتاقه (في من مائة واحد من واليهما)
 من (مورود عتق عليه) بعد ملكه سواء كان المالك من أهل التبع أولا كعبي ومجنون

«(كتاب العتق)»
 ويصح العتق من كل
 جائز للأمر في ملكه
 يصح العتق بالعتق
 البية وإذا عسى
 عتق عليه جميعه
 أعتق شركه في عبد
 موسر سرى العتق الجاز
 وكان عليه قبة نصيب
 شركه ومن مائة واحد
 من واليهما أو مائة
 عليه

(فصل) في الولاء من خلو
 العتق وحكمه حكم التصيب
 عند عدمه وينقل إلى
 من المقتضى إلى الكوهم
 حصته وترتيب العتق
 في الولاء ترتيبهم في الأولاد
 ولا يجوز بيع الولاء ولا هبة
 (تسليم) ومن خلو لعدة
 إذا امت باعترف هو مد

«(فصل) في أحكام الدين» وهو لغة التطرق صاغا الأمور وشرا عتق من غير الحلية وذكره
 المصنف بقره (ومن) أي أو أيبه (أدا) (قال له) مثلا (أدا) (أما) (موسر) أي العبد (مدبر

ببطلانها من ثلثة
زوجه ان ينفقه حال
نحو بطلان غيره وحكم
ببطلان حال حياة السيد
العبد القن

فصل في أحكام الكتابة
تسمية اذا سألها العبد
في ما هو من مكسبا
فصح الاجال معلوم
كوزن مولا الى اجد
لوم اقله فبيان وهي من
في السيد لازمة ومن
بمع الكتابة جائزة
اثنى شاء والمكاتب
رب فيما يده من
ويجب على السيد
ضع عتسه من مال
حابة ما يستعين به على
بمجوم الكتابة ولا يفتق
اداء جمع المال

سئل واذا أصاب
سيد امته فوضعت
بين يديه ثمن من ثلثي
في حرم عليه بها وزنها
فيها وجزاه التصرف
بالاقتضاد والوطء
فأملت السيد عتقت
زوا من ماله قبل الدخول
الوصايا وولدها من غيره
زنا من أصاب أمه غيره
نكاح فالولدها مملوك
بندها

بمقتضى بطلانها) أي السيد (من ثلثة) أي ثلث ماله ان شرح كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج الحق
لم يقبل الزوجه وما ذكره المصنف هو من خبر جرح التدبير ومنه اعتقد به في وصح التدبير بالكتابة
أي صامع النية كتبت سيديك بعد موتى (و يجوز له) أي السيد (أن يبعه) أي المولى (في حال حياته
ويطلى بغيره) وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك كبيعته أو بغيره صلا والتدبير تعليق
عقود صفة في الاظهار في قول وصية للعبد بصفته فعلى الانظار لوعا عه السيد ثم ملكه ثم السيد التدبير على
المذهب (وحكم المدبر في حال حياة السيد حكم العبد القن) راجع في ذلك ما ذكره في كتاب المدبر للسيد وان
قل المدبر في السيد القية أو قطع المدبر فلا بد من ائرش ويحق التدبير بغيره وفي بعض النسخ وحكم المدبر في
حياة السيد حكم العبد القن

(فصل) في أحكام الكتابة بذكر الكتاب في الأشهر وبل بعضها كالمناقعة * وهي لغة مأثورة من
الكتب وهو جمع اضمروا لجمع لان فيها ضم يحم الى ضم وشرا عاتق معلق على مال مقسم وقتين معلومين
ما ذكره (والكتابة مستحبة اذا سألها العبد) أو الامه (واكان) كل منهما (مأمونا) أي أمنا (مكتسبا)
أي قويا على كسبه ما في بيعا التزمه من القوم (ولا تصح الاجال معلوم) كقول السيد لعبد
كاتبك على دينارين مثلا (و يكون) المال معلوم (مؤجلا) أي أجل معلوم أقله ثمانين كقول السيد في
المال المذكور لعبد قد تم الى ان يشار في ثلثي في ثمانية اذ ثبت ذلك فانت حر (وهي) أي الكتابة
العصية (من جهة السيد لازمة) فليس به فضله في زوجهاء ان يهزم المكاتب عن اداء الصبر أو بغيره
صدا الحل كقولهم عزت عن ذلك له سيد يثبته فضا في معنى العجز امتناع المكاتب من اداء التعميم مع
القدرة عليها (و) الكتابة (من جهة) العبد (الكتابة جائزة) هذه عقد الكتابة بغير نفسه بالطريق
السابق وله أيضا فضضا في شاء وان كان معه ما في مقبوم الكتابة يترافهم قول المصنف متى شاء ان
له اختيار الفهم أما الكتابة الفاسدة بجائزة من جهة المكاتب السيد (والكتابة التصرف فيما يده
من المال) ببيع وشراء أو بغيره وذلك بغيره ووافق بعض نسخ المتن عقد المكاتب التصرف فيما
فيه تسمية المال والرادا المكاتب عقدا بعد الكتابة متناهية وأما كتابه الا لا يجوز عليه لاجل السيد
في استهلاكها بغير حق (ويجب على السيد) بعد صفة كتابه عبده (أن يرضع) أي يحط عنه من مال
الكتابة (بما) أي شيئا يستعين به على اداء مجوم المكاتب ويقوم مقام الخط أن يدفع له السيد جزاء معلوما
من مال الكتابة وذكر الخط أولى من الدفع لان القصد بالخط الامانة على المتفق وهي محققة في الخط
موجودة في الدفع (ولا يفتق) المكاتب (الاباء جميع المال) أي مال الكتابة بعد القدر الموضوع
عنه من جهة السيد

فصل في أحكام أمهات الاولاد (واذا أصاب) أي وطئ (السيد) مسلما كان أو كافرا (أمته) ولو
كانت حائضا أو محرمة أو من وجه أو لم يصح أو تكن استدخلت ذكر أو مائة المهتم (فوضعت) حيا أو
ميتا أو ماتت بغيره وهو (ما) أي لم (يؤمن نفسه ثمن من خلق آدمي) وفي بعض النسخ من خلق
الآدميين لكل أحد أولا هل الخيرة من النساء وثبت بوضعها ما ذكره ما استولاه السيد حاجب
(حر عايله) معها مع طلاله أيضا الامن نفسها لا يحرم ولا يسلط (و) حرم عليه أيضا (وهو زوجها)
والصبي (و) باره لا يعرفه لا الاستعداد والوطء (و) جائزة الاطارة وله أسا أو شرب حايه عليها
وعلى أولاده الا بغيرها فورا فاذ اقلعت فيهم اذ اقتادوا وتزوجها بغير اذنا الا اذا كان السيد كافرا
وهي مسلمة فلا تزوجها (واذا أمنا السيد) ولو بغيره (سقت) من رأس ماله (وكذا عتق أولاده
(قبيل) دفع (الدخول) التي على السيد (والوصايا) التي أوصى بها (وولدها) أي المولد (من غيره)
أي غير السيد يارو له بعد تبذرها وله من روح أبوها اعتزلتها - يثبته الولد الذي ولدته لم يطلب بدعته
عونه (ومن أصاب) أي وطئ (أمه غيره) أي أوزار أباها (والولدها مملوك) السيد (أما لو غر

بأمة قار .. حرو على المعروف فبنته لسيد عا (وان أحبا) أي أمة غيره (شبهة)
 سوية لقال كلنا أمة أو زوجته الطرة (قوله ميا روعليه فبنته لسيد) ولا تصير أمة في الحال
 بالاختلاف (وأن مك) الواطى بالشيخ (الأمة المطلقة بعد ذلك لم تصير أمة لها ولو طابا كالحاج السابق
 (وصارت أمة وله بالوطى بالشبهة على أحد القولين) والقول الثاني لا تصير أمة له وهو الأرجح في المذهب
 والله أعلم بالصواب وقد قسم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق رجاء لعن الله له النار ويكون مينا
 في دخول الجنة دار الأبرار وهذا آخر شرح الكتاب غاية لا تشعرب بلاط اب فالحذر بالانتم
 الوهاب وقد أفتته على خلاف مدة يسيرة والمرجو من الطابع في حقوة صغيرة أو كرهه أن يصلحها
 أن لم يكن الجواب منها على وجه حسن ليكون من يدفع الشبهة بالحق هو أحسن وأقرب يقول الله
 فيه على القوائد من جارات الطير أن الحسنة يذهب الشيطان بجلالة الله حسن السنة في تأليفه مع
 النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا في دار الجنات. ونسأل الله الكريم
 المتاني الموفق على الإسلام والإيمان بجاهه به يا المرسلين وخاتم النبيين وحيد رب العالمين محمد
 ابن عبد الله بن عبد المطلبين هاشم السيد الكامل الفاضل الخاتم والحمد لله الهادي المواصل السليل
 وسبنا الله ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله ٧١ نام وعلى آله وصحبه وسلم
 تسليما كنه أدفعه أبدا إلى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين والحمد لله رب العالمين

يقول محققه الفقير إليه تعالى محمد الأسير

محمدك اللهم على جميع آلائك وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه يوم الهدى ورجوم
 الهدى (أما بعد) فقد تم طبع هذا شرح القوي شهرته عن المدح المسمى مع القوي الغيب تأليف
 العلامة الغيب محمد الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم القرني الشافعي رحمه الله على مختصر من بلغ
 مدى صيته جميع البقاع العلامة أبي الطيب أحمد بن الحسين الشيرازي أبي شعاع
 رحمه الله ولاه وأكرم مشواه وثقل بالطبعة الخيرية التي بمارة دروب التليل
 بمصر المحمية إدارة حضرات (ال) يد محمد حسين الخشاب
 والسيد محمد عبد الواحد الطوسي في
 شهر رجبى الآخر سنة ١٣١٠
 جبره على صاحبها أفضل
 الصلاة وأزكى
 الصبه

وان أسماها شد
 فوهده ميا روعليه
 السيدون مكث الا
 المطلقة بمثل ذلك لم تصير
 ولله بالوطى ، الشكا
 وصار أمة وله نام
 بالشبهة على أحد القم

(فهرست نسخ العلامة ابن تيمية القري المسمى فتح القريب المصيب)

مكتبة جامعة دمشق - مكتبة دار الحديث

- ٢ كتاب أحكام الطهارة
- ١١ كتاب أحكام الصلاة
- ٣١ كتاب أحكام الزكاة
- ٢٤ كتاب أحكام الصيام
- ٢٥ كتاب أحكام الحج
- ٢٨ كتاب أحكام البيوع وشبهها من المعاملات
- ٣٩ كتاب أحكام القراض والوصايا
- ٤١ كتاب أحكام النكاح وما يتعلق به
- ٥٠ كتاب أحكام الجنائيات
- ٥٢ كتاب الحدود
- ٥٥ كتاب أحكام الجهاد
- ٥٨ كتاب أحكام الصيد والذباح والمتحاييا والاطعمة
- ٦٠ كتاب أحكام السبق والرمي
- ٦٠ كتاب أحكام الايمان والتدوير
- ٦١ كتاب أحكام الاقضية والشهادات
- ٦٥ كتاب أحكام العتق



٢٨٨٠٢	داخلية
الوقت ٢١	قريب
	مكتبة

